



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني

ودقائق البيان وخصصنا ببدايع

الايادي وروائع الاحسان

واتقن بحكمته نظام العالم على

وفق ما اقتضته الحال واورد براهينه

فرق الانام في طرق الانعام والافضال

والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من

ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ

من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله واصحابه

الذين هم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين

واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان الحق

الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم

هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة

بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان

المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق

التنزيل وأدق مفتاح لدقايق التأويل وأتى تبيان لدلايل الاعجاز

واسرار البلاغة وايضاح لمعالم الايجاز وانار الفصاحة تلخيص

لغوامض مشكلات كتاب الله ومعضلة تقريب

للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعد كافية في

ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن

التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل بمظهر لباب آثار تراكيبه وفي

منه عذب عباب بحار اساليبه صفا لا يدرك شعر الواصف

المطر خصائص وازن نكات سابقا في كل ما وصفا ثم انه

قد وقع في أيدي جماعة من أسراء التقليد فطفقوا
يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون (يدورون)
في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون
من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرجون عن
ربقة التقليد عنقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم

لا ترفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقائق
التعقل في ضمائرهم كأن أبصار اللجاج عنهم في العناد وجل
صار عنهم الانحراف عن منهج الرشاد فيها التنبيهات الدقيقة
الشأن والتفطن للنكت الخفية المكان وإني بعدما قضيت
عن بعض الفنون وطري وأجلت في سعة عبارته قدح نظري

صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط
الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل
للجرجانية خوارزم محط رحال الافاضل و
مخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان و
حرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق
الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف و
اقتلاذ الاناسي من عيون اللطائف و
صرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن
دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضماره واباحث
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد
في تيار بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي
ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب

المنسوب الى الامام العلامة علم الاسلام
قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن
عبد الرحمن القزويني الخطيب
بجامع دمشق افاض الله عليه
شابيب الغفران واسكنه فراديس
الجنان اذ قد وجدته مختصرا
جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا لنكت مسائله
وعوائده محتويا على حقائق هي
لباب آراء المتقدمين منطويا
على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين
مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز

لايحا عليه مخايل السحر ودلائل الاعجاز شعر

ففي كل لفظ منه روض من المنى

وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان

ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده

وسدت مصادره وموارده وخلت

دياره ومراسمه وعفت اطلاله و

معالمه حتى اشفت شموس الفضل

على الافول واستوطن الافاضل

زوايا الخمول يتلهفون من اندراس

اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون

يتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء و

الافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر

في العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما

رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم

هذا الكتاب وتحصيله واستعدادهم نحو

الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا

توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات

الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح كشف

عن وجوه خرائده الاستار وبعض متعاطيه قد اكتفوا

بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على

حقيقة الحال وبعضهم قد قصدوا السلوك الى طريقة من

غير دليل فضلوا واضلوا كثيرا عن سواء السبيل فخلست

من اثناء التحصيل فرصا مع ما التجرع من الزمان
غصصا وطفقت اقتحم موارد البحر غايصا في لجج
الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن
البيان لاسيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة
فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل الصعاب
عن بصائر الابية ويسهل طريق الوصول الى
ذخاير كنوزه المخفية واودعته فرايد نفيسة
ولمحت بها كتب القدماء فوايد شريفة سمحت
بها اذهان الاذكياء وغرايب نكت اهتديت
اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها من عين

عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته
بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد
عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت
الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على
بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في
شرح المفتاح او ما تزل مواضع زلت فيها اقدام
الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع
لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة و
رفضت التسامح بما عن النظر والتحقيق الواجبات
وما فرضت على نفسي سننهم في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك
اللطايف شعر ومالي الدهر بالاذى حتى
فوادي في غشاء من نبال

فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال
على النصال وذلك من نوائب الاخبار الاحزان
بتقاذف المصائب في العشائر والاخوان عند
تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما
شعر ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس
جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها
سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان
فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تتكلم من ام
اوفى ولم يبق من حزبها الا قوم ببلد عجمي
شعر كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس
ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا
الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان فضرب
بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم

لم تكن شيا مذكورا والى الله المشتكى من دهر
اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه
من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال
الى ان تلفظني ارض الى ارض ويجرني رفع الى خفض
حتى انخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى
عن الافات ففتح الله عيني منها على جنة
ثم بلدة طيبة ومقام كريم شعر
لقد جمعت فيها المحاسن كلها
واحسنها الايمان واليمن والامن
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم و
الهداية وخمدت نيران الجهل والغواية
وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى

روايته واضح روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلايق
بعد الشتات وصل جبلهم عقيب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن
والامان كاينات بيان دولة سلطان الاسلام ظل الله
على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالمين حامى
بلاد اهل الايمان ماحى اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة
القوية سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل
والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف الوالى والمولى
الوالى في الافاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان المتلل
لنصوان الله بامر بالعدل والاحسان المخاطب
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
شعر خليفة ملك الافاق سطوته والحق كان مداواته ملكا
نجوم حول ذاك العالمون كما المحجبيت لله منتسكا
يحيى نسيم رضى منه الزمان وكم سكا بحي بلطف سخط هلكا
اطار صاعقة من نصله فيها لو السماك لولا الشرع قد سكا

وصادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا
فالدين صار قرير العين مبتسما والملك قرَّ والاقبال ممتسكا
ما دام فاصبح يدعو الورى سلكا ورتما فتح اعينا غدا ملكا
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق و
الدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو
الحسن محمد كرت لا زالت قطار الارض مشرقة بانوار
معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو
الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد
مبانى الهداية اثرما اشرف على الانهدام وامطر على
العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم
العاملين بمزيد الاشبال والاكرام شعر اقامت في الرقاب
له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله
الذى اذهب عنا الحزن ووسمت بنسيان الاحبة
والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا و
بعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي
وهز من عطفى فرصدا لله سبحانه وتعالى سواء الطريق

وافاض علي سحايب التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل
والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح
به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر
القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد
وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة
لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجا الطوايف الانام وملاذا لهم من
حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي
واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني
وخلص اخواني ان يشيعوني بصالح الدعاء
ويشكروا لي ما عانيت في هذا التاليف من
الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به

ينفع به المخلصين الذين هم للحق
طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمرى موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام
فلقد غلب على الطبائع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد
ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل فحسبي ما ارجو من
الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي
الا بالله عليه توكلت
واليه انيب





بســــــم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
ان ابهى درر تنظم جنان البيان وازهر زهر تنثر في ارداه الاذهان حمد مبدع انطق الموجودات بايات وجوب وجوده وشكر منعم اغرق المخلوقات في بحار افضاله وجوده تلالا في الليالي انوار حكمته الباهرة واستنار على صفحات الايام اثار سلطنته القاهرة فنحمده على ما اولانا من الاء ازهرت رياضها ونشكره على ما اعطانا من نعماء ترعت حياضها ونساله ان يفيض علينا من زلال الهداية ويوفقنا للعروج الى معارج عناية وان يخصص رسوله محمدا اشرف البريات بافضل الصلوات واله النجباء وصحبه المنتجبين باكمل التحيات وبعد فقد طال الحاح المشتغلين علي والمترددين لدي ان اشرح الرسالة الشمسية وابين فيه القواعد المنطقية علما منهم بانهم سالوا

سالوا عن بغاما اهلا واستمطروا سحابا ماطرا اولم ازل ادافع قوما منهم بعد قوم واسوف الامر من يوم الى يوم لعلمي بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وركدت الادبار انضاره ولاشتغال بال قد استولى على سلطانه واختلال حال قد تبين لدي برهانه الا انهم كلما ازددت مطلا وتسويفا ازدادوا حثا وتشويقا فلم اجد بدا من اسعافهم بما اقترحوا وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت ركاب النظر الى مقاصد مسائلها وسحبت مطارف البيان في دلائلها وشرحتها شرحا كشف الاصداف عن وجوه فرائد فوائدها وناط اللالي على معاقد قواعدها وضمنته الابحاث الشريفة والنكت اللطيفة مما غفلت عنه ولا بد منه بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان وتقريرات شائقة تعجب سماعها الاذان وسميته بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية

والرياسة الانسية وجعله بحيث يتصاعد رتبته
مراتب الدنيا والدين ويخطاها دون مراده قاب دولته
رقاب الملوك والسلاطين وهو المخدوم الاعظم
دستور اعاظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم
سباق الغايات في نصب رايات السعادات البالغة
اقصى النهايات ناظورة ديوان الوزارة عين
اعيان الامارة اللايح من غرته الغراء لوايح السعادة
الابدية اللايح من همته العليا روايح العناية الازلية
ممهد قواعد الملة الربانية مؤسس مباني الدولة
السلطانية العالي عنان الجلال رايات اقباله التالية
الاقبال بايات جلاله ظل الله على العالمين ملجا الافاضل
والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام
ومرشد المسلمين شرف الله لقبه من عند شرفا
لانه شرف دين الحق شيمه ان الامارة باهت
اذ به نسبت والحمد لما اشتق منه اسمه لا
زال اعلام الحق والعدل في ايام دولته عالية وقيمة

وقيمة العلماء من اثار تربيته غالية واياديه على اهل
الحق فائضة واعاديه من بين الخلق غايضة فهو
الذي عم اهل الزمان بافاضة العدل والاحسان و
خص العلماء من بينهم بفواضل متوالية وفضائل غير
متناهية ورفع لاهل العلم مراتب الكمال ونصب
لارباب الدين مناصب الاجلال وخفض لاصحاب
الفضل جناح الافضال حتى جلب الى جنابه رفعته
بضايع العلوم من محقق ووجه تلقاء مدين
دولته مطايا الامال من كل فج عميق اللهم كما ايدته
لاعلاء كلمتك فايده وكما نورت خلدك لنظم مصالح
خلقك فخلده ومن قال امين ابقى الله مهجته فان
دعاء يشمل البشر فان وقع في حيز القبول فهو غاية
المقصود ونهاية المامول والله اسال ان يوفقني
للصدق والصواب ويجنبني عن الخطل والاضطراب
انه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق

... ان يكون ... فقال ان يصلح ... ان يكون بعضهم ...

... العلم ...

قول ...

العالم الربا...

حلة العبارات ا...

ئطار وضع الامام المحق...

علوم الانبياء والمرسلين

الفروع والاصول ختم المجتهـ...

القاضي الامام مقتدى الانام فخر الملة

عمر بن المولى المعظم افضى قضاة العالم ...

والدين ابن الامام الرباني العالم الصمدا...

مقتدى الخافقين سلطان العارفين

شمس الحق والدين الغازي التفتازا...

اروا‍حهم وانزل في فراديس الجنان اشباحهم

قدمه ... التواريخ ولد عليه الرحمة والرضوا...

وفرغ من تاليف شرح الزنجاني في ...

شعبان سنة ٧٣٨ بفريومد ومن شرح تلخيص

بهراة ومن اختصاره في سنة ٧٥٦ ... ...

في جمادى الاول في سنة ٧٥٢ بجرجانيه ومن شرح التـ...

القعدة سنة ٧٥٩ بكلستان تركستان ومن ...

في شعبان في سنة ٧٦ ... ومن شرح شرح المختصر في ...

الحجة سنة ٧٧٠ ومن الرسالة الكرية الارشاد سنة ٧٧٤ ...

ومن مقاصد الكلام وشرحه في ذي القعدة سنة ٧٨٤

ومن تهذيب الكلام في رجب ومن شرح القسم ...

مفتاح العلوم في شوال كليهما في سنة ٧٨٩ ...

وشرع في تاليف فتاوى الحنفية يوم الاحد ...

القعدة سنة ٧٨٩ لابهر ... تاليف مفتاح الفقه ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان

وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان الغر

بحكمة نظام المعاني على وفق ما اقتضته الحال وأفرد

بموافقته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال والصلاة

على نبيه محمد خير من نبع من منبع الكرم والسماحة

وأفضل من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى

آله وأصحابه الذين هم نجوم الحق وأشرقت وجوه

الدين وأقمار ... ولمع نور اليقين وبعد

أن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب

التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي

للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما

علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن

حقائق التنزيل ... مفتاح لدقائق التأويل بل فائق

تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم

الإعجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات

كتاب الله ومعضلاته تقريب للغوص على فرائد مجمله

ومفصله فوائده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل

وعوائده شافية عن ... لأكباد إلى أسرار التنزيل

... لسماع آثار تراكيبه وصفي ... عذب عبابه

... وصفا ... لو اصفا لطرى ...

وإن ... سابقا في كل ما وصفنا ثم إنه قد وقع في أيدي

جماعة هم أسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير
توثيق وتشييد يحومون في تحرير مقاصده حول
القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على تكثير
المقال والحال لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى
تسمح بتحقيق الحقائق أخلاقهم ولا يرتفع غشاوة
التعصب عن أبصارهم حتى تطلع دقائق التعقل في
ضمائرهم كل يصانعهم اللجاج والعناد ويحول بينهم
الانحراف عن منهج الرشاد فيها فانبعثت الأمنية
الدقيقة الشأن أما النظر بالحد الخفية المكان وإني بعد
ما قضيت من بعض الفنون وطري وطالت في مستودعات
أسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء
إلى معارج الكمال وفرط الشغف بأخذ الفن من أهله
الرجال على الترحل إلى جرجانية خوارزم مخطر رحال

الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق
الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان شمرت عن
ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناص
الاقتباس من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
إلى الفحص عن دقائق علم البيان أراجع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضماره وأباحث الحذاق الذين
غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج
قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام
العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين
أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه
شآبيب الغفران وأسكنه فراديس الجنان إذ وجدته
مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا

تلك مسائله وفوائده محتويا على حقائق هي لباب
آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج افكار
المتأخرين بما خلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لا يقاعد مجال السحر وكاد الاعجاز في كل لفظ منه
روض من العلم وفي كل سطر عقد من الدرر وكان
يعوقني عن ذلك التعلق في زمان ارى العلم قد عطلت
مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت
دياره ورسومه وعفت اطلاله ومعالمه حتى انقرضت
نحو من العصر على الاقوال واستمر على الافاضل زوايا
الخمول بل هفوت من انس بين اطلال العلوم والفضائل
فينا سفوت من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل و
هكذا يذهب الزمان على العمر ويفنى العمر فيه ويندرس
الا انه لكن طالبات توفر رغبات المحصلين على تعرّف هذا
الكتاب

كتاب وتحقيقه واستناد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله فاكثرهم قد عجزوا توفيق الاهتداء الى ما فيه
من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف
عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد
اكتفى بما فهم من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد نصبوا السلوك طرقه
من غير دليل فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل خلفت
من ابناء التحصيل فرقا مع ما اتجرع من الزمان غصصا
مختلفات الغصص ولرد الشهر غائصا في لجج الافكار والنظر
فراقيا الفكر من مطارح الانظار وقد لنا الحجاب في مراجعة
الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في
فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فقد تناهيت
في تقصيها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب

شعر رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من

نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال

وذلك من تواتر المحن وتقاذف المصائب في المعاشر

والجولان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما

شعر ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي

ترابها فانطحن بكلكل الدهر على ما فيها آسفا لعدوان فاباد من

كان فيها من السكان فلم يبق من قطانها الا ومنه لتكلم

صيامها وفي ولم يبق من حريمها الاقفر يبلدح حتى كان لم

يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فرحلت

الاوفاق في زوايا الهجران وبحثت عليها عناكب النسيان

وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلها كان لم تكن

شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا ساء اصر على

اساءته وان احسن يوما ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال

ما يكد الاصابع عن بقايا الاينة ويسهل طريق الوصول

الى ذخائر كنوزه المخفية فاودع غرر فوائد نفيسة ونخب

مما كتبناه في سلوك شريفة يستحسنها اذهان الاذكياء

وغرائب نكت اهتديت اليها بالتوفيق ولطائف فقر اقتضبتها

من عين التحقيق مع تمكن قد دعا اعترافه بذيل العقل

والانصاف وتحققت في ذلك ما انفرد عليه من مذهب البغي

والاعتساف وشرعت في حل كلام على اسلوب المفتاح والايضاح

ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة

في شرح المفتاح فاوما الى مواضع تلك بينها الاقدام

خلدت في هذه الصناعة واعرض عنها ووقع لبعض متعلمي

هذا الكتاب من غير بضاعة ثم عن لي ان اتى بجماعة خطرها

تحقيق الواجبات وعارضت على نفس سنتهم في تطويل

الواجبات وحين فرغت عن تسويد العرائس شاق اللطائف

وضيق البال الى ان ينتقل ارض الى ارض ويخرق درع
الى خفض معنى الخضر محروسة حرسها الله تعالى عن
الآفات فمنح الله عيني منها على حضرة بلدة طيبة ومقام
كريم قد جمعت فيها المحاسن كلها واحتضنها الايمان واليمن و
الامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العدل والهداية
من الجبل والعز يظل ظل الملك وكادت الشرع
بالعز معنى او ما دعوة الاسلام الى دنيا بعض
الى ... شمل الخلائق بعد الشتات
عقيب ... الانام ... الى العدل والاحسان
ليشفعاني في رياض الامن والايمان
الاسلام ظل الله على الانام ... خليفة الله في
العالم ... لارض الايمان ... الكفر والطغيان
ناصر الشرع بعد الفتوة سالكا الطريقة المستقيمة باسطا بساط

العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى
الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق
المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص
ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في
اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله
خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مبداه اي سلكه
نجم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتكف
يحيى نسيم يقضي منه الزمان وكم ... بالظن من عجب
هكذا اظل ظاهر عقد من نصله فيها الى السماك لواء
الشرع قد سمكا وصار دفا الرشد منها كل معتسف قد
كان في ظلمات الغي منهمكا والدين صار قرما الهين
... فالملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح بدعوة
الورى ملكا ... فصار عينا غدا ملكا وهو السلطان

الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسن محمد ... لا زالت
اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات
مورقة بسحاب رأفته فهو الذي صرف عنان العناية نحو
حماية الاسلام وتشييد بنيان الهداية اثرما اشرف على الانهدام
وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من
بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام ... الجامت في
الرقاب له ازمة الاطواق وانا بها الحمد لله ربانا الحمد
لله الذي اذهب عنا الحزن ... بنسيان الاحبة والوطن
وصرفت همتي لطلبه مضبوطا محفوظا وتعيين عبارته ...
محفوظا فشدد لك عضدي وحرز من عطفي ... فيه
سبحانه وتعالى سواء الطريق فافاض علي سجال التوفيق
حتى جمعنا لي ما جمعت وشرحت الدلائل الصحيحة وترتيبه

استنهضنا الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفنا اليه
ما يتجه به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مشتملا من جواهر الفوائد
ونحن منحنا بنفائس الفرائد مجلسه ... لحضرته
العلية وخدمة سدته السنية لا زالت ملجا لطوائف
الانام ومرجعا لاذكياهم من حوادث الايام وحصنا حصينا
للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من
خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا
ما قاسيت في هذا التاليف من الكد والعناء الى الله
النصح فان ينتفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين
لا الخوض بالباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غب على

الطبائع البلداء والعناد وعن الجدال والحسدين المعاندة

لئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما

ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله

عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق

شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر

من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء

تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم

المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا

او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو

اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر

يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد

قوله قدم الحمد لاقتضاء المقام ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضيا بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التأليف يقتضي اهتماما بشأن الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام الاهتمام

قوله

الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على المقام بمجرده في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام نعم فيه تكلف ... وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات ... وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام

اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في

مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في

مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق

لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما

مما يوهم باختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف آخر

بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها

على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام

به وان كان ذكر الله تعالى اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف

قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه

به حقيق ومن هنا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد

للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من

الناس مبنياً على ان افعال العباد عندهم ليست بمخلوقة

لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من الصفات

الدالة على الدوام والثبوت في الافعال كما صدق العدول الى الرفع للدلالة

على الدوام والثبوت والفعل انما يدل على الحقيقة دون

الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب

الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وحج لا ما يع

من ان يدخل اللام فيه ويقصد بها الاستغراق فالاولى ان

كونه للجنس مبني على ان المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال

لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان

اللام لا يفيد شيئاً سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه

فاذن لا يكون ثمة استغراق وقال في حديث العم مصدرية لا

موصولة لتعذر اللفظ ومعنى اما لفظاً فلاحتياج الموصول

الى الضمير اي انعدامه مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم

لكون

لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير و

علمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او

خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف و

اما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف

المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم

به ليقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه

بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن

ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى ان اصول ما يحتاج

اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي

محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه

يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن

وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما

في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات

الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الا
جتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل واحد يشتهي حصول ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها
من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع
يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم
الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق
بايات تدل على ان شريعته من عند ربه تعالى وهي
المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه وآله واصحابه
وبارك وسلم القران الفارق بين الحق والباطل فقوله
وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال

وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم
قدم عليه [illegible] والصلوة على نبيه محمد المبعوث بجوامع الكلم
دعا للشارع المبين المقنن للقوانين والفصل من اوتي الحكمة
اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في
الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند
نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يعطيه الا الله عز وعلا
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين
الشيئين ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل
الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب
به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا
لمن تعاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله

أتى في الشرط وأمّا في أمّا فلازم وأمّا وقيل
وفيه أيضا غالبا عبد الحكيم

وعلى آله اصله اهل بدلالة اهيل خص استعماله في
الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي رحمه الله سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل واصحابه
جمع طاهر كصاحب واصحاب الاخيار جمع خير بالتشديد اما
بعد اصله مهما يكن من شيء بعد حمد الله والثناء فوقعت
كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت
معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان
وحيث هنا زائدة تحقيق واجراء لمتعلقات الفعل
فلما كان ولما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه رحمه الله لما
لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتدبر هم

منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والمراد
ما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان و علم
توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ الحاجة
الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع
العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعل
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما
لديهم فرحون ادبية اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيرها
من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشفها الاستار
معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله
على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق

اي سبب ادراكه اذ المدرك حقيقة هو النفس والذوق نوع يختص بادراك لطايف الكلام ومحاسنه الخفية فان كان فطريا فذلك والا احتيج الى العلمين وان اجتمعا فهو الغاية في ادراك الاعجاز [illegible] رحمه الله تعالى

البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه الصلوة و
السلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف
الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلومات وغاياته
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر هنا وبين ما ذكر في
المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا و
نفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى
كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد
صرح بذلك وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل يدل على انه العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى
يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب
السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع بحسب الفصاحة

والبلاغة لاطريق السبيل الاطول خدمة لكشف
القناع من وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم
لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل
كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكر في
المفتاح وتشبيه وجه الاعجاز في النفس بالاشياء
المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية و
اثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستتار
ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقران
فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على
النبي عليه الصلوة والسلام ونظمه تاليف كلماته

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما
يقتضيه العقل لا توالیها فی النطق وضم بعضها الى
بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها
فی النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان
ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بحسب
الالفاظ الا لما كان للطائف المعاني مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على
الالفاظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان
كلماته كالدرر القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب
المشهورة نفعا لكونه احسنها ترتيبا

اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة
الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل منها
مثلا مرتبة بعضها اليق بها من بعض فوضعها
فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد
انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثر للاصول وهي القواعد هو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا
يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهي
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه
كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر
انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا

كثير في الكلام والمقدر لنكتة وليس كل ما يؤول بشيء حكمه
حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكتفى بما يخص من الفعل
لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف
ما لم يتسع في غيرها وتكون القسم الثالث في معرفة
اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه عن
التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة ويجيء
الفرق بينهما في باب الاطناب ومن التعقيد وهو كون
الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه وانما اخر
بعد خبرا اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
مغلقا خبرا آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من
التعقيد الى التجريد عما فيه من الحشو [illegible]
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لان يجب تلخيص [illegible]

معنى اي القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم
كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم
القي الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا
قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان
يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب
ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ومشتملا على ما يحتاج اليه لا
على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي
الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى
فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
[illegible] تؤلف بعض بينهم [illegible] اخص من الامثلة لم
من الي يؤلف هو التلخيص جهدا بالضم والفتح
تنبيها وعن الفرط الجهد بالضم الطاقة وبالفتح

المشتقة و قد استعمل الاول في قولهم لا الوك
جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا فحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اى لم امنع اجتهادا في تحقيقه اى المختصر يعني في
تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث و تهذيبه اى المختصر
ترتيبا الموجب لتناوله اى اخذه من الاصل منه
اليه الى الفروع ليتوجه من ترتيبه اى ترتيب
السكاكى او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول و لم ابالغ في اختصار لفظه اى المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمن معنى لم ابالغ كان ذلك تركه
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله و
تسهيلا للاخير على طالبيه و هو لم ابالغ ان الفعل المنفي
بالمثبت على ما ذكرنا كان المعنى ان المبالغة في اختصار

وطلبا التسهيل فهمه على طالبيه

لم يكن

لم يكن للتقريب و التسهيل بل لامر آخر و هذا
مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز و
هو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوصا مثاله اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون
كان نفيا للاجتماع و هذا مما لا سبيل الى الشك فيه
و لعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانه
فيه حشو و تطويل و تعقيد قصد بها اولا و
تلويحا ثانيا على ما ذكرنا و تعريضا ثالثا حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل
فيه و لا حشو و لا تعقيد كما في القسم الثالث و اضفت
الى ذلك المذكور من القواعد و غيرها فوائد عثرت
اطلعت في بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد

ومن جاء بعدهم لم يظفر اي لم افز في كلام احد من القوم المتقدمين

بها اي بالفوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون

كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم

يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا

كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب

للمرء في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات

زوائد وسميته تلخيص المفتاح و انا اسأل الله لا يعرف

لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن اذ لا مقتضي

للتخصيص ولا للتقوي كما نص الواو للحال فانه

بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه

نظر لحصوله من المضارع نفسه كما يعرف في قوله تعالى

لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا

المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث

منه

قوله

منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي

محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب

ان يقول الله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف

اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في

قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة

الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على

حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو

الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره

في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد

وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله

تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على رأي لكنه في

الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهنا فان

الشروع في المقصود فلا بد رتب المختصر على مقدمة

وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل

المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول

ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تادية

المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه

الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا

فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه

منع ظاهر يندفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة

وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني اما ان يتوقف

عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة

انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى

ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود

في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف

العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها

تصريحا

تصريحا ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى

فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى

الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي

المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام

ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية

العلوم الثلثة ووجه الاحتياج والمقدمة ماخوذة

من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى

تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة

حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة

من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع

بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين

مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليه امران

اختلجوا في التفصي عنهما الى التجوز احدهما بيان توقف

قوله

مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد
العلم والغرض منه وموضوعه وبعض مسائله من هذا
عين المقدمة واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة و
البلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب
فالاولى ان يقتصر على تحقيق ما ذكر في الكتاب
فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة و
الظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه و
خلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح
به اي صرّح ويوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة و
[illegible] والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة
وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران

اي الكلام

قوله

اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ
ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء
الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بهما
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم
انه لما كانت الفصاحة عندهم تفاوت لكون اللفظ جاريا
على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال
على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا
بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي
التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي
جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة
القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في

تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها
تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى
اللفظ وفي الكلام الى المعنى وكانت الغرابة مختصة بالمفرد
والكلام والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد و
الكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا البلاغة يقال
عند علماء البيان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى
الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما
يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه مخصوص
يليق به اذ لا يمكن جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك

على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا
يخفى تعدد تعريف مطلق العين الشامل للشمس و
الذهب وغير ذلك فتضح ان تقسيم الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم فح لا يتوجه الاعتراض على
قوله لم اجده في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به
بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى
ان يجاب عنه بان المراد الناس المعهودون ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على تعريف الفصاحة لكونها
ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها وههنا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد **فالفصاحة** الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو

وجد في الكلمة شئ من هذه الثلثة لاتكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو
الهعخع بالخاء المعجمة في قول الجحل سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو
مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه
جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق
مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ
اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه
واستشزر ارتفع يتعدي ولا يتعدي الى العلا وتمامه
تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب و
العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول والمرسل خلاف المفتول يعني ان

ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل فالاول يغيب في
الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم
ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة
التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من
المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة
ولو قيل مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد
المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها فان الانتقال من احدهما الى الاخر
كالمشي في القيد لانجد غير متنافر من القريب المخرج

كالجحيش والشجي دون [illegible] من البعيد

ما هو بخلافه كستَّع بخلاف علم وليس ذلك بسبب

الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من

الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحذو

علم بل هنا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا

متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج

او بعدها او غير ذلك وبهذا اكتفى المصرح بالتغيير

يتعرض التحقيق وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى

ان يحال الى سلامة الذوق فقد سبق الى بعض

الاوهام من ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب

للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج

الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا

فلا يخرج سورة فيها المراعيد عن الفصاحة و

ايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة

مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش

لان فصاحة الكلمات في تعريف فصاحة الكلام

فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة

عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم

فصاحة الكلام لا وصف جزئه والقياس على وقوع

مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لان الحكم

ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب

ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في

الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط

في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منها فصيحة فاين

هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة

عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير

فصيح بل كلمة والقول باشتمال القرآن على كلام غير

فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز

الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة

كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة

الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر

ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا

وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط

من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم

على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم

تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله

في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق

البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعضون

ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم فقال

ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا

عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية

ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج

في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مطولا و

مدققا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا

اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم

قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان

وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن و

سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم

مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال

وان يكون هنا ماخوذا مستحدثا من السراج على انه

يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب

الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
اي حسّنه وبهّجه ثم انشد هذا المصراع ولا يقال الغرابة
كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه
وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون
عذبة فلا يحسن تفسير الوحشية بل الوحشية قيد
زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما
ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل
بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في
كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي
يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس
استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب

قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على
العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في
النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح
ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ و
هو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على
السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال
ذلك فقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية فلا يكون مخلا بالفصاحة المتداولة
فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى
آخر [illegible] من التنافر والغرابة والمخالفة
لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على

خلاف القوانين المستنبطة من تتبع لغة العرب أعني مفردات
ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها كوجوب الإعلال
في نحو قام والإدغام في نحو مدّ وغير ذلك مما يشتمل عليه
علم التصريف وأما نحو أبى يأبى وعور وأستحوذ وقطط
شعره والماء وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليس من المخالفة في شيء لأنها كذلك ثبتت عن
الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا إلا
في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
من الواضع نحو الأجلل بفك الإدغام في قوله الحمد
لله العلي الأجلل والقياس الأجل وقيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يتبرأ السمع من
سماعه كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ
من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذه النفس

سماعه ومنها ما تكرهه نحو الجرشى في قول أبي الطيب
في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي مبارك الاسم أغرّ
اللقب كريم الجرشى أي النفس شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقته اسم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وأرضاه واللقب مشهور بين الناس و
الأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور أن الجرشى إنما هو من قبيل تكأكأتم و
افرنقعوا والجحيش والطخرور وقد ذكر هاهنا وجه آخر
الأول أن أدّت إلى الثقل فقد دخلت تحت التنافر وإلا
فلا يخل بالفصاحة الثاني أن ما ذكر هذا القائل في بيان
هذا الشرط أن اللفظ من قبيل الأصوات فاسد لأن اللفظ
ليس بصوت بل هو كيفية له كما عرف في موضعه وضعف

هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع

راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا

ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير

فصيح يستلذ في السمع اذا ادي بنغم متناسبة وصوت

طيب وليس يعني انقطع باستكراه الجرشي دون النفس

سواء ادي بصوت حسن او غير وكذا جحفخ وملع دون

فجت وعلقه الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ

ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد

يعرض للاسباب الاخلال بالفصاحة مع السببية

فيصير اللفظ فصيحا في مفرد ان لا الفاظ ثلاث

باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى

ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف

التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال

من خفيف

من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة

كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر

وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في

تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على

تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه صادق عليه

انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم

والضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند

الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى في نحو ضرب غلامه

زيدا فانه غير فصيح فان كان مثل هذا الصورة اعني ما

اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و

تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل

واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء

الكلام بالعاوي بانه قد فعل وبقوله وما عصى اصحابه
مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع فجزيناه الغني بصنعه
لما لوى عليه بالفعل اي وبالجزاء وتجزيه بالعصيان
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل ...
وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون
الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله
وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب
بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون
ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه
والورى الواو للحال وهو مبتدأ وخبره معي واذا ما لمته
لمته وحدي اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما

يستحق للمدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل
الماضي هنا اعتبار لطيف في المصرع فان في امدحه ثقلا
لما بين الحاء والهاء من القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من
الثقل فاذا انضم اليه امدحه وهو ايهام ثبوت ...
كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد ... مقابلة المدح
بالملوم فمن الشعراء ... ان ... في تكرار
ذلك الثقل وحصل التنافر لان مجرد امدحه غير فصيح و
لا فصله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال
القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصح
بذلك الصاحب العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي
تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وقولنا
ان تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق

اخيرفالصواب منشاء الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات
وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من الثقل ما يرجع
كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع مثلا مع قنديل ويجد
بالنسبة الى الكمأ مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على
اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي
كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول
ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد به لخلل واقع
اما في النظم بان لا يكون تركيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد
حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد

فذكر

فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما
توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد
الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في
الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي
أعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي
ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا
ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر
اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم
المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ونصبه
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال
لكنه أوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتداء وحي خبره

وما في نحو عاملا على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان
العكس لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تعقيدا في المعنى يظهر
بالتامل في قولنا ليس مما تلده في الناس حيا يقاربه او ليس
حي يقاربه مما تلد في الناس فالصحيح أن مثله اسم ما وفي
الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل
والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل
يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول العباس وهو
عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني
عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم

عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب
لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر و
اضحكني اي ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر
ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح و
السرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى
بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على
مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل
بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباء ولهذا لا يصح
ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى
الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا
لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان

عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

قيل استعمل الجمود في مطلق خلوّ العين من الدمع مجازاً

من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة

لكونه لازماً لها عادة قلنا هذا مما يكفي لصحة الكلام و

استقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور

ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن

التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول

الى الثاني ظاهراً حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق

اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة

الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في

بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان و

الاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس

المقصود فاني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل

الا الحزن

الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل

القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح و

السرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد

الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن

الآن ليحصل في المستقبل الي السرور والفرح بالقرب

والوصل وح لا يدخل تسكب الدموع تحت الطلب لكنه

اكبّ عليه فكأنه صار بمنزلة الامر المطلوب ليطابق الدهر

انه مطلوب به فراق بعضه هذا هو المعنى المشهور فيما بين

القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه

عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف

والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها

عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفساً

بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق

والجزع عنه لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني
لا تتسبب بذلك الى وصل يدوم و مسرة لا تزول فان
الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين
في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى سنكتب ما قالوا او غير ذلك قيل فصاحة الكلام
خلوصه مما ذكرنا اي من كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة
بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول ابي الطيب و
تسعدني في غمرة بعد غمرة اي الغمرة ما يغمرك من الماء
والمراد هنا الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح و
هو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث و
المراد بها فرس حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء

لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها
شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن
بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة
حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت
شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى
الى حومة وهي معظم الشيء واضافة الى جندل وهي ارض
ذات حجارة فالسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه و
اسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد

حسن الاحتراز عنه بالتنافر وان لا يخل بالفصاحة

كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم

ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب ان الاضافات

المتتابعة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء

كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة

ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم

من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس

ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الطراد

المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وفيما اوردنا تنبيه على ان ما ذكره المصنف ... بانه

يحصل تتابع الاضافات لمن لم يكون مترتبة ...

المضافين شئ غير مضاف كما في البيت الاول او غير مترتبة

والم اورد الحديث م

كما في الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا لانه اراد بتتابع الاضافات م

ما فوق الواحدة لان من اشترطه لم يشترط ذلك اراد بتتابع

الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد

كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان

او جابا تنفرا او شناعة فذاك والا فلا حاجة لاخلالهما بالفصاحة

كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم

نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما

سويها فالهمها فجورها وتقويها (و) الفصاحة في المتكلم

ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف

بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة

والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار

عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقار الثابت في

المحل فخرج بالهيئة الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال

وبالثاني والكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقوله
لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا
يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية ثم ان
كانت راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة
من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من
غير ان يرسخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى
فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بالمقصود
بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له
ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بالمقصود

في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح

ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق

اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام

فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير

عن كل مقصود له بكلام فصيح وهو محال لان من المقاصد

ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على

الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار

غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فتاتي بلفظ فصيح

دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد والمركب وهو

ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على

الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار قلنا

لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب

القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل

فيه الباء السببية مع البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال

المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى

ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي باصل المعنى خصوصية ما

هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال

تقتضي تاكيده و التاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له

ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى

الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف

المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من

التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي مع

فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق بالامرين وهو اي

مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة

المقام متقاربان في المفهوم والتغاير بينهما اعتباري توهم كونه

محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار

توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى

فيقال مقام التاكيد و الاطلاق والحذف والاثبات والحال

الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير

ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة

ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك و

هذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل

تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات

الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار مناسب

الحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او

بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول

فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او

مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر واما الى المسند

اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير



مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدمًا
او مؤخرًا مقصورًا على المسند اليه او غير مقصور الى غير
ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردًا فعلًا او غيره
او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق
على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما
الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة
في بابه وهنا حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد
هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير
المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق
الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما
شبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره
وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله مقام

من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه
اي خلاف كل منها واما الفصل قوله ومقام الفصل يباين مقام
الوصل لاحتياج احدهما للتنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع
القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل
قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة
لكونه غير مختص بجملة او جزئها او لانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاطناب والايجاز
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز
والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة و
مقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع الغبي فان
مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسان



يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس

معدة للاكتساب الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة

تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة

عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فتقابل الغبي هو الفطن

ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت

معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل

المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل

من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى ولكل من

ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع

وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له

مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام و

مع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام

آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في

حكمها فان له مع المسند الاسمي مقاما ومع الفعلي مقاما

آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام

فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد

وغير ذلك اعتبارات متناسبة وارتفاع شان الكلام

في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه

اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار

المناسب والمراد بالاعتبار المناسب هو الامر الذي اعتبره

المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب

البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله

واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ

ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة

الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن

الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان

الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها
خارجة عن حد البلاغة مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما عندنا
وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق
والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما
سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان
ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب
لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا
في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب
والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا

وإلا لبطل احد الحصرين اذ كلاهما وفيه نظر لان هذا

الكلام قد ينتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها

قوله وذلك لانه قد كرر تعليل على ان مراد الشيخ بالنظم الذي فسره بالتوخي المذكور معنى التطبيق فان قلت هذا صحيح لكن مع ان ما ذكره من معنى ليس الا تطبيق الكلام على اصل المعنى الذي هو المعنى الاول لا المعنى الثاني وقد كان الاولى من قوله فتعرف وتضع عطف على تنظر وبيان لاصل المعنى لا على ان تضع كلامك والا يخرج من النظم في قوله تضع وغيره قلت لعله اشار بيان المعنى الثاني في جميع ما ذكره بقوله تم لبيت هذه المذكوره واكتفى بذكره في البعض اعتمادا على الفهم فان على قد ذكر وان بهذا يعرف معان ثوان فكيف يكون بيانا للمعنى لاصل المعنى قد ذكر انهم قالوا ان التعريف افضل لان فيه كما ان تعرف فلا شيئا فاذا وقعت تعرف الا بمعرفة مابين ادواته من تفصيل وقد ذكر في علم اما تعريف المسند اليه باللام فللاشارة الى معهود او الى نفس الحقيقة الى غير ذلك قلت هذا ورد النظر مباحث العلم مثاره سواه وهو ان كون ذا القريب وذاك البعيد وذاك المتوسط مما يقرره اللغة فلا ينبغي ان يتعلق بنظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد ثم هم اجابوا بان مثل كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك فتحقيقه ان اللغة تعرف من حيث هذا القريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعرف بانه يوجب تصوره اياها كان فعلى ما ينظر اللغة في ان مثلا من حيث انه للتردد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان التردد يؤتى بان وهو زائد على اصل المراد الذي هو معنى الشرط اعني لزوم شيء لشيء فقس على ذلك غيره هذا واعترض عليه الشريف المحقق بانهم اذا ارادوا بالزائد على اصل المراد الزائد على المعنى الاصلي الوضعي للفظ الذي عبر عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ اخر يمكن ان يعبر في هذا المقام فالاشكال باق غير مندفع فتفهم اصلاه حضرت جلوي قدس سره

والا ابطال احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر و ايضا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج فان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حسب ما

ربما كان مراد الشيخ بالنظم هو التطبيق الا ان القائم مقام النظم

حاصل الاشكال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه

وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق

عطف على تنظر لا على تضع والا لزم ان النظم لو توقع اجنبيا بين قوله مثلا ان تنظر في الخبر وقوله وتعمل

ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد
كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلاً من ذلك في
خاص معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي
الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم بانه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع
الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار
والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة
وعلى ما ينبغي له ثم ليست هذه الامور المذكورة من
التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها راجعة الى الالفاظ
انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني و
الاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من

فتنصب

راجعة الى الالفاظ

بعض واستعمالها بعضها مع بعض ورب تنكير مثلاً له مزية
في لفظة وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة
منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله
فصاحة الكلام راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن
مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير ان اعتبار افادة
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقاً له او غير
مطابق له ضرورة ان هذا المعنى عند التركيب انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
وكثيراً ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما
لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف

في قوله تعالى قليلاً ما تشكرون اي في كثير من الاحيان
يسمى ذلك اي الوصف المذكور فصاحة ايضا الخ
في هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة
راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان
المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة
فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين
الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به
وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة

من غير اعتبار التركيب قح لا تناقض لتغاير محلي
النفي والاثبات هذا خلاصة كلام الشارح فكان لم يتصفح
دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان
وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها
عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح
وانما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي
يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى

دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعاني
اول ومعاني ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بالمعنى
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو
ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة
اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في
المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها
او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من
صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني
الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوّي فيها

بين الخاصة والعامة وقلت انا احمل كلامه على هذا بل
بعض [illegible] فكما ان تبين انسان من انسان يكون

من الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل
هو يصرح به مرارًا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيبها المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل
على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لما جعلوها اوصافًا
للمعاني مطلقا لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها فيما
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي
حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا
صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه
بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون

دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان

فان قيل انك ان المعاني الاول المفهومة بحسب الشيخ هي التي يسمى في علم النحو اصل المعنى وهي ليست مما يستحق الالفاظ من اجلها بالفصاحة وان كان التركيب اخرجها عن حكم العدم بمنزلة الاصوات والتي يستحق ان يوصف الالفاظ لاجلها بالفصاحة انما هي المعاني الثواني التي هي الكيفيات اراد بالمعاني الاول هذه المعاني الثواني لان المعاني الاول التي هي في النحو اصل المعنى في حكم العدم في هذا الفن فالمعاني في الحقيقة ثلثة كذا قيل والقول على تقدير ان يريد بالمعاني الاول المدلولات اللغوية ايضا فان الشيخ يقول الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة انما هي وهذا امر لا سترة فيه اذ لا ريب ان الخواص والمزايا التي بها يحصل البلاغة انما يعتبر في ثم ان كلام الشيخ يشعر تارة بانها هي الخصوصيات والكيفيات كما ذكره هذا القائل وتارة با المعاني اللغوية فمما يدل في كلامه على انها الخصوصيات والكيفيات قوله لما فهم انها صفات الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات الخ ومما يدل على انها المعاني اللغوية هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك ا ومعان اول ومعان ثوان وكلام الشارح هنا في الحاشية المنقولة عنه في هذا صريح في هذا وفي كلامه في شرح المفتاح ايضا حيث قال ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه الشيخ الخواص والمزايا وما يتعلق به التفاضل ويتعلق به الاعجاز يعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي يدل بالالفاظ ثم يتبعها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة ومنشاؤها وكل ما يوصف به الكلام في با الفضيلة الى ترتيب المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة وبالجملة فكلام الشيخ لا يخلو عن اضطراب سواء حمل المعاني الاول على المعاني اللغوية او الكيفيات او الخصوصيات لا بد من تاويل كلامه ه ابو القاسم سمرقندي رحمه الله تعالى

الثاني الذي جعلت مطرحًا في الطريق وسوى فيها

قوله الثاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق توضيحه ان التركيب اذا كان فالبليغ وغيره مشتركان في ان كلا واحد منهما لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول بترتيب الالفاظ

بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة في ذلك وليس بحظه من مبتدعاتنا بل هو مشهود في كلامهم وكفاك قول الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا تلخيص ما ذكره الشيخ ثم انه شدد الانكار على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم الفرق بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا يعني الفصاحة التي نجعلها للفظة لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر

الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في الشبهة انه لم يبع عاقل بقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعاني دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وله اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية

فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بمقدار
أقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا القدر إلا أن هذا الكلام
يقتضي ذلك الاعتبار مثلا وأما الاطلاع على كمية الاعتبار
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر
ولو سلم فإمكان الإحاطة بهذا القدر لغير علام الغيوب
ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن قد لا يقدر
على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الأعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز
وما يقرب منه حد الإعجاز وهو فاسد لأن ما يقرب منه
إنما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف
الأعلى الذي تنتهي إليه البلاغة إلا المناسبة بوجه ذلك
حقيقا كأنهما يأويان معا كالإعجاز فإن قيل المراد أن
الطرف الأعلى حد الإعجاز في كلام غير البشر وما يقرب

منه في كلام البشر فالأول حد لا يمكن للبشر أن
يعارضه والثاني حد لا يمكنه أن يجاوزه أو المراد
أن الأعلى هو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما الإعجاز قلنا أما الأول فتعسف لا يفهم من
اللفظ مع أن البحث في بلاغة الكلام من حيث هو
هو من غير نظر إلى كونه كلام البشر أو غيره وأما الثاني
فلا يدفع الفساد على أن الحق هو أن حد الإعجاز يعني
مرتبته أي مرتبة للبلاغة ذو درجات هي الإعجاز و
الأضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله
تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا أي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الإعجاز وبعضه قاصرا
عنه يمكن معارضته وبعضه بين النوم واليقظان

قوله فالمصنف الخ قال بعض الفضلاء هذا الوجه مع كونه خلاف الظاهر ... عطف ما يقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ما ذكره بعد
الطرف الاعلى اسفل لتعيين الطرف الاسفل بيان لحد الاعجاز كما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه ... مما لا يمكن معارضته ولا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته

[illegible]

قيل هذا التوجيه ايضا غير صحيح لان المراد بالاعلى ان كان هو الاعلى الحقيقي ...

[illegible]

قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد

الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما

يقرب منه في البلاغة هو ما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز

وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد

الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب

منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد

الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات

اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع

معارضته ففي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب

منه كلاهما هو المعجز (واسفل وهو ما) اي طرف للبلاغة اذا

غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه

(التحق) الكلام (وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء)

باصوات (الحيوانات) تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل
المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها
اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة
الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع
وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي
خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه
الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليس مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي
من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها
على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد

بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان والخاتمة

مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب

المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة

وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف و

النحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ

كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في

تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا

وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب

ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق و

الكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان

ويحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى

المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام فلا يكون بليغا لما

من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا

لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا

يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة

مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره

تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت

قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها اي الغرض منها فهل له

وجه قلت لا الا بوجه بعيد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة

الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من

كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز

عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره

وفساده ظاهر مما مر وكذا ان حمل كلامه على خلاف

ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غايتها

علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين

او تتوقف عليهما او لم يعلم انهما غرض منها وغاية لها

فالرجوع الى الحق مخير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين فالاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين
الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعضها حسي فيرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا
لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله
اي الا تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا كلام
فصيح وذلك غير فصيح ... تركيبا اجزائه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة انه هذا سالم من الغرابة
دون ذلك لتحرز عن الغرابة وتمييز السالم من مخالفة
عن غيره اي معرفة انه هذا سالم عن المخالفة وهكذا جميع
اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن
غيره يبين في علم اللغة او يتبين في تكلم ... وسنجا غرابة
... وكالسرح لان من تتبع الكتب المتداولة في

لحاطبها اي المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما
يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس
عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فانفصل تمييز
الفصيح من غيره منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة
كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره والمراد ب
متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد
تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة
القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او
يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا
متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين
في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي

المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم الا الحسن تمييز السالم
عن التعقيد المعنوي من غيره فالغرض من هذا الكلام
تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بها
ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق
مما ترجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية
وتمييز السالم عن التعقيد عن غيره فيحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز
عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان لهما مزيد اختصاص
بها واليه اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني
الخطاء في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
البائنين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو

الاحتراز

الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر
في علمي المعاني والبيان ولما كانت البلاغة ترجع الى غيرها
من العلوم ايضا عقبه بالتأمل في هذا المقام فانه مما لم
يلاق لم ثم احتاجوا الى معرفة توابع البلاغة الى علم آخر
فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
تحسين الكلام علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها المختصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير
من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الاول
والمعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم
الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد

في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على
المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشارة
تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن
حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع
وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا
ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها
ممارستها قوة يتمكن من استحضارها والالتفات اليها

وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه
الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك [illegible]
اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ التفاصيل بها يتمكن من استحضارها
ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه
كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي
او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق
بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل
بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف فسرى

على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال
اللفظ العربي دون يعدد فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا
ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان
وجود ما لا نهاية له محال لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة
عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم
حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف
مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال

والادغام

والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد
منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من
التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة
وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا او
لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا
وان كانت من احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث
عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او

استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال
اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي
بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يصرح
عند لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او
الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا
تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها هو التاكيد والذكر و
الحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام
يذكر المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى
مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم
يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه

صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم
انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه
فظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم فاحوال الاسناد
ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة موكدة او
غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح لان هذا الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح بعلم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
ليحترز لان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا

تعريف شيء من العلوم به والثاني ان فسر التراكيب بتراكيب

البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة

عمن له فضل تمييز و معرفة وهي تراكيب البلغاء و

خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة

على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي

بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية

خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز و

الكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة

تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان

اراد غيرها فلم يبينه ويجيب عن الاول بان المراد بالتتبع

المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للسبب على اللازم

تنبيها على ان معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء

حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا بمعنى علم

المعاني

المعاني و تعريفات الادباء متجوزة بالمجاز وعن الثاني

بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب

البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة و

معرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور

اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا

بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى

المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف

فقهاء الشيعة فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرفوا ان الفقه

علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها

التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية

خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث

يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام

الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان

قوله

المخاطب شاكا او منكرا و والله انه لقائم فيما كان معتقدا
نقيضا ضرب فيما اذا كان المخاطب حاكما مشوبا بصواب
وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لتخصيص الى غير
ذلك فتعرف حقها ان يورد التركيب في موارده وفيما
هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال ومعنى
توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا
لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعنى و
كذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
اذ لا معنى له الا ان يكون المتكلم بحيث يورد كل تشبيه و
مجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه
يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا

قوله

في غاية الحسن ونهاية اللطف والعجب من المصنف وغيره
كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا
بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن
الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني
انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى
الحال ينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب فظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما هو تعريف العلم فيما
الانحصار والتشبيه لا انه خارج عن المقصود احوال
الاسناد الخبري احوال المسند اليه احوال المسند
متعلقات الفعل القصر الانشاء السابع الفصل والوصل

والمعاني فاما الحصر فيه فلان الكلام

اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين

الطرفين قائمة بنفس المتكلم و تعبيرها بوقوع النسبة

ونفيها او بايقاع النسبة وانتزاعها فاحفظه في هذا

المقام لانه لا يشتمل النسبة الا تامة فلا يصح التقسيم بالنسبة

ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت

عليه سواء كان ايجابًا او سلبًا او غيرهما كما في الانشائيات

فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي

ان يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية

تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا

ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما

ثبوتيًا والآخر سلبيًا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم

يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحًا

قول

في اول التنبيه والخبر لابد له من مسند اليه ومسند و

اسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في

معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو

ذلك وههنا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد

له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من

الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت

باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد عن التطويل على

ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا

فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فان قيل لا فائدة لا يكون

بليغًا او غير زائد عليه هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان

جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه

انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي

ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها
بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم
او موخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم جعل
كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثمه تقرير هذا
بالترديد بين النفي والاثبات فقد اوكلامه اكثر واظهر
فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة
هي ابواب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة
اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم
لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرت
ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فجعل بابا خامسا وكذا من
احوال الجملة ما له مزيد شرف وهو زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا فانحصر من احوال

الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل
يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء
لما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب [illegible] وسمي هنا الجملة
بالقضية لانه قد سبق منه ذكرها في قوله او لا تطابقه
قد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام المخبر به كما في قولهم
الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى
الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به
بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة

الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها فالخبر عن

الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة للكلام فلا دور فاتفق

على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم

اختلفوا القائلون بالانحصار في تفسيره فذهب الجمهور الى

ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة

حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون

لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع

بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين

اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع

قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما

نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن

قطعا فهذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من

الكلام فتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او

سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام

للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع وأردت به

الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير

هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت

الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل

في الحال بهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة

من الامور الاعتبارية دون الخارجية لان معنى الظاهر بين

قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر

متحقق موجود في الخارج وان لو قطعنا النظر عن ادراك

الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة

الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته

لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع

وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب وان لو في قوله ولو خطأ للوصل
لا للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو
حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم
جازم يقبله والظن وهو حكم بالطرف الراجح والخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد
لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد بينهما من
غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة
اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة
للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر لكون

صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور
كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها بل
ذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكن اذا تلفظ بالكلام
الخبري وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر
لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في
الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في
قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان
الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا واجيب
الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها

قوله

للمواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه
خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب و
خلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا
شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ومنهم من قيل انه راجع الى
قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء
لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء المعنى انهم لكاذبون
تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا
يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان نشهد نحو نشهد
ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في اطلاق
الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين

ثم الجواب على تقدير التسليم عما اشار اليه بقوله او المشهود
اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم
انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فيه فينا على الاشعريهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فمن المعتزلين يون يعتبر فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان
الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان هنا
وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب
راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا
تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله

لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في
غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي عليه السلام فارسل الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
انهم ما قالوا فكذبني رسول الله عليه السلام وصدقه
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي
عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله عليه السلام ومقتك
فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي عليه
السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد ما لحظ انكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد
انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة

اقسام

اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده
صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع
اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر
للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد حينئذ وغيرهما هي الاربعة الباقية اعني
المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد و
عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس
بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل
منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر

فكثيراً ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب و
استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى أفترى على الله كذباً أم
به جنة لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر
والنشر في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع
الخلو ولا شك أن المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة غير
الكذب لأنه قسيمه أي لأن الثاني قسيم الكذب إذ المعنى
أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره
وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه أي الصدق فقد أراد
الظاهر تكذيبه لا من يثبت بكلامه الصدق الذي بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لأنهم اعتقدوا عدمه لكان أظهر
فأيضاً لا دلالة لقوله تعالى أم به جنة على معنى أم صدق
بوجه من الوجوه فلا يحتمل أن يعبر به عنه فلم يصح بكون
كلامه

كلامه خبراً حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم
وإن كان صادقاً في نفس الأمر فعلم أن الاعتراض بأنه
لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء
لأنه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق دليلاً
على عدم كونه صادقاً بل على عدم إرادتهم كونه صادقاً على ما
قررنا وما الفرق ظاهر ورد هذا الدليل بأن المعنى أي
معنى أم به جنة أم لم يفتر فعبر عنه أي عن عدم الافتراء
بالجنة لأن المجنون يلزمه أن لا افتراء له لأنه الكذب
عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيماً للكذب بل
لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون هذا حصراً للخبر
الكاذب في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد

ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء
اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فذهب اذا اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لا قصد
له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصر في كونه خبرا
كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال
العرب ولا نسلم ان القصد والشعور مدخلا في خبرية
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام
ليس بانشاء فيكون خبرا قطعا ومرة انه لا يعرف بينهما
وابسط وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري

في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم
انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغير الاخباري
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد
انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما
في قولنا يا زيد الانسان او الفرس فايا ما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد
الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة
في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان
الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف قبل العلم فظهر الفرق ان النسبة المعلومة
من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب ويحمل

المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم
الاحتمال من حيث هو هو كما ان عدمه بما في بعض الاخبار
لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة ثم الصدق
والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك على المركب
الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ في
اللغة والعرف فان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول في احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او
ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم
احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه هذا اولى
واما تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي
عنه كما في المفتاح ففيه نظر للقطع بان المسند اليه والمسند
من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأنا بمباحث الخبر

لكونه

لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه
يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او
نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كما
كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك او زيادة اداة ثم قدم
بحث احوال الاسناد على بحث احوال المسند اليه والمسند مع
ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم
يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه
والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين
ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد

اربو حم قتلوا امتيم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار

لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره

افادة المخاطب اما الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه

قائم او كونه اى المخبر عالما به اى بالحكم هنا وقوع النسبة

مثلا بحرجه ما يقلع لظهور ان ليس قصد المخبر افادة

انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد

هنا المكان لا انكار الحكم معنى لا امتناع ان يقال انه

لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول

الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه

في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما

وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما

اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادتها لعلم

بذلك المنفي ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب

الايجاد والاعلام لمن يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا

ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة

الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب

اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس

تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر

ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام

رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا اظهارا للضعف

والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من

المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم

ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته هل

يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا

لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكذا

شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي

لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينئذ
لا يتحقق الكذب اصلا فلا يلزم التناقض عند الاخبار
بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء
لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت
المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا
فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك
اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال
عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان يقول
سمعته من فلان ولو كان مفهوما لمضمونه لحكم بالثبوت
بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا
دائما فلم يصح قولهم مضمون زيد قائم كونه صادقا ولزم
التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين ليس بلازم لما قصد
لامتناع

لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض
المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا
يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل
هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب
مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من
حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ
ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا
تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم
الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم

فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما
به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد كونه عالما به
من غير عكس كما في حفظ التوراة وزعم العلامة
في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هو استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هو استفادته منه ان
المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف
في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا
يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم
بهذا الحكم من نفسه عند حصول العلم الاول وهو
علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل لعدم
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل
بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم

لا بد لحيله من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه قبل حصول العلم

يوجب

يوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة وان لم
يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان
علة حصولهما سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان
حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني
بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول
الحاصل كما نعلم بكونه حافظا للتوراة وح يكون تسميته
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا

قوله

إذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به
تحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل
أو لا فيكون الأول حاصلا غايته أنه لا يكون علما جديدا
فالجواب عن الأول أن العلم بكون صورة هذا الحكم
حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجوده عندنا عقيب سماع
الخبر والذهول إنما هو عن العلم بهذا العلم وهو
وفيه نظر يمكن أن يقال لأنه [illegible] فائدة الخبر هو
ضرورة سواء علم السامع أن المخبر عالم بالحكم أو لم
يعلم لكن هذا بناء على تفسير المصنف وعن الثاني أن التقوى
إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال إنه
علمه [illegible] فإنا نفرضه فيما إذا كان مستحضر الخبر شاهدا
فإنه يحصل العلم الثاني دون الأول فهذا يتم مقصودنا
فإن قيل لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز

أن يكون

قوله

موهوما
أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذبا محضا
قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد
الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه
وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للإخبار وقد ينزل
المخاطب العالم بهما أي بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين لعدم
جريه على موجب العلم فإن من لا يجري على مقتضى العلم
هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة
واجبة لأن موجب العلم العمل وللسائل العارف بما في
يديك ما هو هو كتاب لأن موجب العلم ترك السؤال
ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة من موجبات العلم قال صاحب المفتاح وإن شئت
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له
في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصفهم أهل الكتاب بالعلم على

سبيل التوكيد القسمي واخره بنفيه عنهم حيث لم يعملوا
بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لا
لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله
لو كانوا يعلمون معناه لو كانوا يعملون بعلمهم فلا ينتفعون و
هذا هو الخبر الملقى اليهم كان هذا كله يلوح علينا من
الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا الآية خبرا لقى
اليهم مع علمهم بان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه
وسلم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو
ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم
اشار الى زيادة التعميم فان وجود الشيء سواء كان
العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي و

الاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكره فينبغي ان يقتصر من
التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى
تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها
ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما
سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد
فيه لان الخلو من التردد ضرورة ان التردد في الحكم
يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى
انك تقول ان زيدا في الدار لمن تردد في انه هل هو فيها
ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني
والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني
للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة

قوله

وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد و فى الدار فى جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية

الجملة

قوله

الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان اللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوتهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى و رسالة من الله بناء على ان الرسالة امر رسول الله رسالة من الله وكذا فى ان فى ارسلنا اليهم فقد لوا فى نفى الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسول الله فالبشرية فى اعتقادهم تنافى الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى منهم اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اي

الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون و
يحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث
وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا
والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها
اى على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلنا المنكر كغير المنكر مع هذا كذلك
الكلام وقلنا ان زيدا قائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر
لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي
ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون

بينهما

قوله

بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم انه ليس على
وفق مقتضى الظاهر الحال لان المقتضي لترك التاكيد
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من
كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على
خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ
لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه
كثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او
اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى
الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا ربما
بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى
غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى بنسبته

قوله

فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ثم المراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلب الخبر بخصوصه لا حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم

قوله

غير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر انه في هذه المقامات يصحح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح [illegible] لما لا ينكر [illegible] تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير

قوله

للمنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من
الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن
الانكار ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول للمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار
وقد تذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا
فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل
لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح من جهتين احدهما
ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم
به لكثرة المرتابين فيكون نظير تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه على ما يزيله فالجواب عن الاول انه نفي
الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين وكفاه

تأويلين

قوله

تأويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله ومن لا يكون مثالا لما نحن
فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان نفي الريب عنه
بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره
كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانه
جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الا
نكار لو تأملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في
بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي و
وزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم

قوله

السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور
في دلائل الاعجاز انما يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة
تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك
الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم
البيان بالكناية وهو ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسب
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت
فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما
يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا
قولك للمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية

عن انك

عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة
من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان
سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما
ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب
اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف
ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه
الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة و
ندرة مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي و
يحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق
الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته

بيان المشير تبت الى ساطع برهان وقس على هذا البواقي
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من
قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من
التجريد عن المؤكدات بحسب الانكار في الانكاري والامثلة
منه ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى
الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه
عليه وهو انه لا يختص فائدة ان في تاكيد الحكم فيما
يشتمله رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد بان يكون
الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن
التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل ان للدلالة
على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك
للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر

ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا
ليس بدونها ومنها انه لا يصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر
الآية وانه من يعمل سوءا الآية وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء
ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة
تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا و
ان ولدا وان زيدا وان عمرا والقول فيه قطعت ان لم يحسن
الحذف او لم يجر الاثبات كلامه وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل منه على لفظ
التوكيد فيؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما
خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما
لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انه اظهر او
ان خيفة فيه اشك لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على
لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة
ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يترك الحكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كاملا
وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله فانه اريد
ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر

على وقف

قوله

على وفق اعتقاده تركنا الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما
اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام
والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من
امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان
خبريا او انشائيا وانما ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية ولم
يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكما لم يقل بعضه حقيقة وبعضه مجاز او
بعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح فقال

واعا اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او
مجازاً الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما
لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان
تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في
محله ومجازاً باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو
العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلاً يصير
خبراً عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب
فعلاً له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان
اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز
العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه

قلنا

قلنا قد زعموا انه داخل في تعريف علم المعاني دون
البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في
التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان
البحث في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من
هذه الحيثية فلا يكون داخلاً في علم المعاني والا لكان
الحقيقة والمجاز اللغويان ايضاً من احوال المسند اليه او
المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كا
لمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف وبهذا علم انه لا يكون المسند فيها
فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما

بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بنى له نحو
ضُرِبَ زيدٌ عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
او بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهٰذا ليدخل فيه ما
يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا
يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فادرجه بقوله
في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون
الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على
انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم
به وموصوف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج ما

يكون

يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما
يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله
البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل
انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق
الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان
لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور
في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في
الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف اراده
وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما

لما كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ خارج لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون
المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به فالاول لا يكون
اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في
الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
عقلية بل ان كان للابتداء يكون مجازا والا فهو من
قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل
ينسب قائله الى ما لا يكون كما صرح به في المفتاح بخلاف
الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم
يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم

من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام و
المصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس
المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه
لا يسمى حقيقة ولا مجازا واجيب بمنع انه لا يسمى حقيقة
وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على
ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريفا المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه
غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على
انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا لانا لا نلتفت اليه في
التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان
قوله هو الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون

قوله

عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على انه
لظهر لعدم الاطلاع على السرائر فكان ان يقول تعريف
المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو
قولنا فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز
فقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون
المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا
يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار
افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول و
كلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف

قوله

فيه انه لو كان قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا المراد
مجوابان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى
فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا
اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس الى الفع
بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما
قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام
والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر
فان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو
له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي
نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل
المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان
يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له

معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم
في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اجرى الكلام مجردا عن
النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له
لان النفي فرع الاثبات والاسناد في قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف
الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له ويكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل
انهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل
ومنه اي الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا
في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي
يكون ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل
وغير المفعول به فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده

وحقيقة

وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه
من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
وتأولت فعلت من أول يؤول
اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز و
حاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون
الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله
اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض و
مرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر و
الزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه و
الحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل
او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له
يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل

اوالمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير

المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك

الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير

الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما

استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة ولا

مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض

تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال

في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود

الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف و

نحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين

اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل

قولنا شبّه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض

بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء

ماحكم

ما حكم ليس في العمل كقولهم في عيشة راضية فيما

بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية و

سيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت

الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر

والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على

لفظ المصدر والاولى ان يمثل فهو بمعنى المفعول لا بمعنى

تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته

ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا

من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما

يتبعونه تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم

ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم

في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في

السبب الآمر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثله يوم

يقوم الحسب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه

الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او

المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال و

ادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه او

صاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان

المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول

الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله

مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول

الذي يكون الاسناد اليه مجازيا يجب ان يكون مما يلابسه

ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه

فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب

الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب

فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر

ان هذا

ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن

الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس حقيقة

وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة

حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذا

الاصل هو الحكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في

ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول

بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند

صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله

الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء

يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين

في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولذلك تجعل امثال

هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق

المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله

تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقولنا اعجبني
انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت
النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة
الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه
ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان
يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف
اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما
تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه بان يراد
ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل
عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين

والليلة

والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل
الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه
بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا
كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم
انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقتصر
المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي و
المصنف وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من
قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من
الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع
لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب
المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع

ويخرج ايضاً الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت
اي شيء في بيان فائدة هذا القيد هذا من عادته في
هذا الكتاب ثم اي شيء في التعرض لاخراج قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعاً
قلنا السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه
الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم دون ما عند
العقل فلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة نفسه
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
واعترض عليه بضرب من التأويل احترز به عن الكذب و
اعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر
لخروجه بقوله بضرب من التأويل ولا بطلان عكسه
بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل لا ما يقتضيه العقل
خلاف ما في نفس الامر لان
معنى ما عند العقل

ويرتضيه

ويرتضيه لا ما يحقه عنده ويرتسم فيه ونحو كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار هٰهنا الى ان
التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم
من صاحب المفتاح بل يخرج قول الجاهل وللقائل ان
يقول ايضاً قد ابطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل و
ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وثبت هٰهنا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول ايضاً اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على
قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في
فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصداً ومن
الاخر ضمناً ولا يكون هذا تكراراً فاخراج نحو قول الجاهل
يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ويضرب من

قوله

التأول ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في
الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من
تقرير كلام المصنف مشعر بان المراد غير ما هو له عند
العقل وفي نفس الامر وحينئذ يخرج عنه نحو قول
الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل و
خلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل و
القصد الى السببية اسناده الى السبب لانه اسناد الى ما هو له
في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان
اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند

المتكلم

المتكلم في الظاهر وصار قوله بتأول ضايعا واسناد
اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلنا نريد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل
قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكونها من الاسناد فيه
الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتأول وبقي
التعريف سالما يخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه قول
الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال
بالتأول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا
نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر
انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول

الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهاره انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام
لا يتحقق عنه الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف
يجوز ان يراد من غير ما هو له اعم من ان يكون في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق
بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من
عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه
قد بينا ان الفساد انما ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه
ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا المقام
يستصعبه القوم ولهذا اي ولكان مثل قول الجاهل خارجا
عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي
الصلتان العبدي أشاب الصغير وأفنى الكبير كر الغداة

ومرّ العشي على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى
الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن
ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول فيه حينئذ بل يحمل
على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل
بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد
ميّز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع
ميّز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع
في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي
الاساس جذب الشهر اي مضت عامته ابطئي او اسرعي حال
من الليالي اي مقولا فيها ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول
اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي

قوله

بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اي عقيب قوله ميّز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي
ابلى النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس
اطلعي حتى اذا وارا لك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد
ان الفعل لله تعالى وانه المبدئ والمعيد والمنشي والمفني
فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول لبناءه على ان زمان
او سبب فقسّمه اي المجازي العقلي اربعة لان طرفيه وهما
المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الربيع البقل او
احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج
القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات و
الاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية
مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل
شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا
واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين
اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على
ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه عما هو عليه بل يحصر
حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انها اما حقيقة او
مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او
حقيقة ومجاز في كلام واحد ان كانا مختلفين ولعضا
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط
والمسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صا

الى غير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز
اسناد احياني الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا
الى المبتداء واما على مذهب السكاكى فغير اشكال وهو اى
المجاز العقلى فى القران كثير واذا تليت عليهم اى ايات الله
زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او يخرج ابيها ما الا فنا
وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع
المجاز العقلى فى القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم
الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها
يذبح ابناءهم نسبا الى فرعون التذبيح الذي هو فعل
جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن آدم وحوا وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان
سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته
انهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به

تتقون

تتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على
الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدة
كثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم
الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون
فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها
جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله
حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته
بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد
الخبري بل يجري فى الانشاء نحو يا هامان ابن لى صرحا
وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل
العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله

تعالى وابليس سببه ومثله لينبت الربيع ماشاء وليقيم
نهارك وليجدّ جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه
الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او
الترك عنه وصبر اخرجنا النهر ولا نطع امر فلان على ما
اشرنا اليه وكذا ليتا نهر جار واصلوتك تامرك ونحو
ذلك فلا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم
من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام
المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور عقلا اي من
جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة

اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وبنى
الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان
يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او بغيره كقرب
وبعد وعرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي و
كصدور الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المحق
انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل
يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد
يحكم باسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو
له لكن امثال هذا ليست مما يستحيله العقل الا هو لما
ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله
الى الدليل ومعرفة حقيقة يريد ان الفعل في المجاز
العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند

اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن
اسناده الى غير ما هو له وما هو له هو الفاعل او المفعول
به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا
يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا
يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا
فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما
ربحوا في تجارتهم واما خفية اي لا يظهر الا بعد نظر
وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز [illegible] صفحتي قمر
يفوق سناها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق

قوله

الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك
اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل
حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي
اليك لمحبتك وقول الشاعر فصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة
وهو اني يضرب بالمثل في هلاكي في محبتك فمعرفة
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها
بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض
خفي لما ادعاه انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني
بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في صيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه

قوله

الفعل يجعل للهوى وليّ جهة بما لاعتبار أقوى ان يكون

المعنى الذي يرجع اليه النظر موجودا في الكلام على الحقيقة

فان القدوم موجود حقيقة وكذا الضيم مرة والزيادة

واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا

فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن

ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام

الرازي رح وفيه نظر لان الفعل لابد له من ان يكون

له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو

ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره

وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندنا هو

نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة

بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه

جعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى

قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة

بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به

بواسطة قرينة للاستعارة وهي ان تنسب اليه شيئا من

اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع

ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع

فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد با

الربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار

بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية

للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره

اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي

الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير

المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم

اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفا

الحقيقي في تعلق وجود الفعل اليه ثم يفرد بالذكر
وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيما اي
فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها كما
سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى
لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا
خلق من شخص يدفق الماء اي يصبها في قوله تعالى
خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في
كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان
المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو

مثل

مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام
ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم
مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر
لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في
المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون
الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد به ح هو العملة انفسهم وليس كذلك
لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو
انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع
لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة
ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان
مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من

الشارح اولم يسمع فاللوازم كلها منفية كما ذكر فينتفي

كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب

انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان

مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه

وتريد المشبه به حقيقة وهذا ظاهر البطلان ليس المراد

بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة

بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية لها وجعل لفظ المنية

مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي

في تحقيقه تدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب

تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل

المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء

السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع وح يكون

المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار

الصائم

الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى

ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كان

النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة

لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى

حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة حق

هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في

التشبيه هذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة

بالكناية اعتراض قوي تذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى

ولاذا اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم

وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله

وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في

كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا و لقيني منه اسد وما

اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انه لا

نسلم اراد ذكر الطرفين مطلقا في الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان بجهة الحمل نحو زيد
اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره
اذ كان على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر
الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا
والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير
صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة
بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في
ضمير راضية والمعنى هو في عيشة حسنة مثل عيشة
راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من
اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى
الاسم فانظر الى ما ارتكب به من التمحلات المستبشعة وجعل
الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل

وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز يفيد حقيقة
ويخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو العملة حقيقة
كما فهمه لم يكن الاسم له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا
قلت ارم يا اسد لا يكون الاسم الحيوان المفترس قطعا وعن
الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن
يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه
لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه
شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف الباب الثاني
احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك
من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او

قوله

للسند مثلا لكونه مسندا اليه لحكم مؤكدا او متروك التأكيد
وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر
ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم
اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانبائه عن عدم الاتيان
به وهو مقدم على الاتيان لتقدم عدم الحادث على وجود الحادث
عن عدمه وللحذف يفتقر الى امرين الحذف قابلية المقام
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول
معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل
الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن
العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة
وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن
الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه الاحتراز عن

عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز
ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه
على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان
الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر
وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا
حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف
ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في
دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز

والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة

وهل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن

الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيماً

له او ايهاما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه

تحقيراً له واهانة او تأتي الانكار ويتيسر لدى الحاجة

نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردته

بل غيره او تعينه حقيقة او ادعاء اي التعين او نحو

ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة او

سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع

او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان

المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء

عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع

الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير

دام

مدام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره

كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون

يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد

بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى

من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل

ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد

يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب

اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى

القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد

الغرض الداعي الى الحذف متعلق بالخارجي لعدم

الاعتناء بشأن قرائنه وانما المقصود ان يقتل اليمن

من شر وقد يكون حذف الشيء اشعاراً بانه بلغ من

الخفاء بحيث لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن

يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة
فعلى الحذف فحذف لا يتجه في الذكر ويمنع من الفظاعة
الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع
على استماعه وعلى هذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع
في طيبه بقال لا تسأل عنه لانه يتحرج ان يجري على
لسانه ما هو فيه لفظاعته واخجال المتكلم واما لانك
لا تقدر على استماعه لا يحافظ السامع واخجان واما ذكره
اي الذكر فالاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف
التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح و
التقرير ومنه اولئك على هدى من ربهم كرر اسم الاشارة تنبيها على انهم كما
ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها
او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث

الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء
نحو هي عصاي ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد
يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك
من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول
نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب
او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومن جعله
صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم
وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة ال

قوله

تخصيصه بمعين وحده مما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان
ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك
ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره
واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة و
ارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص
تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن
عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان
كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق
الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا
والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا
فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى

قوله

الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما
تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى
خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان
الغرض من الاخبار كما مر هو افادة الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين
الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به
اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد قربا كما ترى في قولك
شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافهم اتم

فائدة تقتضي تمام تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان امكن ان يخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غير كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت
رجلا سلّم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون
في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض
مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او
الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع
المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه
الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع
معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على
سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم

لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال
المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها رؤية راءٍ دون راءٍ واذا كان كذلك فلا يختص
به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا
يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب
على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير
معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه
او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القران كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب
لما اريد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه

لا بقوله فخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا
قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل
على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم
يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريفه المسند
اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء معين مع جميع
مشخصاته فقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها
لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون
متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي
اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه
بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به
عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة و

الموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا به
بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين
لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس
بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات
لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره
تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا
نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه
اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بانه
وضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد اللتيا و

قوله

التي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما
ذكر جنسه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما
سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما
ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز
عن احضاره في ثاني زمان كما في سائر المعارف فانها لا
تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة
لها في الكلام كتقديم الذكر والاشارة والعهد بالصلة او
النسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا
اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله فحذفت الهمزة
وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا

يكون

يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان
يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود
بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبود
ات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما
للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود
او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لا يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية

عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا و فى التنزيل
تبت يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتسابه الى النار يدل على
ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر وابو الفضل
واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى لهب
جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من اللازم الى
الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين فى الكناية
الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى الاضافى
دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى
الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا
باعتبار ان ذلك الشخص ترسمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب
او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شىء و يحسن
فيعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا فى الشخص المسمى به لكن

لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل فى
معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو
قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار
ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما و لا
يكون من الكناية فى شىء فليتامل فان هذا المقام من مزال
الاقدام او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك
كالتفاؤل او التطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما
يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند
اليه بايراده موصولا لو كان لا انسب ان يقدم عليه ذكر اسم
الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب
والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى
الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة الخناس و
تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية

هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب
أخر و المقام الصالح للموصولية هو ان يقصد احضار
الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه
بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم
على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة
الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت انسانا مضروبا لك
فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكن ليس بحسب الوضع
لان موضوع الانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان
وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها

هذا

هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى
تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم
المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم
او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا
اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة
وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو
في بيتها عن نفسه اي وراودت زليخا يوسف والمراودة
مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن
نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
ان يخرجه من يده فيحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة

يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة
العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة
تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد
لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة
تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند
اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة
العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو
في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيهما تعسف
مما هو نقل في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير
المسند اليه بيت السقط اعاد المسيح بعد ما جنى ونحن
نعيد من خلق المسيح فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال

لزيادة

لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انه مثال
لهما ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن
التصريح بالاسم او ان يقصد زيادة التقرير نحو
وراودته التي الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن
مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه قول
ابي نواس في غير المسند اليه ولقد نهزت مع
الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما
بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب
على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها
بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث فيه من التنبيه

على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه
بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورد
المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان
العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند
ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء
الخبر اي الى طريقه نحو عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اي على طرزه وطريقه يعني تأتي بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي
طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك

وحاصله ان تأتي

وحاصله ان تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي
الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول
الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اي
اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول
من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف
ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض
بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء

ارفع منها واعظم او شان عظيم اي غير الخبر نحو ان الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق
بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة
بشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه اي
لشان عظيم نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد
يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا
مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب
البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر
مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم يقرره حتى
كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق
بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا
يظهر بينهما الفرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا نرى

ان قوله

ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين
ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق للخبر وقد
يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة
قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء
الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة وربما جعل ذريعة الى كذا و
كذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى
وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في
تقديره الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى

قوله

قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات
المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي
عند المصنف الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو
ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي
سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها
الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده
اسم الاشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام
الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة
الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان
يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه

ومشاهدته

قوله

ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او
المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند
اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا نصب فردا على المدح او على الحال في محاسنه من نسل
شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني
يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز
كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير
المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب والبعد والتوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر المتوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب

قوله

وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقتضيه الوضع و
اللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما
يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في
علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث
ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد
بيان قرب المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب
تصوره اياً كان ولو سلم فذكر البعد توطئة و
تمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه
بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي
يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره
نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد

المسافة

قوله

المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض
حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك
اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور و
الخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك
صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل
وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني
هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا
لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك
قسم عظيم لا افعل لان المعنى غير مدرك حسا فكانه
بعيد و للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه

قوله

عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايرادها اوصاف

على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه

ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا

جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار

اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها

اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك

على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار

اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان

بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان

اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء

بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا و

الفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة

اولانه

اولانه لا يكون له طريق الى احضاره سوى الاشارة الحسية

المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام اي تعريف

المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة

معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او

جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته والعهد ذكره صريحا

او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي

طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها

فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى

قالت رب اني وضعتها انثى ليس مسندا اليه والذكر

اشارة الى ما سبق كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في

بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث

لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما

كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني

عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير

اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل بيت

اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما

في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا

الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير

اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة

ومنها اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق

والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك فان التعريف لها

وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار

عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يطلق

المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة

في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه مطابقا

اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك

عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث

هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن

جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد

في الخارج ومثله قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه

انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد

الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد

باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة

كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم

الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسد موضوع لواحد

من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل

وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن و

اذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من

اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا

قوله

النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض جملة الحقيقة نحو ادخل

سوقاً بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد نفس

الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول

مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر

الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه

اشار بقوله وكهذا في المعنى كالنكرة يعني بعدما علم من

القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف

من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفاً

بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية

هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكونه اسامة علماً

حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعذر بما ذكرنا من تقرير كلامه

ان عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة

اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر بظاهر

قوله

لفظاً لايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة

يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل كقوله و

لقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي

التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفاراً على ان يحمل صفة

للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان

لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين

او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان

فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف

هو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما

سنذكر عن قريب وان كان اسماً موصولاً يصح هذا ايضاً

لان الموصول ايضاً يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب

الكشاف الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله

ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير

قوله لم

المغضوب عليهم وصفا له فان قلنا المعرف بلام الحقيقة

وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق

ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل هو

حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال

الكلمة في المعنى ان يكون منه الغرض الاصلي طلب دلالتها

على ذلك المعنى وقصدنا ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف

والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة

ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة

فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وقد يفيد المعرف باللام

المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر

اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث

هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في

ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرط دخول

المستثنى

المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه

ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج

فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما

في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون

لجميع الافراد والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق

لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان

الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله

يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا

ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان

اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان

اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة

من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو

تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة و

اما على حصة معينة منها واحدًا او اثنين او جماعة

وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على

حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل

واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى

نكرة ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة

فانه ان قصد على بالاشارة الى الماهية من حيث هي

لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية

والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد

به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن

تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب

المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن

تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى

فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر

فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في

الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة و

عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق

ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ

بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة

وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب

متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده

او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت

الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول

اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان

التمثيل مبنيًا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل

واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في

صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما

ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ
والحالك ونحو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف
اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير
موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سوى
كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق
نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب الذين لا يعمل
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول
كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها

قوله

رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها
رجل او رجلان واما اذا اورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق [illegible] وذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان ... تحقق عدم الاستغراق و
النكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد
يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة
وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع
من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل
في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان على ما هذا اشار صاحب

قوله

الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب

الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقايل ان يقول لو

سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية

فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام

الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره

اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح

به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل

نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ

قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين و

ما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما

للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني

القوم الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع

قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على استثناء

المتصل

قوله

المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب الاحاد

والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى

قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال

وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم

بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد

والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من

الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع

داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع

داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل

فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء

فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر

بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني

وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب

شمول الوهن العظام فردا فردا الصحة حصول وهن
المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد
الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول
الوهن ببعض العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد
وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار
وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكر في الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصد
الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد
ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان
الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

لان القيد

لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح
في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما
اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا
كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام
تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول

والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث
قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع
ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد
ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله
ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي به بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه
اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد
الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان
مراده ان المفرد وان كان اشتمل لكنه قصد هنا الى
معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا
مختلفة لان المفرد يفيد الآحاد والجمع يفيد شمول

قوله

الاجناس وذلك لانه لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده فكيف يكون العالمين متناولا
لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت
وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به
على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات
مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان
هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل على انه قد اتفق
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد
حيثما كان او منفيا كما قرره الائمة وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه
لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس
من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع

الجنس وان يراد به بعض الى الواحد كما في قوله تعالى

ان ياكله الذئب ونحن عصبة لان الذئب يراد به جميع

الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد كان وبيانه في

تناول الجمعية في الجنس بمنزلة المفرد لا الى الواحد

كان وبيانه في تناول الجمعية في الجنس بمنزلة المفرد في

تناول الجنسية والجمعية وجعل الجنس لا في وحدانيه

كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما

يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا

فلانا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن

ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب و

بينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس و

الجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء

واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية

من الجمع

من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند

البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة

جماعة او مرده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما

ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير

موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانا اطنبت

الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار و

مطارح الافكار وكم زلت فيه للافاضل اقدامهم

وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا

مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة

معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة

والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه

بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف

الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما

يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة
على التعدد ولهذا امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى
كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من
قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء
كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الا
جزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف
المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها

اخصر طريق

اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع
نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي
بتقليب وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك
والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة لكونه
في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد
اي مبعد ذاهب في الارض وتهامة جنيب وجثماني
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تأسف وتحسر على بعد الحبيب او تضمنها تعظيما
لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في
الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي
الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم
بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه

غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند

اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا

للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو

ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا

وينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل

متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل

البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم

بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء

البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد

كالتصريح فعلوا كذا وكسامة السامع او المخاطب نحو

حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام

او اذلال او نحوهما نحو صديقك وعدوك بالباب

ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له

بولده

بولده فانه لما نهيتا المراة عن المضارة اضيف الولد

اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها

استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم

لمجنون او لتضمنها لطيفة مجازية وهو الاضافة بادنى

ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء

او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام

زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما

كقولهم تدل على جزمي الارض الفقرة من رائحتها

يعني على جنس الجزامي وذلك لان الاسم المفرد حامل

للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من

خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس

كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء

ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند

اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء
رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى
نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية
غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله
وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان
بعدهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى
بتاديته او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع
شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول
ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه
اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له
لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والقرينة

التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان و
علو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكميات تحقيقا او تقديرا
كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا
التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء
للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات
عظام الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو
اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد
يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد
يكون التنكير لعدم علم المتكلم بجهة من جهات
التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف
مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله
شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السأم

قوله

الى يمينا الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في
قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
كما يقال شمة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس
الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد
ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا
مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين
التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب
بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى
اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب

هائل

قوله

هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس و
اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره
بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب
عظيم ولان العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير
غيره اي غير المسند اليه للافراد والنوعية قوله والله خلق
كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي
تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير
المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير
المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه
اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية

و بعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل
دابة خلقها الله من ماءٍ اوماء مخصوص خلق الله كل
دابة منه و تعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصًا او نوعًا لا لتنكير
المسند اليه وهنا في كتابه كثير فينبغي له و للتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله و رسوله و للتحقير ان نظن
الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة
و الضعف فالمفعول المطلق هنا للتنويع لا للتاكيد
و هكذا يحمل التنكير عليها يفيد النوع كالتعظيم و
التحقير و التكثير و نحو ذلك في كل ما وقع بعد الا
من المفعول المطلق و بهذا ينحل الاشكال الذى
يورده على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ
يجب ان يستثنى من متعدد و مستغرق حتى يدخل

فيه

فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء و ليس مصدر
الظن يحتملها غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من
بينه و لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه
محمول على التقديم و التاخير اى ان نحن الا نظن
ظنا و مثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما
اغتره الا الشيب غترارًا ولا الى ما ذكره بعضهم من
ان قولك ضربت زيدا ضربا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجرا
كالتهديد و الشروع في مقدماته فهنا الاحتمال
بمنزلة المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب و
غيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيأ
غير الضرب و من تنكير غير المسند اليه للنكارة
و عدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضًا منكورة

اى ارضا

مجهولة بعيدة عن العمران و للتقليل قوله عفوا
بخيل تطرد اللؤم عنهم بيوتًا بجود تطرد الفقر و
الجدبا أي بعدد قليل من نحو لك وفيما لك وشيء
يسير من فيضان جودك وعطائك و اعلم انه كما ان
التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم
درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا
الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى
ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها المراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس و للتقليل نحو كفى هذا الامر بعض
اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخره
المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا

على

قوله

على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف
وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف
لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر و
هو الانسب هنا ليوافق قرانيه اعني بيانه واما الابدال منه
فلانه اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه
اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا
القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن

كلمة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان
الذي تحذرين قد وقعا ان الذي جمع السماحة و
النجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد
وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم
ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة
ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد
يحاول البيت فالالمعي ليس بمستند اليه وقوله
الذي يظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه
كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ونحوه في الكشف قوله تعالى
ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند

مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
مخصصا المراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قلت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد
من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال او لكون الحاصل في المعارف نحو
زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل
التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون
الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف عن زيدا

قبل ذكره أي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون
له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه
بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هنا لئلا يصير الوصف
مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ
امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان
المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما
من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان
ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير
الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب

مجيئها موقع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من
الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي
يناسب التنكير وينبغي ان يكون هنا مراد من قال
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص
الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها لانها يتميز
بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده عما كان
يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب
كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فلم يقع صفة
او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان

التقدير من أقسم بالله ليقطعن والقسم المؤكد و

جوابه صلة من قدنا مراده ان الصلة هو الجواب

المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق و

الكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم

والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا

والله أقسم و أقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان

الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل وفي كلامه

ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون

الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي

وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون

قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك

بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم

واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم

قال فانها جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم

لكن كانت الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة

فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت

في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا فلا يمكن

ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند

المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم

قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم

والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في

سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند

اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا

محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد

اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند

اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن

حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين
القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع
التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك
عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل و
ذكر العلامة فى شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم
ولم يبين ان اى موضع من بحث التقديم والتاخير
يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا
تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد
الشاعى بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت
فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان
المفيد لتقرير الحكم بل التقديم الا ترى الى تصريحهم

بانه ليس فى نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم
وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكى
لم يورد تحقيق تقرير الحكم فى فصل التقديم
والتاخير مع الفعل بل فى آخر بحث تاخير المسند
اليه ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن قوله كما يطلعك
اشار الى ما ذكر فى نحو لا تكذب انت من انه لمجرد
تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله فى
الايضاح كما يأتى اشارة الى هنا ولو سلم فكان
ينبغى ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه
تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكى
كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت

في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في
التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه
ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير
اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر
ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند
اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا
غيري غلط فاحش عن ان كتابه غنية بما ذكرنا من
الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز

نحو قطع

نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وان
القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو
جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر
زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو
جاءني القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم
في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين
بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد

بسجود جمعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان

وهنا يزداد التعبير والتفريع على ابليس ولا دلالة

لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما

توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما

هو زيادة توضيح والافهو من قبيل دفع توهم

التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان

المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على

سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ

عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه

من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا

لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ

المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا

فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما

ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى

نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا

يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع

توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد

اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان

الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر

فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما

واعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر

محرض وباعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد

المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه

اي تعقيبا للمسند اليه بعطف البيان فلايضاحه

باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم

كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما

وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الايضاح لما ذكر صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح
لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله
تعالى الا بعدا لعاد قوم هود ان عطف بيان لعاد و
فائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا
بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان
لا يلزم ان يكون اسما مختصا يعينه ما ذكرنا
في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان
مكة بين الغيل والسند ان الطير عطف بيان وكذا كل
صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاء في الفاضل الكامل
زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه

من ايضاح

من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما
في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب
الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما
الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل
الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون
ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو داب السكاكي
ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح
والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى

الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق
له الكلام فى الاول النهى عن اتخاذ الاثنين من الاله
لا عن اتخاذ جنس الاله وفى الثانى اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله
بواحد ايضاح الغرض وتفسير له وهذا الذى
قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى
الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية و
العدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به
منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما
يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه
ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ
المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع فى شرح المفتاح مخصوصة

من ان

من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة
واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة
لكلامه عليه بل الوارد فى المفصل قوله تعالى نفخة واحدة
مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا
من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان والتفسير
كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر
يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة و
يطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى
الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاثنان
فيشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان ويفترقان من
حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد
الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر
يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد

وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للمصنف وبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب
الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه
عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين و
واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما فيكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان القصد
في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون
الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد
انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق

التعريف

التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص
او لتوكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالة على شيء
آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما
ان الطائر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه
التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان
السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم
يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر
لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله وجعلوا

قوله

لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن
بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن بل لا بد من بقاء الاول في انه بدل لانه
المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من
المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل نحو
في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في
التحقيق هو البدل ثم في لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي
يكون فانه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما
متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو
الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن

قوله

مفهومه نحو الحبين اثنين اذا جعلناه بدلا لا يكون بدل
الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو
عين ما صدق عليه الحبين وسلب عمرو ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا
بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند
ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو
مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا
لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ
هذا من لفظ المفتاح عن عادة افتنانه في الكلام وهو
من اضافة المسند الى المعمول او اضافة البيان اي

قوله

الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الاعلام بان
البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية
بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير
وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت
عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير
والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان
المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا
اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه

قوله

حسان بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يفهم من
كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو
عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال و
التفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل
ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقول لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي
جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي
للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير
تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع
اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة

او تفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولاً وعن الاخر بعده مترتباً او غير مترتب كذلك او مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده متراخياً بيوم او سنتين وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيها دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئاً الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهناً من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم وفي

اثنايها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معاً ويكون خالد اضعفهم واقويهم فعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولاً وبالتابع ثانياً باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه ايضاً فكان الاحسن ان يقول او تفصيلها معاً قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد كذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وههنا ما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كان

معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير
حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفيا لمجيئه عقيب
مجيء زيد يحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة مترا خية فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو الذي
يأكل فالشارب فانائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا
في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي
يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه
يلزم ان يكون لتفصيل المسند اليه او رد السامع عن الخطأ
في الحكم الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني
زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما
جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا

جاءك

قوله

جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر
المصنف هنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه
للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة
ان تكون في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما و
ملازمة لا لنه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد ولكن عمرو لمن
اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا
جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما الذي يقال
لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يفصل
به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني

قوله

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب
ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي
عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا فنحو جاءني زيد
لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم
مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى
يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن
وهذا يشعر كلامهم في بحث القصر من مذهب المبرد انه بعيد

النفي

قوله

النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او
الحكم محقق متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل
عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد
وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم
في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد
لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل
الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او
التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني
زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال

قوله

عيني او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا
من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما
عدّه السكاكي من حروف العطف في المفتاح والجمهور
على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او وقوعها تفسير
للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المنفصل
المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوّي مذهب الجمهور و
هذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند
اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ
مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص
المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى

المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص
المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند
اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما
مخصّصا ومقصورا والآخر مخصّصا به ومقصورا عليه
فالتخصيص اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في
تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص
المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره

قوله

قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان
يكون المقصور هو المذكور بعده على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من
بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند
اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا
بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه يعني
من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا وهذا الاقرب الى قولهم
في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل
عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المفلحين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا

ما هم

قوله

ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا
يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم
التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا
فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده
الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكرته دقيقا مثل قولك هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل
عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك
له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك

قوله

يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقة قولك
هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو
بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما
جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح
في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد
يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر

قوله

المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همّا
فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام ولما تقديمه
اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف
يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه
قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر
على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له
مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و
تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل
على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على
الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله

فاعل نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني وهو مراد صاحب الكشاف فتقديم هو الضرب الاول و
كلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني
فليكون ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان
يفسر وجه العناية بشيء و يعرف فيه معنى وقد ظن
كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا
كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه
اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه
المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا

مقتضى للعدول عنه يعنى ان كون التقديم هو
الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن
معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة
الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى
العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى
تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه و
من هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم
ان حصول الشيء بعد الشوق اوقع في النفس
كقوله اى قول ابي العلاء المعرى من قصيدة يرثى
بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعنى تحيرت ابريه في المعاد

الجسماني والتشوف الذي ليس بنفساني وفي ان
أبدان الاموات كيف تجيء من الرفاة كذا في ضرام
السقط وقبله بان امن الاله واختلف الناس فداع
الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح
عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا
القفنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق
لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد
في دارك والسفاح في دار صديقك واما للابهام انه لا
يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل
اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله
تعالى ولكل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في

الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف
المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار ويقصد
بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فان
فيه دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على
سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال و
هذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا
بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر
الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف
لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة
الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد به
وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا

قوله

لماسيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند
اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع
الضرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان التقديم
دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل
المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية لكان وجها
ومثل افاده زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن
تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم
رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف
كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم
المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة
لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا
للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا عن ماسيا في
نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان

خفوها

قوله

خفوف جمع خائف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط
لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور
ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام و
اجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل
التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة
المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا
وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة
التخصيص نوع خفاء عيبا لقاهر قد اورد في دلائل
الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله و
قد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر

الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما
يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح
قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انا
عليها بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليته اي قرب منه
نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فا
لتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على
الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال
هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من
سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا
بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم

يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني
ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما
متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان لا يقدم
المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم الا
اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك
قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك
فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا
احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند
اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن ان كان
كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار

ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان
يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي
عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب
ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال
المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم
ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية
الواقعة على كل الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد
السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل واحد
انما في اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي فهنا

حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا الذي لم
يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا
مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول
بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق
بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى
جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الكلام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه
نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر

كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم
لمن يصلح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو لمن يخاطب
يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل هو
مبنى على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير
الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى
مجموعا مذكرا ومؤنثا اى احدا من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد هنا فى معنى الجمع يكون
المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور
وكلاهما فاسدان اما اولا فلان هذا الامتناع جار
فى نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت
شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما
سيجئ فلا يكون لخصوصية لفظ احد واما ثانيا فلجواز
ان يكون احد هنا مبدلة الهمزة من الواو مثله

فى قوله تعالى قل هو الله احد فان لا يكون بمعنى
الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس
والمنفى حينئذ هو الروية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس والحاصل ان المفهوم من نفى
الروية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب
جزئى وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى وتخصيصه با
لمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب
ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدق
عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه
ان يكون راى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب
الجزئى لا يقال السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى
فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم

ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح
ولا نسلم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب
زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء
لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في
قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي
يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك
رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما
يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما بقي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء

في الفاعل

في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا
هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب
ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم يره احد من الناس
فاصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه
غيرك او انك بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرته
في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من
الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا او سلبا لم يكن
الخطاء في الفاعل فحسب وهذه الافادات هي الكلمات
الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة
ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون

حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص
فجعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا مثله في
نحو انا ما فعلت كذا وليس هذا كما يرون كبيرة
في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما تذكر عن قريب واذا قدم على
الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك
انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت

في حاجتك

قوله

في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي و
اصاب فيه لكن اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك
ما انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكره الشارح
العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك
او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي اه عاما فعلم
او خاصا فالخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت
هذا كنت نفيت ان تكون الفاعل لهذا القول وكان
المناظر في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان
يكون المنفي عاما بل كان خلفا من القول ان تقول ما
انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا

الناس لا فضلا ان يكون انسان قد قال كل شعر في
الدنيا واكل كل شئ يؤكل ورای كل احد من الناس
فنفيتها ان تكون اياه هذا كلامه فانا اعتقد مخاطب هناك
انما انا لم يقل شعرا قط او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير
احدا من الناس مما صاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه
فزعم انه غيرك او انك مشارك الغير فيه وان تقول له
انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا
من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم
يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا
من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا
الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا وما
لان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا
انما يكون هنا القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في القول من العموم والخصوص ولم تقل احد بانه يستوي الرد على من اصاب في

نفي الفعل

نفي الفعل واخطاء فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه
غير المذكور وحده او هو مشاركه المذكور كما انا نقدم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب
يلي حرف النفي جميعا بل الواجب ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في
اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركه الغير
فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت
كذلك لما تقدم وفي هنا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما
انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون

ضربته زيدا لو تقديم الضمير وايلائه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما
ذكره لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير يقتضي ذلك وجوابه
انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلائه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا
محققا متفقا بينهما وانما كان المناظرة في فاعله فقط
ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في
اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا كانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن
فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين
الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون

فاعله

فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا و
هنا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات
منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت
الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين ويكون
نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فبينا في التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد وقعت
المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته
لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب
الذي تُوظِرَ في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا
له اصلا لانا نقول المتناقض بالاهو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا

قوله

عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي

ان تكون ضربت زيدا اجد بان يعترض عليه فيقال ان

النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل

الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب

الذي استثني منه زيدا فالاستثناء انما يكون من الاثبات

دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في الشيء كما انا

قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانا اعتقدنا انسانا

ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان واعلم انما ذكر

المصنف ليبين مخالفته لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها

في نحو قولنا ما انا قرات القرآن الا سورة الفاتحة فانه

لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد

قرا كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا

لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة

له لما مر هذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى

ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص

قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم

يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت

او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو

انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه

اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على

من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر

الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي

نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول

قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو

لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك

وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير
مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة
خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من
غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال
صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم و
تقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل
قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء
الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرار الاسناد كما يأتي في باب كون المسند جملة وكذا
اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي
ثم مثّل المصنف الاهم ليفرع عليها لتفرقة بينه وبين التأكيد

قوله

المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت
لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت مع
ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم
عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفي
الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد على معنى ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا
غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي
التكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي
الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعينا انا في
حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو ونسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث ق اوليس

قوله

اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك

يجب ان يكون السامع وجود سعي في حاجته قد وقع

خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلت اي

المثال الاخير ابتداء تفيد السامع صدور سعي في

حاجته منك غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان اي

في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوى لان اما لو رد

هذا الكلام في بحث التخصيص ولتخصيص اتيانه بالمثال

الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد

في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا

بد يديك انظر فيه تنبيها للتعجب والتحير وذلك انه قال

الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب

بوجود سعي او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي

منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف

ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء

انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو

او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل

لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا

استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه

لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون

سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك

واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا

في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد

ان نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان

قد نسبه الى الغير لما هلك كان تجوزا والا كان سهوا او

نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم

وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه هذا ما بنى والتحرير

يبنى على الفعل هنا الذي ذكر من التفصيل اذا بني
الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم اذ
البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل
نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او
لا رجلان فيكون واحد قال الشيخ انه قد يكون في
اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم
يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا
اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنس
أ رجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد
فقط كما اذا عرفت ان قد اتاك من هو من جنس الرجال و
لم يدر ا رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان واللفظ

دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى
ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء
على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في
التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى
التقوي وقد وافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على
ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في
شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه
ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون

للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او
مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد
القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله
يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف و
مذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع
فيه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون
للتخصيص البتة وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا
يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدم كونه في
الاصل موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض
في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي ولا ما يليه وقد
صرح باتفاق الحكم بين الصورتين هاهنا فان قولنا زيد

عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل
التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام
الشيخ فقد تعسف واشار الى هذا الشرط بقوله الا انه قال التقديم
يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز
تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل موخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله
قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا
للفاعل واشار الى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر
كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم
يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا
قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو رجل قام فانه لا يجوز

ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما ستذكره ولما كان

مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا

للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على

انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا

مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي

مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم

بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا ليكون

فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى

المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي

على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله

جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني

لا فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص

اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير

كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم

قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف

المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا

الاعتبار البعيد فلا يرتكب الاعتبار البعيد وهو

في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل

المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا

يمنع من التقديم مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان

معناه رجل جاءني لا امراة ولا رجلان دون قولهم شر اهر

ذا ناب فان فيه معنى مانعا من التخصيص اما على

التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد

المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا فلا يكون

السامع مترددا في ذلك فلا يكون شر اهر ذا ناب

مفيدا لتخصيص الجنس اذا ظهر الخبر للكلب لا يرى

ولا يفرّع قواما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد
فلينبو اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد
استعمال قولهم شر اهر ذاناب لانه لا يستعمل عند
القصد الى ان المهر شر ولحد لا شران وهذا ظاهر
واذ قد صرح الائمة حيث تأولوه بما اهر ذاناب الاشر
فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير
المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذاناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب الا شر
اي الا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما
يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فينافي التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا يجري جعله نكرة مخصصة

بالصفة المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذاناب
الا شر وللقايل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع
لحصول النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب لنفيد الحصر
فينافي التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها
مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا
مدفع لهذا الا ان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم للحصر هنا ليس بمستفاد
من التقديم بل من الوصف بناء على ان التفخيم بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه نحو قولنا رجل طويل
جاء في معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا

على هذا القول بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت
أكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا
كبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واختير بعده مذهب نظر
اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في
امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اعني مادام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى وحين لم
يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال انه
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمل على سبيل الفسخ
عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب
وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم
ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتدأ والقيم مقامه ضمير فلا يمتنع وتجويز الفسخ

فالتابع

في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض منافيما نعتبر في جرد
قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال
كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
تنبت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك
ورحمة الله السلام ... وبينها الخماسة لو كان يشكى الى
الاصوات ما بقي الاخيار بعدهم من شدة الكمد ثم التشكيك
لاشكاني وساكنه قبر بسجستان او قبر على قيصمة فان قوله
وساكنه عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا
قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس
بمبتدأ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم

فالجملة نعتية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي وقد ذكر
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا على متبوعه عند الجمهور
ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفه واتفقوا على امتناع ما
جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم
البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم
الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله
فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما
يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر
في كان لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله
ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا
محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه على السعد ولو
سلم فغيره تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز

تقديمه

قوله

تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه
يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا
على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا
يتقدم (المعطوف عليه) على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في
السعد على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد
ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر على نحو
رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص
بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير
ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية

قوله

بالقهر بل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بد من بيان انا نقول قد ذكرنا انما يختص بالوصف
يمتنع تقدير التاخير فيه لفقد الحصر وقرينة جهة الكلام
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا
توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد بالتخصيص النوعي الذي
يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة ولا رجلان ثم
لا نسلم امتناع ان يراد المهر شيء لا خير اذ لا دليل عليه
لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر
لان المعنى الذي اريد من جنس الشر لا من جنس
الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم
في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكون

ان ما

ويتقوى

قوله

ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول
نظيره لان قائم لا يتفاوت في الحكاية والخطاب و
الغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم فاشبه الخالي
عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه
نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي
لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير
ان قوله ويقرب مشتمل على امرين احدهما المقدر في
التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه
الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى
ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه

بالجر عطفا على نعمته ليكون اوضح وهذا اي والمشبه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما
في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل
به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة
لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان
متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما
الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد
قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد و
الاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه

كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى
الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وجعل عليه
في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح والتبعة في حكم
الافراد نحو زيد عارف ابوه اي يجعل تابعا لعارف المسند
الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
وقال المصنف معناه انه تابع عارف في الافراد اذا اسند
الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا لعله
سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل و
انت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب قوله شعر وغيري باكثر هذا الناس ينخدع
اي الامير حمل واني لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت

الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيفا اليه لفظ مثل
لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص
اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو
عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل
كذا لزم الثبوت له او النفي عنه بالطريق الاولى و
الثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيفا اليه لفظ غير
فانه نفي عن سلبه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير
المخاطب مثلا يتعين للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به وكذا اذا اثبت لا انخداع للغير
من غير القصد الى ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب
الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية
ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن

اضيف

جرم از طرف غير و ملامت همه بر من
گويي سر انگشت ملامت زده كاهم

مثلك

اضيفا اليه كما في قوله لا يوجد وقوله غيري بجني و
انا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم فان التقديم ليس
كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من
غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل فقوله من غير متعلق
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة
التعريض كالقول لضربني من غيره [illegible]
من ذنب كان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله
فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم
فيه مثل فيستعمل له لكونه اي مثل وغير تقديمه كاللازم لكون
التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما
من الكناية المطلوب بها تقوي الحكم واثبات الحكم بطريق
الكناية ابلغ كما مر والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون

على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم
عن الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس
وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضاً لحصول المبالغة
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال
على خلافه قطعاً قال لانا اذا تصفحنا الكلام وجدت
هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما
هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
لو قلت يفعل كذا مثلك وغيرك رايت كلاماً مقلوباً عن
جهته ومغيراً عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقدم يقدم المسند
اليه كل على المسند المقرون بحرف النفي لان التقديم
دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما
اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي

القيام

القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو
اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب و
شمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي
الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد وان اخر
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو
ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن
حاصلاً قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيداً لعموم
النفي والتاخير مفيداً النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من
التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله
على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال

كل في التأكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو

سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام

على الافادة وكأن هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى

بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة

والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيانه انه لانه اما في

صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة

مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم لان حرف السلب

قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير

الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب

من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا

سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما

في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية

لان السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع

فاذا كان

فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة

المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل

فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة

الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان

بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة

بنفي القيام عما صدق عليه الانسان وهو اعم من ان

يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي

القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض

صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق

انسان لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود

الموضوع وهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم

عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع

اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان

يكون منفياً عن بعض من الافراد ثابتاً لبعض آخر وعلى
كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد
لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر
واذا ثبت ان انسانٌ لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل
معناه ايضاً كذلك كان كل تاكيداً لا تاسيساً فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون
معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في
صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم
اتفاقاً في الاول للمستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة

الجزئية

الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن
بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم
عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف
السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل
فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية و
قد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار
بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك
مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما
يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي يفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت

هذا السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى
لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه
لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام عن
جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم
قبل كل السلب لعموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير با
لعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد
هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي
عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى

يلزم

يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو
لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد
الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
لان لفظ كل لا يخلو من افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة مطول
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن
الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان
انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون
كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان
ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن

نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلاً

بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منعه

على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان

الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان

اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة

فاذا حملت كلها الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد

حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا

عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من

التفسير لان هذا المعنى كان حاصلاً بدونه واذا لم يكن

تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم

كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم

ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل

انما يلزم ترجيح التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم

انسان

انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي

عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل ففي

ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول

المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا

يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا

لم يقم انسان على النفي من جملة الافراد بطريق

الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بطريق المطابقة عليهم

فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد

اتحاد الدلالتين او لا يشترط لزم ان يكون كل في فان لم يشترط

قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي

عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون

كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن

جملة الافراد تاكيدا لانتفاء دلالة قولنا انسان لم

يقع على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر
وح يبطل ما ذكره بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون
محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم
الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل
ولان النكرة المنفية اذا عمّت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا الفاضل لانها
قد بيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد

الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي
لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع
او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل
افراد الموضوع فظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم
يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما
انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا
القوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد
فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم

فهو سور الكلية كقولنا لا شيء او لا واحد [?] ونحو ذلك الذي نص
عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هذه
القضية ويكون لموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين
عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية
على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام
يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فقد
مهل في لغتنا وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة
يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء
يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو
قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان

يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون
متقدما بفعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز
النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة
للفعل فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر و
اما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان
يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل
القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو
ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصنا التاخير باللفظي
فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي
وان جعلناه اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه
القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف و
انما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلها

كلاً في حيز النفي عليه لفظاً او تقديراً يعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديراً لان
مرتبة المعمول التأخر عن العامل فالاقرب ان يحمل
عطفاً على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله
اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل
عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بل
اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلاً لفظياً او تاكيداً
له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم
التاكيد لان كلاً اصل فيه او مفعولاً كذلك متاخراً نحو لم
اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدماً نحو كل الدراهم
لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتماداً
على ما سبق وجعل الفعل منفياً بلم لان المنفي بما لا

يتقدم

يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولن على ما بين في النحو
وكذا اذا وقعت مجروراً او ظرفاً نحو ما مررت بكل القوم
وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور
توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد
الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل او الوصف الذي
حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم
يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب
وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم
وتعلق ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامداً نحو
ما كل سوداء تمرة ولا كان احسن او تعلقاً اي تعلق الفعل
او الوصف به اي ببعض ان كان كل في المعنى مفعولاً للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى

الدراهم بكر ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم اخذ
انا وما اخذت كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض
مقتضياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وعضد
شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ ولانا وجدنا
ادخال كل في حيز النفي لا يصلح حيث يراد ان بعضا كان
وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور
والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين والحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي واما اي وان لم يكن داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة
للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي
اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم
لما قال ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل

قصرت

قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي
لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي
على عموم النفي وشموله كل فرد فرد قوله اي قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع
كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر
ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما
ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب تعيين بعد ثبوت
احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما با
لتعيين او نفي كل منهما جميعا ردا على المستفهم فجوابه
اما بالتعيين او بنفي كل منهما جميعا ردا على المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيصح ان يكون قوله كل

ذلك لم يكن نفياً لكل منهما فالثاني ما روي انه لما

قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له

ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك

لم يكن سلباً كلياً لما صح بعض ذلك قد كان رداً له لانه

انما يناقض كل منهما لا نفيهما جميعاً اذ الايجاب الجزئي رفع

للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي

النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلاً

بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيداً ضربت

وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزناً او سياق كلاً

انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب

مفيداً لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر

الفصيح عن النصب الفصيح الى الرفع المحتاج الى

تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه

مضطر

مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولاً وهو ممتنع

لان لفظة كل اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل في كلامهم الا

تاكيداً او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم

ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله

ثم ثلاث كلهن قتلت عمداً ان الرفع في كلهن على الابتداء

وحذف الضمير من الخبر جائز على الاستعمال لا ضرورة

اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض

عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا

ستعملها مفعولاً وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى

المضمر لم يستعمل الا تاكيداً او مبتدأ لان قياسها ان

تستعمل تاكيداً لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان

معناها افادة الشمول والاحاطة باجزاء ما اضيف

اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة متقدمة ذكرها

او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها ابتداء لان العامل
غير معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك
يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر
الا كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم
المسند ويجيء بابه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله
مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير
عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المقـ

لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام
اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يتعرف
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم
رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح نحو
نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
واما قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا
خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص
وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب

ان يقال نعما رجلين الزيدان و نعموا رجالا الزيدون

ولفات الابهام المقصود فى وضع الباب و بما صح تفسيره

بالنكرة اذ لا معنى له حينئذ قلنا تفرد هذا الباب

بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره

مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع

لمشابهته الاسم الجامد فى عدم التصرف حتى ذهب بعض الى

انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من

التزام تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الا

عتبار يصح تمييز بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز

للتاكيد مثله فى نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها

سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر

حقوقهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة

فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر و يختار

تانيث

تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة

نحو هى هند مليحة فانها لا تعنى الابصار قصدا الى المطا

لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هى امة

بنى عرفة و هى زيد عالم وان كان القياس يقتضى

جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم يا له رجلا

وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من المسند

اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه

اي ذلك الضمير اى يجيئ على عقبه فى ذهن السامع

لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى

انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه

معنى لما جبل الله تعالى عليه النفوس من التشوق الى

معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه

فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب ومعاناة

الطلب له في القلب محلٌّ ومكانةٌ لا يكون لما يحصلُ
بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة
شيئًا عظيمًا يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا
وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على
التفخيم والتعظيم وهو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في
في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدًّا وشيخ الحي خالك
نعم خالًا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكروا من ان
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في
ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع
ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرًا فتعليل
وضع المضمر في باب نعم بما ذكر ليس بسديد وقد

مقام الظهور

يكون وضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله
تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه بلغ من عظم
شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع
زارت عليها للظلام رواقُ وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول
ابي الراوندي كم عاقلٍ عاقلٍ هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى
اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه
وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام

حائرة وصيّر العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اي
اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع وذلك انه لو كان له وجود
لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم
المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه
في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا الشيء
المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة و
الحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند
اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم
بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من

التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او
للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا
يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه
لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي
على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قوله
ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
اي كي احزن من شجي يشجى من باب علم يعلم واما
شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي
احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت به
اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة

وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه
اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من
غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه
قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا
القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في
ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون داعيا لمن أمر بشيء الى الامتثال و
الاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع
مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا الى

مكان انا آمرك وعليه اي وعلى وضع المظهر مقام
المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب
المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي
فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من
تقوية داعي النبي عم الى التوكل عليه لدلالته على
ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف
الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
شعر الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد
دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن
يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لتكلم على ان يكون
العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة
وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكين
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس

ان رسول الله اليكم جميعًا الى قوله فامنوا بالله و
رسوله النبي الامي الذي يومن بالله وكلماته حيث
لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن
التعصب لتفسير السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن
الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا
القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى
الغيبة وفي العبادة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون
المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب
فالاول ادق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة

مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من
ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى
الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح
في كلام السكاكي لكنه مراد بحسب علم من مذهبه
في الالتفات بالنظر الى امثلته ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او
بضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند
اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في كلام
ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود
المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند
علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من
يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب

قوله ٢

الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله امرئ
القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم
اسم موضع ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من
بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه
ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه
قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب
لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند
الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من
الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر
من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على

خلاف

قوله ١

خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر
كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم
قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب و
الغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد
تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التعبير اشياء ليس من الالتفات منها نحو
انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانا الذي
فعلت كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر
عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم و
يا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل يا [illegible]

هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة
ومنها تكرير الطريق المنتقل اليه نحو اياك نستعين
فاهدنا فانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد
والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر
ومنها نحو يا من هو عالم بحقي في هذه المسئلة فانك الذي
لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان
نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ
الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق
الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى
الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها
الذين امنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم

فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني
امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون
في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد
الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامن الا
لباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان
المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن
الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو
ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله
تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيمن قرأ بياء
الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو
من متعلقات ليريه وتمامه وهذا اخص اي الالتفات

بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان
النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق
من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند
الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله ـ تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني و
خبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين
وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي عمصة قمص
منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره
فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا و

قول

قول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في
بات لا الآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الغيبة الى الخطاب الى التكلم فيصح فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان
الانتقال انما يكون من شيء حاصل كما وقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال انما يكون من الخطاب في ليلك
الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني
الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان
الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله

هل يزجركم رسالاتهم ام ليس ينفع بي ادلاكم الولدا حيث
لم يقل اد لاكم كما في قوله
تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من
بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم ومثال الالتفات من
التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن
المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم
لا تعبدون الذي فطركم كما ينبئ المعبر عنه في الجميع
هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون
على مقتضى الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام
بل يجري اللاحق على نمط السابق وهنا الخطاب مثل
التكلم في قوله من بنا جاءني وقد قطع المصنف بانه

وارد

واردة على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند
السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر
بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل
ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند
السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما
انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه
ينحصر في خلاف المقتضى وان مثل ترجعون وجاءني
من خلاف مقتضى على ما حققناه ومثال الغيبة انا
اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر
في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في
الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي

نواحي الارض ابغي وصال كرام انهم ملوك ما المقصد كم
نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم قول علقمة ابي عبدة طحابك اي ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد
يتصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبل
على الصوم يكلفني ليلى فيه التفت من الخطاب في
طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وتروى بالتاء الفوقية بناء على
انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد
فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من

الغيبة

الغيبة الى الخطاب وقوله طحابك فيه التفات آخر
عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
يجوز ان يكون عادت فاعلت من المعادات كان الصواب
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد
يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى
ما كانت عليه قبل قال الى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى الله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد
وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم

يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة الخالق
به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره
بخلاف قول جرير تمنى بالله ليقول له شبيبك ومن عند
الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك
ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شي لان المخاطب
بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة
هذا ملخص من تفسير الجمهور وفضل ابي العلاء هل بين
جريكم ساكن الامر بنيان ليس ينفع في اولان اولئك
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في بني جريكم
الى الغيبة في اولاء ان بمعنى اولئك وهو في انه اضرب
عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وما كان يوري
من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل بين جريكم
بنو كنانة وبقوله اولئك انت وقد يطلق الالتفات

على معنيين

على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة
مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعاء
او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي
كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر
وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت
الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع
بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم
ان السامع اختلجه شي فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه
يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن

الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب
الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا
من طرّيت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف
اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب
حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه
اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة
من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول
الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله
مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد
مالك للامر كله فى يوم الجزاء لاضافة مالك الى يوم

الدين

الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى
مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على
التعميم فحينئذ توجب ذلك المحرك لتناهيه فى
القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات و
الباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته با
لدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك
المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العبادة وهو غاية الخضوع و
التذلل له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات
منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة
ويكون اهدنا بيانا للمعونة المطلوبة لالتئام الكلام ويكون

العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات لان اللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيهاً على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب
ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك التحرك
المذكور هو الذي ذكره المصنف جاريا على طريقة
المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك
المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد
ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التمييز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
في التمييز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليق
بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد

ذكر

ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر انه توجه النفس الى الثناء
الحقيق بالعبادة وكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف ذلك اولا
بانه المدبر للعالم والهادي ثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش
وليستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك العالم الغيب
واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات
فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون
معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات
حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه
تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر

كلامه فيشاهد به فيها ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر
كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر افرد عدة اقسام منه
وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف
مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى
ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد
قال له اى الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك
على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والا
شهب هذا مقول لقول القبعثري فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم

في كلامه على الفرس الادهم اى الذي غلب سواده حتى
ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اى الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو
الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير في
السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى بان يعطي
المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق
من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقي
السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى
غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله
اى حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن

الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في

اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما

بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا

حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا

لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من

هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف

معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر

ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف

بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم

ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن

يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا

يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسالونك ماذا ينفقون

قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى

والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصرف

هو السوال عنها الان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما انجر

فذكر هذا على سبيل التضمن دون الفصل ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير

الماضي لتنبيها على تحققه وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات

بغير بعض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام

الله من ان يحصى ومثله التعبير من المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع

التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس

لما فيه من الثواب والعقاب والحساب ويرجع ذلك وارد على خلاف مقتضى

فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي

وقد يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل

بحسب الوضع ودلالتها عليه بحسب العارض فاجمل اذا كان معناه الاستقبال

على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل

وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فلتنزيل غير الواقع

والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر نعم لكن بينهما

على تمكن الوصف وتباينهما ليس في الفعل وان شئت فانظر الى قوله ان الدين

لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك

يجمع له الناس لتحرض على الغرض بينهما دعى ان مقتضى الظاهر فيما الترتيب هو الفعل

والعدل الى الوصف للتنبيه على تحقق الوقوع وهذا والكلام بعد محل النظر

اي هو خلاف مقتضى الظاهر فقلبه وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر

والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان

يصح اللفظ عليه و يكون المعنى تابعا اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع

الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي

لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى و يكون اللفظ تابعا

تابعا كعرضت الناقة على الحوض والغرض عرض الحوض على الناقة لان المعروض عليه

يجب ان يكون ذا ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومثل ادخلت القلنسوة

في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع

مظروف لكن لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه و يحرك

بالمتحرك نحو الظرف جعلها الامر على العكس فلم يوف الكلام حقه بهذا الاعتبار وكما

لا ابالك صعصعة نحو كان امك حمارا اي ذهب العجب من الناس و اخفوا بعضا القلب ان نعوا

على هذا لا يبالي الناس احسبا كان ارغبهم جهين تقبل انه قلب من جهة اللفظ بناء

على طبي و نوع بكان المقدم لا للابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى نظرا الى نكرة و طبي معرفة كان لحوله

ولا يك موقف مخ الوداعا اصل الفاعل انبني ما وقع بعد اه وما وقع بعد الهمزة بانه ممهد الفعل

فالمقصد

فالمقصد المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل

فيه وهو معادل لما وقع بعدام والحق ان ظبي

مبتدأ لو كان امك خبر وصح الابتداء بالنكرة

لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة و

حمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم

اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن قولنا

ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد

قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير

والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم

فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو

الام والمعنى على هذا الظبي كان امك ام حمارا لان المقصود

التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم

وقبله اي القلب السكاكي مطلقا انما وقع وقال انه

اي اعم من ان
يقتضي النكتة اولا

في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع
الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع وهو حداثة السن
والقروح قد صورتا هيهنا فالمناسب وصف الراى و
البصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذع وعكس ابن اقدام غر وراى مجرب فليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام بعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف
من اصبت الشيء الفيته ووجدته اى لم الف بهذه
الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل

على

على انه جرح والمجنبة منه الاثم ولان في فحوى كلامه
الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام
ليس بعلة الحمام وحثا على ترك الفكرة في العواقب و
رفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه
بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على
ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف
فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة
الكلام على اثبات الجرح له لا تنافي ذلك لانا اذا جعلنا
جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح
في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة
على انه لما جعله بمعنى لم الف فلا تنافي بين جعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لان الحسن نادي المقام
فالجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان

جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت

جذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها

اولا لم يعرض له ما يثبطه في الاقتحام فلم يتطرق اليه

تقاعد عن الاقدام وقد يجيء الاقدام عبارة عن انه

قد طالت ممارسته للحرب وذلك لانه في المعنى ثم

انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم يبالوا

ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يثبت لي في

الاقتحام ولا علت في اختياري التطرق والانحراف بل

قدما في اقدامي في الحرب تاركا لطول ممارستي وتكرير

مباشرتي في الباب الثالث احوال المسند اما تركه

فلما مر في حذف المسند اليه واعلم ان في المسند اليه حذفه

وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه

اقوى ركني الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق

الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه

اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف

المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز

ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي

بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله

فاني وقيار بها لغريب في الاساس الرحل ما في رحله اي

في منزله وما وراءه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت

خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة

حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا

غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في

الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن

ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما لامتناع

العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا ان زيدا او

عمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما

قوله

العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون

العطف بعد مضي الخبر فلا يلزم ارتفاع الخبر

بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو قائمان لان

لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء و

المحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان

مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول

ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في التقديم قيام

على خبران قصدا للتسوية بينهما في الخبر على الآخر

كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل

اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار

في التاثر على الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم

ليتاتى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها

على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى

العقلاء

قوله

العقلاء استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى

التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف

في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون

والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدا وهو مع

خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين

امنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون

التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا

واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان و

العمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها

المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي

مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر

الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله

تعالى فمن كنت منه وفالدي بها ومن اجل الطوى رماني

على ان ريا خبر لو الذي وخبر كنت محذوف فهو عنده
من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت
وعا الذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي
في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه
البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير
التاخير والمعنى كان البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون
من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه
لان مثل هذا المبتدا في نية التاخير وعا قدم لفرط
الاهتمام ولما انهم قد قدروا المحذوف من الثاني منصوبا
اي كنت منه بريا والذي ايضا بريا وكان البر منه مترعا
والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولك كان
زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا كقولك زيد
منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الخبر عن الثاني

للاحتراز

للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وكقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد
فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر
نعم قد يدل القرائن على نوع خصوصية فيقدر بحسبه
كما في المثال المذكور فان خرجت تدل على ان المعنى حاضر
او بالباب ونحو ذلك والعامل في فاذا قيل هو للمشابهة التي يراد
بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة
للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات
وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات فهو
يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها
هو الخبر المحذوف وفتح لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد
ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي

قوله

فما لمكان ذيك والتزم تقديمها لمشابهتها اذا الفجائية

لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يغني

لفوقتنا فالمكان زيد بالباب وكقوله اي قول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر

جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان

في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في السفر

الرفاق قد توغلوا في المضي ولا رجوع لهم ونحن على

اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا

بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى

الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف

في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع

سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال

عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز

لانها

لانها الكاشفة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وقيد

ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر في المثل بعد

ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا اي

ان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب

الذي هو حذف خبر ان المكسورة ظرفا ولم يقصد انه

بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون

خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف

تملكون الاول عاملا من ضميره المتصل اعني الواو

بضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما

يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم

او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث المفضي من

الايجاز بهنا لفظ تفسير المفسر فعلا ظهرته لم يحتج اليه

وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم

فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد له
على ان يكون التقدير لو انتم تملكون انتم تملكون
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفي صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم الاعراب الخ فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون
فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح اي البخل الكامل المبالغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتدأ
والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو
مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون
لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا
الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة

قوله

فعليته فانه ليس بمبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله
تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند و
المسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر جميل
ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما
والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق و
رجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى
وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له و
الاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت
صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ فيوافق له
دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية

على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف
الخبر اعني احمل قرينة لفظية ولا حالية وفي
هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فلا
يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب
الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر جميل حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
وايضا يرجح حذف المبتداء بقراءة من قرا فصبرا
جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وان
الاصل في المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة و
بان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من
صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله

تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الهنا او في الوجود
آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف
او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي
مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة
فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو
او ام عمرو عندك لخرجت ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان
في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدم
على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام

عند قعد عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقتصر
على الاتيان بالمفرد بعدام وهو الاقرب الى الاتصال
ليكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من
غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن الفعلين
المشتركين في الفاعل نحو اقام عمرو ام قعد واقام زيد
ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع
الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن
الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال

محقق

محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية
فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لان ان اريد ان السؤال
عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان
اريد ان السؤال عن فاعل الفعل ومصدره منه فتقديره
مبتدأ كقولك الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا
القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم
الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور
ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى
انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان
السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم
المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة
اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان

الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى و
لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي
كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار
بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وانه لم
يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجا وعونا
للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط
الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح

جمع

جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي
سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر
اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة في ذلك
الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع
لخصومة وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع
المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد
ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا

يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي
يبكيه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا شك ان
الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال
عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال و
لا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا
تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه
فضلة وبكونه معرفة الفاعل بحصول نعمة غير مترقبة
لان اول الكلام غير مذكور اي ذكر للفاعل فيكون
الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب هو الله بخلاف ما
اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولما عرض ان

يفصل

قوله

يفصل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل
للفاعل عن خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار و
اشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث
اللفظ لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الا
هتمام بغيره الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل
وبان في ضارع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم
المفعول به تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع و
ح اما ذكره فلتقدير في ذكر المسند اليه من ان الذكر
هو الاصل ولا مقتضى للعدول نحو زيد قائم ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد

بيننا في جواب من قال من بنيكم ومنه قوله تعالى
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او
ان يتعين كونه اي كون المسند اسما وفعلا فيفيد
الثبوت او التجدد كما سنذكر او ان يدل على قصد
التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد
عند قيام القرائن كحمل سيفه وتسلحه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة
انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع
فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر اما افراده اي جعل المسند
غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي
نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس
بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار

التقوي

التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
بحذف فاعل المسند فيخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا
قائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو
تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم
يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
ليخرج صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به
التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم
افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي و
اجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا

مبتدأ فالمسند مفرد لا جملة كما في سمعتك ولقد
عرفت ما فيه وقد وقع قوله غير سببي موقع الفعلي
في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح
قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه فعم الحكم المسند
السببي ايض لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم
بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول
لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانه
سيتبين ان المسند في نحو زيد ابوه منطلق وزيد
انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد
لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم
يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير

مفيد

مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه
بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او
بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب على ما ذكر في الباب الثاني وصف
اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة
لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية
فاذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون
المسند فعليا مع عدم قصد التقوي بقصد افراده
ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا
ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في زيد
ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق

ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع

ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه

المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظا

لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه

فلم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحد

فالظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق

ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان

ان يورده في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه

اولى بان يمثل له وايضا الفرق بان مفهوم منطلق

ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم

محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو

رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف

سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد

الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل له لانه
لو قدره بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم
يصح التركيب وجميع ذلك خطأ ولم يقصد
السكاكي الا ذكر امثلة المسند ههنا لان
المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته و
اغراضه فيكون التمثيل هنا ضايعا وفيما تركه
المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من
الامثلة قال وتفسير تقوى الحكم يذكر في تقديم
المسند على المسند اليه فلو كان قصده انها امثلة
لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام
لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي و
ذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما
لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة

التركيب

التركيب وبنظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد
ابوه منطلق ثم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه و
كان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على
مبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها
على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه مثل زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس
غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن

عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل او بعدها والعامل اعم من الضمير و
غيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة
التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند السببي هو مجموع الجملة
التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان
يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء
الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او
منتف عنه مطلوبا التعليق بغير ما بني عليه ذلك
المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق
بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك
الغير بنوع ما او تعليق نفي بنوع ما او يكون المسند
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي

فيطلب

فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع
اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا
بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان
مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا ثانه
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما
بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع
منطلق مسندا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو
زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل
والفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره و
الثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند
الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون للمسند فعلا

قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلاته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه يحتاج
الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج
الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء
مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل و
حدوثه وظ ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه
بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما

درت

وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة
بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي
شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه و
يتاملها اي يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا و
لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة
جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما
كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور
وعدم افادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك
مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم
المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيها الدراهم لكن يمر
عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم

من غير اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود
من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع
الاسم ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه
يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل
وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا
فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم
انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير
افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل
وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك

بمفعول

بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند
اليه ولما كان هنا مظنة السؤال وهو ان خبر كان
مما هو بنحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو
كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي
ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا
كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع
الباب لتقرير الفاعل على صفة غير مصدر ذلك
الفعل فهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة

منصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائماً
انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى الحصول و
الوجود فى الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف
بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم
يكن فى الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى فى هذا المثال حكم الانتقال
لان الحال التى انتقل اليها وهذا نوع آخر فى تحقيق
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه
اي ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او
غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير
ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب

ان المتكلم

ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه
عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط
نحو اكرمك ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات
يقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي
حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك اي
التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان
قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد
عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبراً فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي
اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

قولنا

فالجملة خبرية فقولنا ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء

فى نفسها للصدق والكذب بناءً على انه فى بحث تقييد
المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعاً لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولهذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا يصح عمرواً ان
تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة رح من ان
مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
فى نفسها اي نظراً الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
ولهذه الدقيقة قيده بقوله فى نفسها فتعسف منه
وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءاً من الشرطية مقدماً
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال

الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين
فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل
للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند
وقوعه جواباً للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا
نسلم ذلك فى الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة
قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك و
التحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق

والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار ح وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها
فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا لكن
لم يكونا خبرين وبان الحكم ليس فيهما بان احد
الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس

وعند

وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت
طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد
مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق
هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن
لابد من النظر ههنا في إنْ وإذا ولو لكثرة مباحثها
الشريفة المهمة في علم النحو فإنْ وإذا للشرط في
الاستقبال لكن الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط
في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية
او على ضرب من التاويل والاصل في اذا الجزم بوقوعه في
اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم
بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في
المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف

قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين إن واذا
بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال و
ذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به و اما
عدم الجزم بلا وقوعه فمشترك بينهما فليتامل وكذا
ذكر في المفتاح أن الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع
الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل
انكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك لا اكنف
تدعي حتى مستعملة في مقام الجزم لكنه فقط شرط
الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما
هو انتفاء كونه إياه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما
احتاج هذا المثال الى التاويل وقد نبه الفاضل الشارح
ههنا فزعم ان الجزم فيها انما هو بوقوع الشرط لذلك

اي ولان

اي ولان اصل إن عدم الجزم بالوقوع واصل اذا
الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لإن لان النادر
غير مقطوع الوقوع في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ
الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان
الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع
للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الا
ستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل
مثل إن نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كا
لخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذا مختصة بنا ونحن
مستحقون لها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا
بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا الشؤم من موسى
ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ
الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها

مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس واي الحقيقة
لا الاستغراق فان كان تعريف الجنس [يطلق] عليهما
وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه
لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه
لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جي بان دون اذا فيما
قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن
اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير
وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
معين واما في نوع من الانواع او في فرد من الافراد
كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس
يوجب القطع بحصول الجنس القطع بحصول نوع ما
او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق
بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم

حسنة

حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص
والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف
الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون
تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح
اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون
اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد
الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة
المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر
فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على
فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة
التي حقها ان يشك في وقوعها لكثيرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول

وان اراد العهد على مذهبهم تنبيهاً على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم
فيكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا
المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا
يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد
اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه دالاً على سوء
معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي
تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا
يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقاداً واسوءهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق

استحقاق

استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني و
لان ترك الشكر على القليل كترك على الكثير فانه قد يعذر
الاول دون الثاني واما لفظاً فلانه اذا قصد بها العهد
يكون الحسنة واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس
على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولاً اولياً و
لزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود بعينه
فيكون السوء وايضاً وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع
افرادها او ما من حيث هو ممتنع فدخول اذا عليها
يكون ممتنعاً لا مرجوحاً واذا جعلت الحسنة هي الواقعة
الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر و
يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن

الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى الحاضر
معهود فلا يمكنهم انكارها فالحاصل ان القول بكونه
المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون
المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى
كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من
الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين
بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى تحقق
البلاغة فالسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة
الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال
الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى واذا مس

الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا مسه
الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلنا اما الاول فالنظر
الى لفظ المس عن معنى اللقاء والى تنكير ضر المفيد
للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وانهماكه في الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان
يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في
مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ
اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر حقيق بان يكون
مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في

الدار فيقول ان كان فيها الخبر فيتجاهل خوفاً من
السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وينقض الليل امر كذا فيتجاهل تولّهاً وتحيّراً
وحرصاً عليها او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن
يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل
المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
لمقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك
فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا
يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير
ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح
ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال
لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة
ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر اي انهملكم

فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد
والوعيد صفحاً اعراضاً او للاعراض او معرضين ان كنتم
قوماً مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو
كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ
ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد
الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام
على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
من العاقل اصلاً فهو بمنزلة المحال او تغليب بحسب مقتضى
المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم
يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم
الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا

وقوعه فلا يقال ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع
بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد
اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا
يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض و
التقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في
الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو
الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا
تهكما على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاده انه باطل تعليق بالمحال ومنه
قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين

اوتغليب

او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا
كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي
به بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا
تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل
له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا ياتي مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان
يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا
ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال
المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة
على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف
الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم وها
اشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط ح يكون

مقطوعاً به فلا يصح استعمال إن لما مر لا يقال الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود
والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث
الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان إن ههنا
بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان لا تقلب كان
الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا
اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من
قبل وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه لافادة
الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر
فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد
الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبل النهي

قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول
فلا تقعد بعد الذكرى بعد ان ذكرناك قبحها فلذا
جعل الشرط ماضياً وادخل كان وجعل ينسينك خبراً له
ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتاباً قطعاً والبعض
غير مرتاب قطعاً جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم فلذا جيء بكلمة في استعمال ان في
هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص من هذا
الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعاً غير
المرتابين قطعاً اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
منه الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او تغليب
غير المقطوع به فصار الشرط على المقطوع به كما
اشرنا اليه في المثال المذكور ثمة والتغليب يجري
في فنون منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري

قوله

على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على
طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت
من القانتين عدّت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور دون
الاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا
يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة
من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب

جانب

جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنها ان يجعل
كعمرين لابي بكر وعمر ولعنة الله عليهما والقمرين
للشمس والقمر والحسنين الحسن والحسين وما
اشبه ذلك مما يغلب احد المتصاحبين او المتشابهين
على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثنى
ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا فينبغي ان يغلب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان
الابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين اذ ليس تغليبا احدهما على الآخر
بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة
اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما
متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت

لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
ايضا في المعنى ولذلك قالوا الزيدين بالمسميين بزيد
فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا
على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له لان
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد
من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم

ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا مغمورا فيما بينهم ومنه تغليب
الاكثر على الاقل من جنس واحد بان ينسب الى الجميع
وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى
ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها
وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بالتاء

الخطاب والمعنى نعمل انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب
من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان
يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع كاعظم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك
وقال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم و
الذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في
لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا
والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان
لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله حيث قال يا
ايها الناس اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا
معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب

العقلاء

العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام و
رزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في
لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على
غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم
ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم
يكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير و
الجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم
خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليبا للمخاطبين على غيرهم والا

الغائب

لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليبا للعقلاء على غيرهم فلولا
لما صح خطاب الجميع بلفظكم المختص بالعقلاء فقوله
لفظكم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان
يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما
ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف
لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان اللطف
في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم
من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون
وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم

على

على هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
تبقى ببقائكم وهذا المذهب بنظم الكلام مما قد روي
وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه
تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه
وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد في
المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما
وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله
تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر
الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونه مما تغليب لقوله كان كل قدم
ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس
استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ويكون

ان فاذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره
يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على
حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم
لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار
في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان و
اذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط
فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع
ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول
الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل و

يجب ان يتنبه لان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو
ان جاءك زيد فاكرمه لانه يدفعها استقباليا لدلالته
على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر
اخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال
فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا
لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاوتا عن مخالفة
مقتضى الظاهر من غير ان يقتضي هاتين و
قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت
كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه

فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك و
قوله تعالى إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك
وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتأويل
الجزاء الطلبي بالخبري وهم لأنه ليس بمفروض
الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن
قد يستعمل إن في غير الاستقبال قياساً إذا كان
الشرط لفظ كان نحو وإن كنتم في ريب وإن كنتم
في شك كما مر وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد مع
واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء
نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وعمرو وإن أعطي جاهاً
لئيم وفي غير ذلك قليلاً كما في قول أبي العلاء فيا
وطني إن فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك

البال

البال وقوله أيضاً وإن أذهلت عنا الجون صدر بهائه
فقد لبست ريحانا نفوس رجال لظهور أن المعنى
على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل إذا
للماضي كقوله تعالى إذا بلغ بين السدين حتى إذا
ساوى بين الصدفين حتى إذا جعله ناراً وللاستمرار
كقوله تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإبراز
غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب
المتآخذة في حصوله نحو إن اشترينا كذا حال
انعقاد أسباب الاشتراء أو كون عطف على قوة الأسباب
لا على إبراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده
بأو لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل
أي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك إن مت كما
سبق من أنه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً

على تحقق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقو
اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك
وهذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار
الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ايراد غير الحاصل
في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور
الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى
ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه
اى على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا
تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جيء بلفظ
الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان
قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن
يقتضى جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه

الاول

الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء
المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك
اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف
عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط
وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا
ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خلاف في

ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني
انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان
الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على
الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه تحريم الاكراه او
نطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
ينتفي حرمة الاكراه او طلب ضرورة انتفاء الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع

قال العلامة السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اما لما ذكرنا والتعريض بان ينسب
الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد
اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عليه الصلوة والسلام وعدم اشراكه
مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في
معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير
لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن
لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من
الخطاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر

جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت
فى التعريض لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى
الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد الذى فطرنى
اى وما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية
ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق على وجه
لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك
التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد
وليس هذا من كلام السكاكى يعنى ويعين على
قبوله اى قبول الحق لكونه اى كون ذلك الوجه ادخل فى
امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد
لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان

كل

كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او
لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته
المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الابواب
وقد كثر فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت
فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة
ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصى العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل
والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان
ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة و
القتال قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل
متعاطفة وقد عدل فى الثالثة الى لفظ الماضى فاى
نكتة فى ذلك قلت فيه وجهان احدهما هو المذكور

في الكشاف ان الغرض منها الدلالة على انهم ودوا قبل
كل شي كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان
يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم
من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وتوسطها بينهما
وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم
كفارا لجادفتهم اياهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة
ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة
اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة لهم البتة
ولا شي احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء
بالمؤمنين ونفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط

الايدي عليهم والالسن فانه يجوز ان تفاوتهما لذي
الصادقين بينهما مكثر ما بينهم من القرابة والمعارفة و
مما اتفاق عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء
مادة كفرهم بان يشعر المشركون ايضا فهو وان كان
ممكنة محتملة لكن لا يخفى انها ابعد واخفى فان قلت
فاذا عطف شي على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون
الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو
ان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى
يدل على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته
خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من
الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما ولحقا

لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم
يكن في تقييده وبادة الكفر بالشرط فائدة لانها
حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله
تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله
تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر عطفا للشرطية على ما لو اقلت لظاهر انه
من الضرب الاول والمراد اظهار وبادة الكفر وسبقيا
مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد
اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم
ام لا لا يقال ان الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين

وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي
عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا
ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين ثم يتحقق العداوة و
بسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول
هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا
من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب
لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن
الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء
بفرض حصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم منه انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الا
الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها التعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك في
معنى ان امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانها جعلت
اولاً المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط و
ثانياً المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط
مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع
عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما
امتنع ومعلقاً لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من
المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف
مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من
حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما
امتنع وهذا معنى لطيف فجنح السكاكي على هذه العبارة
وغفل عنه المهرة من متفقهي كتابه فعنده هي التعليق

الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والحال واحد
ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتاً
او نفياً او احدهما اثباتاً والاخر نفياً وامتناع النفي
اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك
لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور
واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب
والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس
للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب لان

ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر
والحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال
بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول
فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو
لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم

له فيجعل امتناع لازمه وهو الجزاء علة لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء
الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان
لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
منطقا وغيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على امتناع المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني
في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة

فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير
التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى
ان قولهم لولا للامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا
علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما
ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه
لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر
ذو حافر قبلها فليتامل واما في باب المعقول فقد جعلوا
لو ان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء

للشرط

للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات
الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها
على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما
في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الاية لظهور ان الغرض منه
التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما

فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطاً صريحاً و

اكثر من عجائب قولاً صحيحاً فان قيل لا يصح ما ذكرتم

من لزوم انتفاء الجزاء لا لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد

صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه

لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح

صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة

على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء

ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك

ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود

الشرط وعدمه فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء

مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم

يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض

من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما

نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك

ففي هذه الامثلة انما ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا

الشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم هذا

الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لو لا

ايضاً نحو لو لا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك

على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ

لا فرق في المعنى بين قولنا لو لا ولو الداخلة على النفي

فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على

اصلها من تقدير انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط بناء على ان الجزاء هو عدم

العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلاً فيجوز ان يكون هنا

منفياً وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتاً فيكون

على اصلها ومدح صهيب ايضاً حاصل وكنايته

انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناءً على ثبوت الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناءً على ثبوت الثناء المرتبط
بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر
الشرط والامكان تقييده بالشرط نكرارا كما اذا قلنا لو
جئتني لاكرمتك كان الاكرام مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم
قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس
الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل
في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء ومن ثم زعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي
اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثني عليك
ان يقصد الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه

يفيد

يفيد العموم فيلزم في لو لم يخف الله لم يعصه نفي
العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانا ان اعتبرنا الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني
لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فلا نم ان المنفي عام
بل ممنا ولو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا
بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر
بل الجزاء على اطلاقه فيلزم العموم في نقيضه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم فقد قيل انه على صورة قياس
اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لا يحصل
منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى

الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج
لو كاننا لو تصيبني وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة التالي
ممنوع لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو
لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما
هو يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى منه
نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا
لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد
في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه
شرايط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب
القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله
فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ

قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم
يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان
يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق
الانقياد ولو قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا
خير فيهم قلت لا نسلم ان انتفاء الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كان من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا
له ولم يعرضوا عنه وهذا كما يقال لا خير في فلان لو
كان يقوى لقتل المسلمين فان عدم قتال المسلمين
بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما
قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فمحل

الاسماع فكيف على تقدير عدمه

ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل وما كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال إن وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم تنفق من الجزع الاوفى خيالي يقف تاسفا على

بغداد

بغداد وشوق ركائبها الى ماء دجلة فالمعنى ان وصفت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبها الهام في ماء دجلة كائن امر قد حصل منه اليأس وانقطاع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال

المؤمنين والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في
المنافقين وبلايا الناس بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث
حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا يكون المعنى ان انتفى
عنتكم بسبب انتفاء استمراري على طاعتكم وهذا خلاف
لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار
امتناعي عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون
الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع

بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت
والدوام والتاكيد الثبوتي وبتاويله النفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم
انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما انا ضربت
وما انا بيدي مرونة لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص
مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر
في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى
الخطاب لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار
عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب
لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا قوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون

تاكيد لو وسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي الصدق

اي المضارع او الكلام عمن لا اخلاف في اخباره وهو الله

الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي

اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه

الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة

لكنها جعلت بمعنى الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل

لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب يقول

ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من

لا اخلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا

مستقبل في التحقيق ماض بحسبانه وكانه قيل

قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت

امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم في هذا المقام وان جعلت

الخطاب للنبي عليه السلام ولو للمضي فلا استشهاد

لان لو للمضي تدخل على المضارع ايضا كما في ربما

يود الذين كفروا فانه قيل الشيخ ابن السراج وابو علي في

الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب

ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو

علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال

بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة

الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى

انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال

كان بعد ربما واما لجعل ما نكرة موصوفة بيود و

الفعل المتعلق برب محذوف اي رب شيء يود الذين

كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وبعد

النظر وربما ههنا للتقليل المتضمن معنى انه يدهشهم

اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة

فما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارا للتكثير وذكر
ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما
نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدليل قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جي بها على لفظ الغيبة
لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو
قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم
ان لو انما تقع بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف
مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا
مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله للتكثير
يعني صورة تمني الكافرين موقوفين على النار قائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية
الظالمين موقوفين عنده فهم والمجرمين ناكسي

رؤسهم

رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما في قوله تعالى
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل
على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد فكأنه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابته او فظاعته او نحو ذلك وهو في الكلام كثير و
قد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من الفظاعة بحيث يحترز ان يعبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد

أصابتني حوادث لو بقي إلى الآن لم يبق مني أثر وخبر

بتعرض للعدول عن عدم الثبوت إلى جعل الجملة

الثانية اسمية كقوله ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من

عند الله خير لدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها

لأنه ظاهر وأما الجملة الأولى فلا تقع إلا فعلية البتة

وأما تنكيره أي تنكير المسند فلإرادة عدم الحصر و

العهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو

شاعر ويدخل فيه ما إذا قصد حكاية عن المنكر كما إذا قال

لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عنده

رجل وإن كنت تعلم أنه زيد أو للتفخيم نحو هدى

للمتقين على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك

الكتاب أو للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح

أو لكون المسند إليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر

فإنه يجب تنكير المسند لأن كون المسند إليه نكرة

والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا أو لا يمتنع ليس

في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا

وقوله يكون مزاجها عسل وماء ليس من باب القلب على ما

عهدنا على إطلاقه ليس بصحيح لأنهم يجوزون كون

المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من أبوك

وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على أن يكون

المعنى أي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك

بأن اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له و

استدل بعضهم على أن كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة

يمتنع عقلا بوجهين الأول أن الأصل في المسند إليه

أن يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به

والأصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الإخبار

بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل

الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز

حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم

العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم

على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الضعف

اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه

معرفة اذ النكرة المخصصة معلومة من وجه والحكم على

الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة

في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان

ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما

اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه

لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما و

هذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز

الحكم

الحكم على المنفي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم

جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه

بالاضافة فنحو يد غلام رجل او بالوصف فنحو زيد رجل

عالم فتكون الفائدة لما مر ان زيادة الخصوص يوجب

اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من

المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح

وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع

ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال

يقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه

وهذا وهم لا نسلم ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على

الكثرة وهو الشمول لما فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست

كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم

مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل

فرد يتعرض من غير دلالة على التعيين نفي الفعل ايضاً
شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على
حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون
من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص لا ترى الى صحة قولك ضربت
ضرباً شديداً بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص
المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه
فلافادة السامع حكماً على معلوم له اي للسامع باحدى طرق
التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ
نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر متعلق اي حكماً
على امر معلوم بامر آخر مثله ذلك الامر المحكوم عليه

فكونه

في كونه معلوماً للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق فقوله بآخر اشارة
الى انه يجب تغاير المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيداً نحو انا ابو النجم وشعري شعري
بتاويل بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هناك تاويل بلازم في كل ما اتحد فيه
لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة
اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد
فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر
لزيد وهو مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك
عطف على حكماً اي او لافادة السامع لازم حكم على
امر معلوم له باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله

وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين
لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى
المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل
ان السامع قد يكون عالما بالامرين لكن يجوز ان يكون
متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك و
عمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير
باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما
سيجيء من بحث القصر وعما يرد على تعريف العهد
قول ابي نواس فان تكن [illegible] من جنايته فان [illegible]
[illegible] الجاني سيان على معنى ان هذا ذاك

وذاك

وذاك هذا فلا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى
كل منهما يجب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى
من الكامل في الجناية الذي على كل جان ولم يرد انه
[illegible] فقد جنا جنايته حتى يصح له التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند بالاضافة بعينها فقد
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة
٥
لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح
لكن قوله على امر معلوم بآخر مثله يأبى ذلك ويدل على
انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف باللام
او بغيرهما [illegible] ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود
بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا العلم به
من قبلها نحو الا تري فرقا بين المعرفة والنكرة ثم

قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام فقد نظر الكتاب ناظر الى اصل الوضع
وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة
لما كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا
تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم
بالتعيين على من لا يعرف المخاطب اصلا وعكسهما اي و
نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والنكتة
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى
يجب ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فمتى ما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو

كالطالب

كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان
بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم عليه
بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح
رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحرا
نفعه ماؤه ان الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له
ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان
من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق

المعهود واردت ان تعرف ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت

تعرف ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلع على التعيين

ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد

المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله

تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من

هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكر سائر

طرق التعريف الثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد

يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا

للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة

اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكماله فيه اي لكمال

ذلك الجنس في ذلك الشيء او العكس نحو عمرو الشجاع

اي الكامل في الشجاعة مقصورة على الشجاعة لعدم

الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا

اذا جعل

اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد

والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم

في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على

عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام

الخطابي على الاستغراق كثيرا ما يقال لام

الجنس ... بمنزلة قولنا كل امير زيد و

كل شجاع عمرو على طريقة انا الرجل اي كل الرجل

وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا

وجنس الامير وعمرو او جنس الشجاع متحدان

في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع

في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في

الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق

جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق جنس الامير

زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار

بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا

فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان

او القائم على غير زيد وفيه نظر قلت المحمول ههنا

مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من

اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية

بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق

فرد منه على غير لامتناع تحقق فرد بدون تحقق

الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان

جعل مبتدأ فهو المقصور على الخبر سواء كان الخبر

معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكريم التقوى اي لا غيرها

والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او

غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله

والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والائمة من

قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه

الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن ح يمكن تحقق

واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم

مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان

يكون ه في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعرفنا

القياس فيما سبق وان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف

الجنس في الجملة يفيد قصر الجنس على الاتصاف بكونه

به على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ

نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به

الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم

الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة

وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال

او ظرفا او مفعولا او غير ذلك كقولنا في الفصل تحقيقا او
مبالغة هو الرجل الكريم وهو الشاعر الكامل وهو البري
حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال
الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما
عشارا قصر عليه المائة من الابل حال كونها مخاضا او
عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة
مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل
قولنا زيد المنطلق باعتبار الهبة لان القصر هنا في جنس
مخصوص من الهبة وهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل
الاعجاز وهو ان قولنا وهو ان قولنا انت الحبيب ليس
معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا
الا ما انت به حبيب كما في انا الشجاع ولا ان احدا لا يحب

احدا لا يحب محبة مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى
لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان
كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو
مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود
الا ان هنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني
بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة
من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه
للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي
من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية
حينئذ مثله في انت الحبيب وقولهم قد يفيد بلفظه اشارة
الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية

انما صح انا قبح البكاء على قتيل دلت بكاءان الحسن

الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه بحيث لا يتجاوزه

الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح

البكاء اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على

قتيل لم يحسن الا بكاؤك عليه لا يخفى على من له ادنى

ذوق في اساليب الكلام لكن اوان الغرض ان تثبت

بكائها الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى

كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا

عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر

مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا

يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر

معنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر

لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان رضي الله عنه

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك

العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهر الاسم

فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام

ح لا يكون للجنس فلا يأتي القول بكون اعتبار تعريف

الجنس معنيا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي

ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من تغيير

فروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل

وانما خص حكم القصر بان اعني تعريف الجنس لان

القصر بقصده انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول

في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي

المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا

قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد

اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة

قوله

ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح و
قيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على
الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها
على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به
اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له في المعنى وليس الخبر
خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به
في المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة
بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد زيد مبتدا و
المنطلق خبر ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة
على الذات ومسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد
بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصرة

وجوابه

قوله

وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع
قد عرف ذلك الشخص بعنوان المجهول عنده هو
انما قد يكون صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا
في شخص فاما كونه اي كون المسند جملة فقد توهم كثير
من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان
تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق و
الكذب ولا شك ان ما يكون ثابتا للمبتدا والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان
خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل
الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ

ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في الخبر والقضية لا مطلق
خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد واني لك
هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك من نحو ازيد عندك
وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتداء وكذا في قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما انت يا فاضربه وزيد
كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا
يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي
اولكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف
الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون
الجملة وقولهم هذا بسبب من ذلك اي متعلق به و

مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل
به الى غيره وسببا للتقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو
ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء انصرف
سواء كان خاليا عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير
الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو
زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة
اليه واما ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد
نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس به

هذا الثبوت وأمنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس
الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه
والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في
التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض
للصلات الواقعة بعد نحو هميان الشان لشهرة امره وكونه نوعا
متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل
انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما
قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت هو
داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا لفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح
اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان فيه اعتبارين

التقديم

التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبار مما يفيد التخصيص
التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد ولم يلتفت الى فساد ما ذكره العلامة في
شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص من تسليم ثبوت
اصل الفعل وبعد تسليم الامر فان لا حاجة الى التاكيد
والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في
نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة و
اسميتها او فعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار
الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل في العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لشبهه
فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت
تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعندنا التردد

المحصل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على انه لا وقع
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها والوصف لا ثبات[?]
ثم عادة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر
فعلا لا جملة لانه مفرد لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول
اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة
انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او ح لا معنى للعبارة
المصرح اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل
على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في تلك المذ[اهب]
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر

بالفعل

بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر
في تقديم المسند واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه
اي لقصر المسند اليه على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها فالمسند اليه ليس بمقصود
عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف
بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في
جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول
والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير

حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بي وديني مقصور
على الاتصاف بي لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي اي
ان حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه
الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم منه
كون ديني مقصورا على الاتصاف بي ان لا يتجاوزه الى
غيري اصلا فكذا قوله لكم دينكم ولا يرد الطول وبهذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان
الاختصاص هاهنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز
الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان
المختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص

بالقيام دون القعود لا ان غيري لا يكون قائما فينظر
الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون و
لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم
يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب
فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت
الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء
على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قيل في سائر
كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر
ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير الحقيقي
والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى
كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا
سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي

المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
فانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت
بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدا كقوله اي قول حسان رض في مدح النبي
صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له
عن المبتداء اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هنا
التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة
نحو في الدار رجل لتخصيص المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه
موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم
الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا
فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان
يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يغني

كونه

كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا
في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم
كقوله تعالى واجل مسمى عنده وقد يرد على نحو في الدار
رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم كان الحكم
على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا
بعد حصول الحكم فقد قالوا ان لا حكم على ما لم يخصص
فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
التنكير مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام
على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت
بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه
كقوله اي محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه

تشرق من اشرق بمعنى صار مضيا وما علها هو الدنيا في
الضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله
ببهجتها اي بحسنها اي بتصييرها الدنيا مشرقة ببهجتها
الثلثة وبها لها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى
ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على
تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو تمسك الفتى
فانما نحق هو كنية المعتصم بالله والعترو مما يقتضي
تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه
اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحق واهملها
المص اما الاول فلشهرته ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات
تفاصيل لها على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله

السكاكي

السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لانه كلام
يفتقر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افادة التجدد
دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيها مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية
والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام
صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير
المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى
المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقدير تقوى الحكم

يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدأ يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان
خاليا عن ضمير المبتدا او فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم
على الاسناد الى الضمير وهو هذا الانه فرق تأبيهما
ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في
الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها
بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها
متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل وهو هذا الا انها فرق ويمكن ان يجاب عن الاول
بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم و

التأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد فانه ممتنع
اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق
الالتزام بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف
الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين و بعد
تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل
انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل اسند
الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير
انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث
فظ فكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير
المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بوساطة عود
الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث

تقوى الحكم على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق
القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على
اسناده بطريق الالتزام وبتوسط الضمير مقدم على
اسناده فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما
استلزام كلامه التناقض واما افضاؤه الى القول بالاسنادات
الثلثة لان قوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض
لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان
مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان
اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ
بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على
الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يتوجه هنا

اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه
يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة
الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام
معنى في هذا المقام اصلا واوفق الصالح لذلك ما اورده
في بحث التقوى قائلا الذي يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض
مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت و
انت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد و
الحدوث ثم انه تصدى للمناظرة بعض الفضلاء وكتب في
ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في

الدرجة الاولى اي بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى
الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية اي بواسطة شي كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير
وقسيم يقتضيه المبتداء فقوله صرفه المبتداء الى نفسه
محمول على القسم الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى
المبتداء ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فح
لا تناقض هنا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى
انه تسليم لما ادعاه الشارح ودفع التناقض من تحقق
الاسانيد الثلثة فان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره
الشروان اراد اسناد الجملة اعني الخبر وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تعدده

على انه

الى المبتداء

على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان
مقتضيا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
فانه منشاء الاشكال وقد اهمل ولا يتم المقصود بزيادة
لفظة القسم او الاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما
لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شي من
كلام الشارح ولم ينتبه بما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال واتى بزين ولا
طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في آخر
كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي ونبدل تمادينا في اباطيل
التناهي وكتب تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل
تلافيا لما كان منا المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا
اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان
لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو

زيد

نيد انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
فان نحو زيد علم يفيد التجدد دون نحو زيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت ممنوع بل انما
يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة
التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ
كما زعم الثالث تحمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك
المبتدأ كما زعم الفاضل حمل قوله في بحث التقوي صرف
ذلك المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
بعينه لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي

غير

غير اسناد الخبر لظهور ان تقتضيه انما هو مع الخبر لا
غير وسابق في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا
كثيرا ما يترك الفعل مع ضمير المنفصل فما الرابع انه اراد
بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
ولكن اراد به الوصف الذي يصطلح اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فقط لان الاسناد
الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا وخذ على زيد فقام فان
الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة
اضبات للخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير

اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله اتماما
مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل
الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسنادات
اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني
اسناده الى الضمير الثالث بواسطة الضمير الى المبتداء — اسناده
الرابع اسناد الجملة الى المبتداء وهذا مما لم يقل به احد — التي هي اللازم
ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان
ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشريف ايضا لا يخلو عن اعتراف
بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احتراز — مباحث
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون

الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة
الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما استند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فهو
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء
اخر استند الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا
الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما
اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد
باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقديم
الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا
يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي
هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يستدعي المبتداء لكونه
مبتداء وهو المراد بقوله صرف المبتداء الى نفسه وانما

كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا
يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون
بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ
ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار ثاني ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر
متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى
المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه
ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد
الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو
الاعتبار الاول منهج لو تسلم كلام الناقص ولا

يقتضي

يقتضي الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد والمستبدع
كان عمرو واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد
بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع
في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسنده
اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هناك
اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابو زيد على ان زيدا
مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف
زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث ولا بد
فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى و
احترز بقوله في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة
الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط
الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة
التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز

ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما
في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف
المسند في الجملة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل
عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله المسند ههنا معنى الاحتراز
عن نحو زيد عرف وانا عرفت لا ما ذكره الشرح من انه
احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد لعدم تنبيه كثير مما ذكر
في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق و
التقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اي اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما
من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما
ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص

بالبابين المسند اليه والمسند وككون المفرد فعلا فانه مختص
بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير
المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يتوهم
من انه اشار الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كما
كالتعريف فانكاره والتقديم كالتقديم في المضاف اليه فليس
بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما يغاير البابين
فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال
متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في
البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها
بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب والمراد با

بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال
الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول لا من ذكر
الفعل مع كل منهما يعرف بالتامل افادة تلبسه به اي
تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه
بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول
به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة
تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع
الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة

ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك
لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل لغوا ح ان
يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ
الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه
بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا
لم يرد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل
للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه
اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان
اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي
نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في
الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها
ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم

يفيد به له مفعول لان المقصود بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع
عليه فينقض غرض المتكلم الامير اعطاك اعطانا هو يعطي
الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناول له الاعطاء
لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء غير الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع السامع
اثبت له اعطاء لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو
اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية
عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص

دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او
خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم و
من لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن
العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم
الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
ذكر السكاكي في بحث افادة اللام للاستغراق انه اذا
كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه الصلوة و
السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل
المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة

فيهما ترجيح احد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل
بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي
الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزيله اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان المقام
خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي ان الفعل المذكور
ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل [illegible] الحكم اللازم [illegible]

على فرد

على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الا
عطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف
بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق
الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه
بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم
المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام والمنافي للتعميم
هو اعتبار عدم التعميم لا عدم اعتبار التعميم والفرق
واضح ثم المذكور في شرح المفتاح لتعلقه بالطريق
المذكور واشارة الى ما ذكر في آخر بحث الاستغراق من

ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره ويوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا الوجه قريب ما فيها جهير لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل الاعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء واما انه لا يوجد غير الاعطاء فلا يساعده المعاني والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع سامع اي من يكون ذو رؤية وذو سمع

فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ان ينسب عاطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة دون غيره فلا يجدوا نسبة الى منازعته في الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤيتها اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره

ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم
على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض
عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر
و ذو سمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل والا اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب
القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام
ان خاصا فخاص واما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه
لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او
نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير
اعتبار التعلق وعمومها بمفعول لم يجب تقدير المفعول

بل

بل الغرض بجري الفعل المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة
مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول
و فلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار
للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل و تعميم
المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا
تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف
المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما
اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن [illegible]
تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم
اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس

بخلاف نحو قول الخزيمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة
الحزن والصبر عليه فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه
ولكن ساحة الصبر اوسع فمنها واعددته ذخرا لكل
ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في
نفس السامع ويانس السامع ان هناك شيا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار
مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخزيمي يرثي
ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه فلو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فمنها
واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا ولما قوله اي
قال ابو الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق
غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما

ترك

ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به
على ما ذهب اليه الوهم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان
المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا فلم يحذف مفعول المشية
ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء
التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم و
صرح انه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء
الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو
شئت ان ابكي تفكرا لبكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني سوى خاطر يجول في حتى لو شئت
البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الاول
اراد به ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر

فلا يصح تفسير الاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان
تعطى درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
مما نشا من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام فما
قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من
قبيل ما حذف فيه للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر
يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو
شئت ان ابكي تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت و
اكرمت زيدا فيكون من قبيل فلو شئت ان ابكي دما
لبكيته لانا نقول ترتب هذا الاحتمال على قوله فلم
يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الا
حتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد و
الغمة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير

التفكر

التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث
يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى
فيه غير التفكر فح يحسن ترتب النظم فليتامل وقد
يحذف المفعول للبيان بعد الابهام قوله
امرنا مترفيها اي امرناهم بالفسق في قوله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم و
اقدارهم قوله واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف
لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله
توهم كقول البحتري وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادثة يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث و
اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو

قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية و
محل كم ههنا النصب على المفعولية وسومة الايام اي شدتها
وصولتها حززت اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول
اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي
ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من اول الامر
هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى
في اللحم حتى لم يرد به الا العظم واما لانه اريد ذكره اي
ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان
يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري
قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا

اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو
ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره
اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي
الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو
الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان
يكون اصاب مالا فانه اعمل الفعل الاول في صريح
لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي
المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف
الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف
المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب
مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب
المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا

يطلب الامام بحجة وجوده وايضا في هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما التعميم في المفعول مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام
مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح
وعليه اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار
قوله والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان
الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى
الطريق المستقيم الموصل اليها يختص بمن يشاء كما قال
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا ومنه وان احتمل
ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الناس
الذوق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان

الحصر على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم و
مناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي
محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى
واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل
ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا بحث
وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما
هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
ح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما
فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا
دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو
من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر

ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه و
هو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير
بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما قيل ان المعنى عند قيام
قرينة تدل على ان الحذف لمجرد الاختصار فليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد
الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى
رب ارني انظر اليك وقد عرض هنا البحث على بعضهم
فقال اذا ذكر المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلم يعم الا بمجرد

العقل

العقل لا يوهم خلاف المقصود نعم ان الحذف للتعميم
الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك
الاختصار لامكن ان يقال يعلم كل احد ممن يجوز العقل
والعرف ان يعلمه اياه فثلث اولا تقييد التعميم بالذي لا
يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه
وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع الايهام والتعميم
مستفاد من عموم المقدر فلو سلم فترك التعرض لما له
مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض
لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا
لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام
مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم
خلاف المقصود بل يحقق المقصود بل على ما ذكره فلا وجه
للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار

قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء
بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله
او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد
لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف
وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم و
ابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او
لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون
بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما
يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد
ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد
من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر

صاحب

صاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يحصل منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم
فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قيل
يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل
من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك
اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث
هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد
الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا
اقرب الى التحقيق لان الترحم ليس من جهة صدور
الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة

تذود سماعنيهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان يسقون غير مواشيهم بل غنما
مثلا لم يصح الترحم عليهما مثل فقيد دقة اعتبر صاحب
المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور
فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو والضحى
والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف
المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا قال
صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما
لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها
علیها ما رأيت منه اي من النبي عليه الصلوة والسلام ولا رأى
مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن

من انكار

من انكار ان مست اليه حاجة او تعيينه او ادعاء تعينه
او نحو ذلك كما قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر
الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر
به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو
المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه
مصيب في اعتقاده وقوع عرفانك على انسان مخطئ في
تعيينه انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا
عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وغيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان
على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله

لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه
الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر و
النهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تمحل ولذلك
اى ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع
الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة
لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا
غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم
ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره
كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا
ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء
في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما

الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى
الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا
عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي
وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا
عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كا
التقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته
يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على
ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم انه من باب زيدا

بعينه وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك
نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويقتضي المغايرة بان
في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر
فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة
فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون
والفاء في فا...
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها
ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع
افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله الفاء في
فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو
الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء الثالثة

فهي التي كانت في الشرط المحذوف فابقيت تنبيها
على سببيته له اي اذا كان ارضي واسعة فان لم
تخلصوا لي في الاخرى اي بين جزاء الشرط والثالثة تركيب
لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ وكذا
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك
لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
للالتزام وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم
بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد وتقييد له لانه جعل لازما لوقوع شيء
في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم
القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم

لما قبلها لحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد ولئلا

فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل

التحقيق ما قاله الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام

الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء

من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزء

ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء آخر يحصل ايضا

ابقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع

الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من

اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات

مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكرون اعمال

بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان

التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فعون لتحصيلها

الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل

هذا التقديم

هذا التقديم يرشد للتخصيص لظهور ان ليس الغرض

انهم هديا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك

او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية

لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك

زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا

فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص

لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك

اي مثل زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك

مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو

يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا

حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص

لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني

انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما في الحصر الفقه

الفلك الاسفل لانه للمصنع غالبًا بخلاف المسبح وقوله
غالبًا اشارة الى ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد
الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع
او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك
قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير
ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى
ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص

على ما قاله

عليه قلد الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله و
لهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه
لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في المثالين
احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني
بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي
ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في
نحو الله احمد واياك نستعين نعبد للاهتمام ولا دليل
على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليله
على الحصر والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص
واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم

بحدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من
اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضاً
ان يجعل التقديم مفيداً في كلام العرب فيه مثل التخصيص
والاهتمام وغير ذلك وغير معتد في آخر بان يقال انه
توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من
البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا
كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله
متأخراً نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان
التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر

الفعل

الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية
ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول
سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وباء
اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار
تعديته الى مقروء كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء
من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو
مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعول ليرد
دخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت
الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول و
الثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء
للاستعانة او الملابسة اي مستعيناً باسم ربك او متبركاً

به ومبتدأ به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون
التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ
الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله
اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه
في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيما العمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء وكالمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب
المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول

بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل ان يذكر
الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل
وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم
البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي
يقدم اهم فجعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل
التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من
الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح
هنا موافق لما ذكر في المسند اليه فقد جعل هنا الاهمية العارضة
بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه واهتمامه بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم
المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا

يقدر فيه أن يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر
منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم
اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف و
السبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف
الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث لا يتوهم
خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم
الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي
على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء
كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون

اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
الفاعل على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية
بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول
على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر
وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينيك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينيك كما اذا توهمت
ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى و
جاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم الجار والمجرور
على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة
اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع

سلامٌ تمام حديث بذكر القرية هل فيها صنف خيرام كلها كذا

فهنا العارض جعل المجرور بقصا لعين بخلاف قوله تعالى

في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه

ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان في التاخير لغا

بمثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من

قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في

الحيوة الدنيا فتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني

الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها

ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى

بمن وبمثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون

وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم

واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى

جعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون

تعلق

تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا

ينكر ان يكون جعل متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر

باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد

علم بهذا ان كل فعل متعديا الى مفعولين لم يكن الاخبار

بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما

على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس

في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير

اعتبار تعلقه بشركاء بل يدل كلامه على ان المنكر تعلق

جعلوا بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الانكار اكثر

في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكر

وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود

او مراعاة الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه

المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب له التقدم

اتمّ وايراده في الذكر

ان يكون نصباً للعين وتالله ان تعلق من قومه بالدنيا
على تقدير تاخير وان كان حسناً من جهة اللفظ بناءً
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدي بمن لكنه غير
معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اقرب الكفرة
ونعمنا هم في الحياة التي دنت من قوم نوح اللهم الا
على مجاز بعيد مثل ان يراد دنت من حين قوم نوح
اي كانت قريبة لحياتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض و
ان كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم
بانه جعل تقديم وجه الحبيب على المتمنى من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما
اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقاً بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد
وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه

على الحكم

على الحكم بعينها اللفظية وقد يجاب بانه تنبيه على ان
تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع
الا مع تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول
على الفاعل واما جهة التقديم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل واما جاء التقديم على
الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المفسر من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس
القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على ولدي
اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء
بشيء بطريق معهود من طرق القصر نحو العطف والاستثناء
وغيرهما فما قيد به يخرج عنه نحو زيد مخصوص بالكتابة
ونحوه وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه

الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة

الى شيء آخر بان لا يتجاوز اليه وهو غير حقيقي بل اضافي

لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة

الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز

القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه صفة اخرى

اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي

كون التخصيص مطلقا وبما لم يصرح صاحب المفتاح وغيره

بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لفظ وجده توهم

المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وهو ليس كذلك لانه قال

حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند

دون ثان او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف

بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير

شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان او آخر ما يصدق

انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا

نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة

غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقده

كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد

ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء وقلينا مثل هذا منشا توهم

تخصيص التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة

في انه هذا التقسيم من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع

والاحتراز عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة

فيها من في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس الا و

مثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو وا ذا

تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال حتى

ادخلنا النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر

توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما

كقولك وحيد في الدنيا شعرآء او في قبيلة كذا شعراء
وان خاصًا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي
ثبوته لذلك فقط قلت لا زيدٌ افاد القصر فكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما
واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره
في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك
الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني
يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا
لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز
ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد الصفة
المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي
هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول

وبينهما

وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت
على العلم في قولنا العلم حسن وصدق به ونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة
المعنوية التي فسروها بما يدل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو جاءني رجل
عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس
في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية
ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا
زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك
مما وقع فيه الخبر جامدًا فمن قصر الموصوف على الصفة
اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدًا او اخا او ساجًا
فالاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما

زيدا الا كاتبا اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة

وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء [illegible]

منصوص لاوله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف

يصح منه قصر على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول

ان هذا النوع من القصر يفضي الى المحال لان للصفة

المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع

الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا

كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف [illegible]

ولا بعدمه وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية

فحينئذ لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن التعذر باق وثانيها

اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في

الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد

ثم يجب ان يعلم ان الاقسام الثلث من قصر الافراد والقلب

والتعيين لا يجري في الحقيقي كما سنشير اليه وقد يقصد

به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما

يقصد بقولك ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار من

عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا

لا قصرا غير حقيقي لان المقصود الحصر الحقيقي ادعاء

احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن

ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على

عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير

الحقيقي [illegible] والاول اي قصر

الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة

دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان

اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي

تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وقوله او للتوزيع

فلا ينافي التفسير وقوله دون آخر معناه متجاوزا عن صفة

اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم

يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في

الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان

انحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب

فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل

في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان

يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان اريد دون

صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه

ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت

صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده

كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد

اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان ارا

بلغ

د به تعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر

الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون

سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور

كذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت

تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد

المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما

لا يقع وكذا الكلام في الباقي قلت هذا لا يقتضي تخصيص

القصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في

الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من

اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان

المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير

الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد

التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم

الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري
في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال
لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر
بصفة دون اخرى او تخصيص صفة بامر دون اخر والثاني
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان
آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة
اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة

واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة و
الشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو
تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر
مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا
القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده
الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس

واما من تساوي عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة

واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف ذلك الامر

واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون

المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او

قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من

يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على

التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو

غير متعين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء

بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان

آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر

تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب

وعيّن المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص لم بصفة دون

اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت

الصفة

الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الاترى

انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من

القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام

متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود

لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام

مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولذا جعل صاحب

المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر

الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر قلب فان قلت

مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد

الامرين لانه معتقد بلا تردد فيه فاذا قلت ما زيد الا قائم

لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا

بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي

اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى

قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى
منفية فاذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال
بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فيصدق عليها
الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون
اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى
بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك
لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة
الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على
التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين و

فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى كل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى

مي

من القعود في هذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
اتصافه بالصفتين معا لم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام في مكانه قد يعتقد ارتكاب جميع ذلك فلا اشكال
في ان غاية التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود و
هذا ظاهر لا سترة فيه لصحة ان يكون قد يدون اخرى مشتركا
بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان
في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول
من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد

الشكر او تساويا عنده والثاني من يعتقد العكس او
تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به
من تساويا الامران عنده سواء كان دون اخرى او
مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام
المفتاح ورداءة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
ولعل هذه صدرت عنه من غير قصد الى الحقائق

شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون
المنفية في قولك ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما
لا كونه مفحما لامتناع الشاعرية والمفحمية لان الافحام
هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون
اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وغيره فظ

لان

ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا
قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما
لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في
قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا
بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى
يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو
ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من
وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا
قاعد ايضا ليخرج قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد

انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين
الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما
صرّح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط
هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حُسن قصر
القلب فمما لا يفهم من اللفظ لا بايائه لفظ الايضاح
والمقام فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا
زيد لا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال من
ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان
قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا اقتصر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا
يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي

الوصفين فسبني على انه اُدخل فيه قصر التعيين وقصر
التعيين اعم من ان يكون الوصفان متنافيين لا ان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي
امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا
لقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس والقصر طرق والمذكور هنا اربعة وقد يحصل
القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو
قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه
ذلك لكنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة
عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة
ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق
القصر لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بين المسند
اليه والمسند مع الغرض له فيما سبق بحث العطف

فالتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند

اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول الله

منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا

منها العطف كقولك في قصره اى قصر الموصوف على الصفة

افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثّل

بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف

عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار

بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف

العطف واما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والايضاح

في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا

قد اشرنا الى ذلك في باب بحث العطف وقلبا زيد قائم

لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على

تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا العكس

فطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد

الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قائما

بل قاعد وفي قصرها اى قصر الصفة على الموصوف زيد

شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر

عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل

ما لتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم

وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع

تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل

اما لان اصله العمل واما لتوافق اللفظ العاملة و

هو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما

لم يكن لقصر الموصوف على الصفة مثال الافراد ههنا

لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في

الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب

مثلا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان لزيد
واحدا يصلح مثالا لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح
مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام
في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في
قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي
قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها
انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم
ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا العاطفة
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم
ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني
ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس

معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما
كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو
بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط
فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءاني
وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد
لم يكن لتنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل لتنفي المجيء
الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان
الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا فهو كلام مع من
زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءاني فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
فاذن تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق
ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه
واما كون انما مثبتا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا

الكلام اثبات الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما
يتوهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا
لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه
بالاجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى
ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان
يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء بمعنى
الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا ثلثة
اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم

الميتة

الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق
لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا
للمفعول كذا في تفسير الكواشي فمعنى قراءة نصب الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى
فلما فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
تبين انما يتضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة
خبر ان وتقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
وهنا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو
المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على

على زيد فإن قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها
في قراءة النصب قلت أما على قراءة حرّم مبنيًّا للفاعل على ما
هو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر أنها
ليست بكافة لأن حرم مسند إلى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة إلا على تأويل أن ما حرّم شيئًا هو الميتة وهو مع
ظهور هذا الوجه الصحيح وهو أن يجعل ما موصولة و
العائد محذوف والميتة خبر إن والتقدير أن الذي
حرّم الله عليكم الميتة لا وجه لارتكاب هذا التأويل
وأما على قراءة حُرِّم مبنيًّا للمفعول فيحتمل أن تكون
كافة وأن تكون موصولة ونقل أبو علي عن الزجاج أنه يختار
أن تكون ما كافة وحرم مسندًا إلى الميتة لكنا نقول
جعلها موصولة اسمًا لأن والميتة خبرها أولى ليبقى
إن عاملة على ما هو الأصل وأشار إلى الثاني بقوله

ولقولهم إنما وإنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
أي سوى ما يذكر بعده أما في قصر الموصوف على
الصفة نحو إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما
سواه من القعود ونحوه وأما في قصر الصفة نحو إنما
يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
وبكر وغيرهما وما سوى الحكم المذكور بعده في كل من
القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفي كل حكم سواه وقد
[illegible] المراد أنه لإثبات الجزء الأخير بعده للموصوف
أو إثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف وأشار
إلى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معها أي مع إنما
كقولك إنما يقوم أنا كما تقول ما يقوم إلا أنا إذ قد تقرر
في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلا لتعذر الاتصال و
وجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل

بينهما الغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه هذه
الوجوه منفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض
وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة
هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم
انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الزائد
من الذود وهو الطرد الحامي الزمار وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الزمار اذا حمى ما لو لم يحمه للئيم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم
كان المعنى انما يدافع عن احسابهم غيرهم كما اذا قيل
لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه

لا عن احسابهم

ان المدافع

ان المدافع عن احسابهم هو لا غيري ولا يجوز ان يقال
انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون
ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا
لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم
بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال
الا ان مدعا المدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ
متصل الى لفظ ما هو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح
اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند
اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا لا يكون غائبا
ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة

اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة

نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في

تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي

هي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه

ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان يتضمن معنى القصر

اذ القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وغير ذلك لان قولك

زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات

المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك

لا عمرو لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيت

عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على

اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات

الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة

الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويحتمل

يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى

ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد

على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا القائم ومنها اي من

طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على

المبتدا والمعمولات على الفعل كقولك في قصره اي قصر

الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر

مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان

التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح مثالا لقصر الافراد

والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك

افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد

انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد انه احدكما وكذا

الكلام في سائر معمولات الفعل بعد اشتراكها في ان

المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب

وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطايه اما في

قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته

المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر

القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او

كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في

قصر القلب التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء

تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة

الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى

انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه

التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح

البلغاء كذلك وبالوضع في الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع

وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر

والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل

فالاول

في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما

مر من الامثلة فلا يترك النص عليهما الا كراهة

هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة

الاطناب كما في قولك زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او

زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين

زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو

قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه

لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف

اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة

الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست

عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي لا غير مثل

ليس الا وليس غير وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح

في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه

بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان معنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو و
ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على
المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي و
يقام مقامه لفظ اخصر منه كما ذكره ويكون العطف بحاله
نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل
ليس غير وليس الا ح لا يبقى العطف فيه ...
فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو
قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنوم
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس

هو

هو بقاعد وانما لم يرد طريق العطف كما في المفتاح لان
الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي و
الاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا
زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط
المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز
ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا
لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود
في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت
ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا
قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها

قوله

وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا او بكرا او غيرهما
عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها
بحرف النفي وهذا خارج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله
بغيرها وكان يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة
الاخرى قلت المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح
به في المفتاح وفائدته الاحتراز من ان يكون منفيا بحوى
الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغيره فانه
لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك كان الا
الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي وما
ذكرت من الوهم ضعيف فيقع بان الاصل في قولنا دابي الرجل
الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم منه ان لا يوذي عينه
سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان النفي لد

قوله

الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها
ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى
انه لا يمكن ان ينفي شيء ويجحد بلا العاطفة قبل الاتيان بها
وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا ومنعوا انه احتراز
عن ان يكون النفي منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد
قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني
الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون
بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انا تميمي لا قيسي وهو يا تيني لا عمرو والتمثيل
بنحو انما ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في
الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه
وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا

نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها
ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول
ذلك و يمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول
ذلك لان من لا يزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه
ان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما
معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو
لا نفي عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاءني زيد
لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا وهو ايجاب
فخرج عن وضعها فالتشبيه بقولك امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو ومن جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة للفظ على امتنع

زيد

زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فيقال
ثم ظاهر كلامه يقتضي جواز قولك ابي زيد الا القيام
لا القعود وقولك انا لا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا
ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني
ايضا في حكم الصريح بما اى لم يرد زيد الا القيام وما
تركنا الضمانة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي
شرط مجامعته اى النفي بلا العاطفة لذلك اى انما
ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لتحصل
الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن
يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا

اختصاص القيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا
تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن
في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في
التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكانه لان النفي على القصر
اضعف من انما قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه
النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو
ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو واما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر ففيه بحث لان الكلام في النفي
بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد
لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي
التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير

واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب

وينكره

وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف
ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل
هو فيه من الحكم الذي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف
انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه
المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا
يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة قياسا لا
لما ينكره اياك في حكم وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان
عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطا لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ
انما يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكر حتى
ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح ومفهوما من طريق انما يسلك

استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك

فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب

هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة

حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم

حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على

قوله افرادا اي او يستعمل الثاني حال كونه قصر قلب

نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما

كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين

بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم

بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار

المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين

بهذا القول اعني ان انتم الا بشر مثلنا كانوا يعتقدون

مع مخاطبين في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان

يصير ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على

خلاف مقتضى الظاهر اشار الى امثلة الاصلين و

تركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد

ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك

ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد

ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل

له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا

اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور

على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون

وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على

الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك

لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل

استفهام

الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التي تدعيه
وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو
الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم
قالوا انما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن
ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة
فهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم
واما اثباتها بطريق النقض فليكون على وفق كلام
الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السوال
بوجه آخر وهو ان استعمل في قولهم ان نحن الا
بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يعترفون به والاول اوفق بجواب المتن فليفهم

ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا
الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون
احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة
المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا
من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه
فقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولكن
ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي
بين البشرية والرسالة فزعموا ان المخاطبين مقصورون على
البشرية والرسالة فيلزم ان المخاطبون قد اعترفوا بكونهم
مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر
مثلكم فكانهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم اشارة الى
جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن

الا بشر

ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب
قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل
عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان
المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا
ويكذبون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على
انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وجعلوهم
على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند
السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل

في انما

في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما
هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه
عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من
الضرب الاول لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على
اخيه فكانه اخطأه ويزعم انه ليس باخيه لكن غير مصر
على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل الثالث اي انما نحو قوله تعالى
حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم
مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا
ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم
مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت

وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير
الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له
خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب
الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا
يشعرون مفترقان بين الطرق الاربع بعد مشاركة باعتبار
كما هو وثلاثة كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثانية كاشتراك
الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما
على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم
منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى

العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا
ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم الحصر من اول الامر
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض
نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من
فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه
منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى
بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن
التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس
الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار
وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما

قدم الا زيد، وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب
زيد الا عمراً وما ضرب عمراً الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيداً الا درهماً وما
اعطيت درهماً الا زيداً وذي الحال والحال نحو ما
جاء زيد الا راكباً وما جاءني راكباً الا زيد وكذا
بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما
ضربته الا للتأديب وما طاب الا نفساً ونحو ذلك و
كذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا
اخوك وما ضربت زيداً الا راسه وما سلب زيداً الا
ثوبه ففي الاستثناء يوخر المقصور عليه مع اداة الا
ستثناء كالذي في الاصل ومعنى قصر الفاعل على
المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول

وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر
الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة و
يكون حقيقياً وغير حقيقي افراداً وقلباً وتعييناً
كما لا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي
جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور
عليه يليها نحو ما ضرب الا عمراً زيد في قصر الفاعل
على المفعول والتقدير ما ضرب عمراً الا زيد ومنه قول
الشاعر كالشيخ يا قوم الاكابرها باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على احد
الا عليك النوائح وكذا سائر المقصورات وانما قل ذلك
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة

على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة [illegible]
للقصور على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو
لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول و
المفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة
لانها في الحقيقة نامشر بذكر المتعلق في الآخر وانما قل
بحالها احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانها
بان يوخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم
الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة
للمفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال

للمعنى

[بـ]ـانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه
[هو الذي] يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن
[المقـ]ـصود كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل
[و]على ان تقديمهما بحالها ايضا قد منعه بعض النحاة
[و]ـمن جعل القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب
احدا احد الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف مطلقا وبعضهم
[illegible] لك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى
[illegible] نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون
على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها
الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيان فتقديمهما بحالها

انما يجوز على تقدير ان لا يحصل الاستثناء متعددا
بحصل المقصور في الثنية مقدما و يحصل المقصور في
الثنية عمل عمرو ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان
اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا
احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاء الا زيد الظريف او
معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما بلغنا ذا لم يبق
الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول باشر الفاعل
ثم الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
فالظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي
وكذا باب الاصيل والنواجع في البيت الثاني مرفوع بمضمر
اي تاملت النواجع وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل

ماعتبار

ماعتبار الفضيل لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما
اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هنا قيل ان عمرا
في قولنا لا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع
ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا يلهما
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا
ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون
غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا و
قد خفي على بعضهم هذا البيان فمنع ذلك الاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين
يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلزم اقتضاء

القصر في الفاعل والمفعول جميعاً يمتنع نحو هذا
الكلام في غير هذا المقام وتحرير الجمع اي اسلوب في
افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر
ان الفاعل والمفعول وغيرهما ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ
وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فيفرغ الفعل الذي
قبل الا و يشتغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه
الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجاً منه عام يتناول المستثنى وغيره ليتحقق
الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولهذا تراك في علم النحو تقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة
بالرفع وفي ترى على البناء للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت

ذي الرمة

ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع نظراً الى
ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى
شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل
الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الضمير كما في الكشاف
لعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان
الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف
ايسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه
واذا كان حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور
ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غداً فأتني
فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأه بالياء فان
فاعله ضمير راجع الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى

منه حيث يكون هنه مستثنى في ما قام الا هند بدلا من الضمير

العائد الى احد لكن الشرم في هذا القسم الابدال ولم يجز

النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية ولا

لقصار على ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانظر في

الفاصل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان

يقدر في نحو ما ضرب الا زيدا ما ضرب احد وفي نحو ما

كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على

حال من الاحوال وفي ما صمت الا يوم الجمعة وقتا من

الاوقات وفي ما صليناه الا في المسجد في مكان من الامكنة

وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس

بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى

اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة الحمل

على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد ضمير

مر ذلك

من ذلك الفعل في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا

او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها

الى هذا المقدر المناسب للمستثنى في جنسه وصفته

فاذا اوجبته اي من ذلك المقدر شيئا بالا جاء

الفعل ضرورة يعني ما عدا ذلك الشيء على صفة الا

نفاه وقد صرح انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ

الحال وهي اما خبر مبتدأ او نحو ما زيد الا يقوم او صفة

نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال

نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد

الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني

وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم

من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون

ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال

مما لا يقارن مضمونه المضمون عامله الاعلى تاويل
العنم والتقدير اي ما ابى الشيطان من بني
آدم من جهة غيبا لنشاء الاثانما على ابائهم
من قبلهن كقولهم خرج الامير ومعه صقر صائدا به
غدا جعل المقدم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ق
في انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا
فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم
المقصور عليه على غيره للالتباس فانه جاز في النفي و
الاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور
عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او تاخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انعكس المعنى

بخلاف ما اذا قلنا انما ضرب زيدا لا عمرو لا ما ضرب الا
عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور
عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في
قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد
قال ابن الطيب لساني لم تردده معرفة في انما لذة ذكرها
اي ما ذكرها الا لذة ويمكن الجواب بان الكلام
فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك
وغيره كلا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد الا شاعر افرادا وما زيد الا
قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر الا زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا نقول انما

على حسب

زيد غير شاعر لا مجرد لا شاعر غير زيد لا عمرو لا
الانتفاء وشرطها الكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من
كلمات النفي الباب السادس الانشاء والانشاء قد يقال
على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا
تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي
كالاخبار والمراد ههنا هو الاول او الاستفهام وغيرهما والمراد
بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة
قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت
مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون
البحث عن غير احوال اللفظ لان هذا يقتضي كون
المقصود بحث احوال الانشاء فالانشاء ضربان طلب كا
لاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال

المقاربة

للمقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود
بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم
تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا
قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر
والطلب من الانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض
ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان
المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي
ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه
كثيرة وهي على ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانها ان يقتضي كون مطلوبه

ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل
فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء
فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال و
يطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد
يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان
ممكن الحصول يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في
وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى
ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من

شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على
حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
فاستعمل الاستفهام المجازي بثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال
العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد
يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير
فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على
اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما
يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام
هنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا
كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه
وقيل انها اي لو التي تجيء بعد فعل التمني نحو ودوا لو تدهن
فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني

بهما عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مالاً فاحج اي اودّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي
كرّة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف
التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلبها اهاء همزة ولولا
ولوما ماخوذة منها اي كانها ماخوذة من هل ولو
اللذين حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما
علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء
تقول ضمّنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك
الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل
هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد عنه التضمين يعني
ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما
اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما
اكرمته على معنى ليتك

اكرمته

اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع
التحضيض نحو هلا تقوم ولو ما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى حضه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن
ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني
وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه
حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى
التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما لم يحصل

يشعر

تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة
فان هل ولو قد يستعمل ان للتمني ما معنى يناسب
التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض
من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم
ليت وهو ان ينصب في جواب المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه
طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي

لانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعل اموتنا الساعة
وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة
بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق و
الا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل
وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها
يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القسمين وبهذا
الاعتبار صار الهمزة اعم فقدمه المصنف فقال الهمزة

لطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل
يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار الهمزة اعم فقدمه
المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها وههنا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب
تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في
طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك
تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب
المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان
الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق و
المطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم
بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا قبح

في طلب

في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام
ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف ظاهر في أعمرا عرفت واما في ازيدا
قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل عند شيء اذ محتمل لذلك على مذهب
عبد القاهر ويجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق
ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص
بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنها اي الذي
يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا
اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من

المخاطب الواقع على زيد وردت بالاستفهام ان تعلم

وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور

الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور

المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت

احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق

وان يكون لطلب التصور ويفرق بينهما بحسب القرائن

فنحو قولك اوَ فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سوال

عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام

اشتريته سوال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام

المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت ضربت اذا

كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب

على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في

المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب

وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت وايوم

الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك

قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يتفرع على ذلك انك تقول

للرجل أشعرا قلت ام رجزت اليوم انسانا اذ لا معنى للسوال

عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا

كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من

قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك

مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قول شعر على الجملة

وقد رفيا انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس

مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسال عن فاعله وهل

لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو

هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق

بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ومن هنا اي

فيعلم ولا يصح ان تقول انت

قلت شعرا اقلت او انت رايت انسانا

لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام
ام عمرو لان وقوع المفرد بعدها دليل على كونها متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم
بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب
التصديق وبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر
ام عمرو بل قيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي
فان قلنا التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد
قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على
التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان
التصديق يوجد فلو قبح هل زيدا ضربت لان التقديم

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان
يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل
ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير
وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
[illegible]
عليه الا الاختصاص وفيه نظر لانه لا وجه لتخصيص سوى
ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب
ان يقبح وجه الحسن مبني على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لا يقبح زيدا
ضربته بجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت
زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل
على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس
الامر فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض

المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل
على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر فلا يجوز
تخفيفا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف
واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير
كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم
يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو زيد خرج

على تقدير

على تقدير الفعل متعرض لوجه القبح لتجويز انه
شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم
ذلك لجواز ان يكون قبيحا لعلة اخرى فان انتفاء
علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية
ما في الباب على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا
انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى
قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفتا الدار بالغريين
وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام و
اقيمت مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد
من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا
يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية
طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد قلنا الفرق بينه

وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق
انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق بينهما
بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة
وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح
استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى
انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك
لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا
يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد
بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار
الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام وقد صرح السكاكي
بذلك وقال فان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ثم نعلم

ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد
انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله
تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب
اباك او اتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواضع
ومن ههنا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة
ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان
الموجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا
ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب
زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي سأغسل
عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا
وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين ولعل منشأ
هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر

الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لاستنكر في نحو

الحال فتم مبنى أن الفعل المقيد بالحال يجب تجريده

عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال

وأقوى دليل على كلامه وهو ينادي على

خطائه ولم ينقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل

بالحال ولعمري أن التعرض لأمثال هذه المباحث مما لا

ينبغي أن تشتغل به لكنا نخاف على القاصرين أن يقعوا

فيها من غير تأمل ويأخذوا منها مذهبا ولاختصاص

التصديق بها أي لكون هل مقصورة على طلب التصديق

وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصص بالعبادة

بمعنى لا أي تخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص

بما كونه زمانيا أظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره

أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشيء الذي زمانيته

أظهر كالفعل فإن الزمان جزء من مفهومه بخلاف

الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروض له

أما اقتضاء الأول أعني تخصيصها المضارع

بالاستقبال فظاهر إذ المضارع إنما يكون فعلا و

أما اقتضاء الأول أعني اختصاصها بالتصديق فلذلك

فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي

والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات التي هي مدلولات

الأفعال من حيث هي لا إلى الذوات التي هي مدلولات

الأسماء من حيث هي لأن الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال و

فيما يستقبل ولهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل

كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل

تشكرون مع أنه مؤكد بالتكرير لأن أنتم فاعل فعل محذوف

لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال

التأكيد بحصول ما هي ابقية على اصلها في هل انتم شكرون

لانها ادخل على الفعل تحقيقاً لان انتم فاعل فعل محذوف

يفسره الظاهر قاتيقاً فهل انتم شاكرون ادل على طلب

فعل الشكر من افانتم شاكرون ومن كان للثبوت باعتبار

كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه

معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال

العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى

للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ

لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد

في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه

وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على

الفعل كما هو اصله وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي

يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة

موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها

وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة

او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده

لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء

واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة

محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام

تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة

ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر قيل فيطلب بما

شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالباً ان يشرح هذا الاسم

ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ

اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية

المسمى اى حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي

ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من

الجنس بالفصل ويقع هل البسيط في الترتيب بينهما اي
بين ما التي لشرح الاسم وبينها يطلب والتي ليطلب بها الحقيقة
يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان التي يطلب اولا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته و
حقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب
وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له و لا
حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا
هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين
الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من
خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا
المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات

محققة لو كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن
لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا
يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعليم من حدود الاشياء التي يبرهن
على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب
الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود
بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكر الشيخ
في الشفاء وقد علم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا
بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين و
بالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن اي العارض
المتخص لذى العلم اي يطلب عن الامر الذي يعرض
لذي العلم فيفيد تخصصه واما الجواب بنحو جل

ويقينه كقولنا من
في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما
يفيد تشخصه ١٢

فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما
اشبه ذلك مما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه
الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص
واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها
كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما
عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه
او يسأل بها عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع
وما الاسم اي اي اجناس الكلمة هو وجوابه الكلمة الدالة
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او
عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي التنزيل
سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويا ايها

عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر
هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن
الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك
بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما
يفيد للسامع تشخيصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي
في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان
معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد ويظهر من جواب
موسى بقوله تعالى ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى
فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه على ما ذكرنا وأي
يسأل بها عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي
الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف
اليه اي الذي اشترك فيه

البيان يوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي

ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها

عندك عما يشاركها في الثوبية فيكون اذا ما اضيف الى

مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن

للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه

كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز وبيان

بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية

بينة اي كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك

والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام

تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم

بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل

متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما

في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم

الاستفهام

الاستفهام مبني لم اعثر عليه مجرورا الا في نظم ولا نثر

ولا دال على جوازه من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل

كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن

المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان

عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل

يسال ايان يوم القيمة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف و

يجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على

اي حال واي شق اوه ثم بعد ان يكون المدين موضع

الحرث لم يجز انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من

اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل

يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا

بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخرى

مجازا ولم يتعرض لذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في

الاستعمال ان يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون
لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انّى لكِ هذا اي من اين
من اين فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان
ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام
بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب
التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها
في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدام سائر كلمات
الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور وقوله امّن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي
العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن وام هنا بمعنى
بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار

الاستفهام

الاستفهام كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا يحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم
تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ههنا
متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي
الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة
بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها
اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في
الجواب انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم
تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما يستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة
القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من
انواعه مما لم اجد احدا حام حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتكم
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر

الله بيننا اسقط الامر وفيهم ينقلنا كتاب وتأمل ان يكون
لنا أوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال
نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤ
دب فلانا اذا علم ذلك والامر نحو فهل انتم مسلمون ونحو
فهل انتم مسلمون ونحو هل من مدكر والتقرير وقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب
على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف
بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي المقرر به الهمزة ما يحمل
المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله
على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وكذا التقرير بمررت واكرمت
وغير ذلك وقد جعل الهمزة في التقرير بالفاعل قوله تعالى

حكاية

حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد
الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بان منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت
فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف بانه يجوز
ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم على نبينا وعليه السلام
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد
حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن
الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر
انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي

قوله

انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما
ابصروه يكسرها ثم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله
بايلائه المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها
هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف هل فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل
ثوب الكفار وللاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسال بها
عنه نحو كم اتيناهم من اية بينة واذا فعلت بفلان ومتى
الذي قتلته ونحو ذلك وللانكار كذلك اي بايلاء
المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها
وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل
وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل
كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري
ما العباس من اثر تدى ما اشبه ذلك واما الهمزة ففي الانكار

ما يليها

ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه
ذكر ما يكون مبتدأ من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه
ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد سبق الى الوهم
لا الصالح له كالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون
رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس
القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان المنكر
هو نفس اتخاذ الاله فهذا أولى الفعل للهمزة وكالحال في
قولك أراجلا اسير اليه وكذا غيره من المتعلقات و
نحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس
الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا
نتبعه الانكار والمفعول فقدم المفسر بعده وكذا اذا قدم
المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل

يجعل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون للانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم
من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو
النبي عليه الصلوة والسلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك
الفعل وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عليه الصلوة والسلام لفرط شغفه بايمانهم
وتهالك حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك
ولا يلي همزة الانكار بمنزلة حرف النفي يفيد التخصيص
قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل
جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص ان كان معتمدا

ومنعتنا التخصيص ان كان مظهرا منكرا والتقوى
ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكير هذا التفصيل
ثم قال فلا تخص نحو قوله تعالى ءالله اذن لكم على التقديم
فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن الحمل
على الاستفهام اذا منه تقوية حكم الانكار وهذا يدل على ان
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفعل
الذي اشتمل عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق
من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا
على مذهب الغير ومنها أي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله
بكاف عبده أي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي
اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير أي
بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا
بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح

لك ضربك والترجيح بينهما فاوى وهذا النسبة ذلك كونه

يقتضي ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن

فتقرير التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل

عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله

تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين فان الهمزة

فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال

ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على صورة

انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار

الفعل صورة اخرى وهي نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد

الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا

انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل

يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام

فان تعرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفعل

نحو أزيد

نحو أزيد ضربت ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وعين الفاعل

نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار ام في السوق كان هذا ام

في المسجد او غير ذلك في الانكار اما للتوبيخ اي ما كان

ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان

العصيان واقع فهنا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت

والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفرقانا

يصلح في مادة فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء

انه اعم وتبه من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث

ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل

نحو أتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب

في الماضي اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل

ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي

انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم

اي لا ينبغي ان يتحقق العصيان

على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام علية قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر
النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى
النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله
يعني اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق
وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف
على الاستبطاء نحو اصلوتك تأمرك ان نترك
ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من
العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو
أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا

عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حقيقتها
حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر
ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو
سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في
ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان
تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله
الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب
فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغيره
كف عن النهي ويدخل فيه على جهة الاستعلاء اي على
طريق طلب العلو سواء كان عاليا او لا عن الدعاء و
الالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل
ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت

فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل
هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة
بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها
وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر
على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة
للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار
الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذا اشارة الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل
غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل

المخاطب

المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال
على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء يسميها
النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في
غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر
عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال
كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا
لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب
اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات
الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة

نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او
لام الاباحة مثلا يؤذن بكونها حقيقة في الطلب على
سبيل الاستعلاء لا انه حقيقة الامر فيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو
ذلك فاضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى
الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب
بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون
ان يسمى اباحة مثلا يؤذن بذلك في الجملة وان لم يصلح
دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب
الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان

لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وهو تخويف وفي
مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو
فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين
والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة وفيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل
اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما

وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان
ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة
اليه فدفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرء
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح
منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف
يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها
ليلا او لان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي
فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على
ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل
من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته

تلك الليلة كانه لا يترقب انجلاءها وليس له طماعية
فيه ولا توقع في ذلك فلهذا يحمل على التمني دون الترجي
واما الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل
الاستعلاء فكما يقول العبد والدعاء نحو رب اغفر لي فانه
طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن
يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال
السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق
كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه

عن الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع
بين القيام والاضطجاع مع ترك الحي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك منه عند خلو المقام عن القراين
بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كما تكلم به عن مشافة لا دلالة للامر
على شئ منهما ومنها اى ومن انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم
الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور
والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي
راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك

لا تتحرك

لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي
النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب
الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى
النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده
او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان
يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس
المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او
الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع التضرع
فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي وعلى سبيل

التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك افعل
كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام
والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا
الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام و
الامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء
عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في
التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك
اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك
اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان
احدهما ان هذه الاربعة بعد فيها معنى الطلب والطلب لا يتحقق
من سبب حامل للطالب عليه فوجد ذلك السبب الحامل

سببا

سببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
وذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنى
هذه الاربعة عن ذكر حرف الشرط والسببية ليس
معنى الشرط والجزاء الا السببية الاول ومسببية
الثاني فالجزم بالسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء
وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه
والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه
وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره
يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على
حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر
بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور

لا للتفسير فيكون اذن معنى الشرط في الطلب بعد ذكر
ذلك الشي ظاهرًا هذا اذا كان المذكور بعد هذه
الاشياء صالحًا لان يكون جزاء من مفهومًا ومقصد
السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدًا في السوق
اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدًا في السوق
واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة
فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفًا على
شي آخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا قصد   وان
السببية بقي المضارع على رفعه اما حالًا نحو ذرهم
في خوضهم يلعبون او وصفًا نحو اكرم رجلًا يحبك او
استينافًا اي جوابًا من سوال يتضمنه ما قبله نحو قم
يدعونك واما العرض فان عد النحاة من احد الاشياء
التي

التي يقدر بعدها الشرط فيجزم في جوابها المضارع
كقولك الا تنزل بنا فتصيب خيرًا اي ان تنزل بنا
تصب خيرًا فقد لكنه من الاستفهام اي ليس هو بابًا على
حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم
النزول مثلًا فالاستفهام عنه يكون طلبًا للحاصل فتولد
منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي
لك ان لا تنزل وانكار النفي تحقيق فصح تقدير الشرط
المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه
الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي
بعد المثبت وبالعكس مثلًا لا يصح لا تكفر تدخل النار
اذا اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر فان لا تسلم تدخل

ان مخالفاً للكسائي فانه يجوزه تعويلاً على القرينة
فيجوز تقدير الشرط في غيرها اى في غير هذه المواضع
بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه
المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ
من دون الله اولياء وح يترتب عليه فالله هو الولي
من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير
الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما
فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على
ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيداً فهو اخوك
بالفاء بخلاف اتضرب زيداً فهو اخوك استفهام انكار
فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان

جعلوا

جعلوا الاستفهام للانكار بمعنى النفي لكن لم يقصدوا
ان لا فرق بينهما اصلاً لان كل سليم الذوق يجد من
نفسه التفاوت ولا يصح وقوع احدهما حيث لا يصح
وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير ومتعرض
له في الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اى من انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظاً
او تقديراً يا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد
منزلة البعيد لكونه نائماً او ساهياً حقيقة او بالنسبة
الى الامر الذي تناديه له يعني انه اذا بلغ من عدم
الاعتناء كان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه
فان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد
واى والهمزة للقريب وقد يستعمل في البعيد تنبيهاً
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلاً كقوله اسكان

ففتان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال
مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما
لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان
المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو
يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك واما لحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما
للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن
المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن
اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا

واما

واما الغرض اغراء على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان
قولنا ايها الرجل صيغته تخصيص المنادي بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص
مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو انا في معرض
الافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين
الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها
الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذه صورته
صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له
لم يرد بها المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم
السابق ولا يجوز فيها اظهار حرف النداء لانه لم يبق

فيه معنى النداء اصلاً فكره التصريح بالقائل فيقول ايها
الرجل اي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن
مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في
وسط السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف
تفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقولون ايها اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو
بنا تميما يكشف الضبابة قال ابن الحاجب المعرف
باللام ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا
لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل
النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة ويحتمل المعرف
فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في
في قولنا انا بني نهشل لا ندعي لاب [illegible] يجوز ان ينتصب
بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر وهو

اما لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان يفسد لذلك لانه عن حمل فيهم وجهل
من المخاطب بشأنهم واذ ليس من ذلك فقال المتكلم
انا اذكر من لا يخفى شأنه لا افعل كذا وكذا ومما يستعمل
فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعو
ويستحضر للتعجب منه ومنها التحسر والتوجع كما في نداء الا
طلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى اين سلماك وكقوله يا ناقتي جدي فقد افنت اناتي
صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع
والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه
البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح
ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول له

فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله بالتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر
في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء
يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله
الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل و
اظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى الي ساعة دون ان يقول انظر الي لانه في صورة الامر
وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب

على المطلوب

على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا
يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه
على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه
الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى
استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على
كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لتوفر الاسباب المتآخذة
في وقوعه وتحقق الفعل من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال

الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يقع فيه الانشاء الخبر
الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان
الاسناد الانشائي ايضاً اما مؤكد او مجرد عن التاكيد و
كذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او
مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضاً
اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة
بما سبق والله المرشد باب السابع الفصل والوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف
بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا

قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر
الكتاب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام
على كلام ليشمل الجملة التي لها محل من الاعراب وذلك
لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين الا ان
الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصوداً لذاته
اي لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
كلاماً ولا جملة لان اسنادها ليس اصلياً والجملة الواقعة
خبراً او وصفاً او حالاً او شرطاً او صلة او نحو ذلك جملة
وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصوداً لذاته فاذا
اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى

محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمها اي حكم الاعراب التي لها مثل كونها خبر
مبتداء او حالا او صفة او غير ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا
قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا
او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة
لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد
فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه
ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر
من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي

ذلك

ذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط عطف المفرد على
المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو
زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله و
نحوه الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا
حكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى
اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي
او ثم يعطي اذا كان يقصد [illegible] الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا
عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى
صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف

غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو
الظ او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي
العلمان وجه الجامع شرط فيهما قوله لا نفي لما
ادعتا الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت
السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجاء الغيم البيت الذي
بعده قوله مازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي
على الف سواك تحوم قوله اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي لم يقصد من العطف التشريك
الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا
انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف

الله يستهزئ

الله يستهزئ بهم على انا معكم ليس من مقولهم يعني
ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا
فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول
قول المنافقين ولم يعطف على انا معكم دون انما نحن
مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقال الثاني
اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان
قصد ربطها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو عطفت اي عطفت الثانية على الاولى بذلك
العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج
عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع
الاشتراك في الجمع معاني محصلة مفصلة في النحو حتى

ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل فاو واما وام
في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في
مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله مائة الف
او يزيدون للعطف بل هو حرف الاستيناف المجرد
الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل
في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك
الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله
تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء و
ثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا
فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في
الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب
مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب

جهنم

جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مح
التذييل وذم يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وكم من
قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها
معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ايضا
للترتيب بالمهلة لا ينافي كون الثاني مما يحصل
بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن
يتم في مدة ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار يجوز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفردات ولكنها كثيرا ما تجيء
لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته

قوله

لهم ثم انتم انشاناه خلقا اخر وكذا ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الاية لتباعد رتبة الايمان عن فك الرقبة وكذا
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لتبعد بين طلب المغفرة وبين
الانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من
غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد
ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا
فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة
ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانها لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا

انما يظهر

قوله

انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه فيشتبه الحال
فان قلنا الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين
في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير
واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر
وابطالا له كما في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول
غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي تشكل فيه العبارات والآراء وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا
الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه

من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم وهو ان خذلهم وخلّاهم وما سولت لهم
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا
بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل
لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية فيه
الشرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو
لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم
ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرطية ولا شك ان قولنا اذا جئتني اكرمتك
انما يفيد معنى لا اكرمك الا اذا جئتني سواء
حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم

يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم ذلك ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطاب
فان قلنا اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف عليه ويكون الشرط
سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه ويكون
كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلا يجوز ان يكون
عطف الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل لانه
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على

نفس استهزائهم واراد تهم اياه لا على اخبارهم عن
انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم شوقا لهاذلك
عن انفسهم والتسلّيم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة
كذا في دلائل الاعجاز وقوله عطف على قوله فانكان للاولى
حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون
في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه
احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي
وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما

وان

وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الا
تصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الا
تصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة
الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف واخذ
المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احد
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى
نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار

الرابع الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ان سواي
اقيموا من ارسينا السفينة اي حبستها بالمرساة تراودها
اي تحاولها وتعالجها والضمير للجماعة قال لا اذا القوم
ومقدمهم اقيموا فانا نازلون فان موت كل نفس يجري بمقدار
الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه و
قيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا فالكلام
ان سوا انشاء لفظا ومعنى وتراودها خبر كذلك لم يعطف
عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمراودة والامر في الجزم بالعكس اعني
يصير الارساء علة للمراودة كما في اسلم تدخل الجنة فان
قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون
للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال
وهو قوله ان سوا في محل النصب على انه مفعول قال كيف

يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او
نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها
بين الجملتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال
ان المقصود التمثيل هو ما وقع في كلام القائل والجملتان في
كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هنا المصراع والجملتان فيه لهما اعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هنا المصراع
والجملتان فيه لهما اعراب فههنا جمل نحو قوله انا معكم انما
نحن مستهزؤن فانه لا محل من الاعراب على ما هو معنى الجملة
اي لا اختلاف بينهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما
خبرا معنى والاخرى انشاء معنى واتفاقهما خبريتين

او انشائيتين لفظاً نحو مات فلان رحمه الله اي يرحمه الله

فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه

عطف لاختلافهما والتغاير لشأن لا جامع بينهما كما سيجي

بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم

حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فيكون بان الثانية

مؤكدة للاولى او بدلاً منها او بياناً لها واما النعت فلما لم

يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال

المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق

في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من

المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم

تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما ان ينزل الثانية من الاولى

منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع

الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى

فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا

على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف

المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة

على ما هو الوجه الصحيح المختار وهنا وجوه اخر خارجة

عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب و

الباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه

بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء

في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك

لما مر ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية

بتمييزه وانه بعد ما يحصل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد

درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة

نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك

الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته

ناقص وانما الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما انك تقول هو
الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية
وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف
جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم اي فوزانه لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه
والثاني نحو قوله هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه
انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في
تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكذا الشيء نهاية حتى

كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم
الفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت
في درجات الكمال لا بحسب غيرها لانه قد يتفاوت الكتب بحسب
النظم وبلاغة كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز
نظمه لكن هذا مدخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق
وقيل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان
زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان
مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد

المفتوى هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله
لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى
اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او
كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لان المقام
يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما
يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي كون المراد مثلا
مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا
فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال
من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه

من كمال

من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن
التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل
لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل
منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشانه بكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته
اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي نعم الله
تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها
والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله

له ارحل لا تقيمن عندنا او لا تكونن في السر والجهر مسلما
اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء
الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته عليه اي بدلالة
لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن
عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه
ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة
قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا
ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد

اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون ادل على كمال
هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا ادل على كمال اظهار
الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل
دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع
انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالجهة
بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه
يدل على ان المراد من الامر بالرحلة اظهار كراهة اقامته
بسبب مخالفة السر العلن وزعم صاحب المفتاح ان
دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن وكأنه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة و
قد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها

وظاهر ان كمال الظهور لكراهية الاقامة ليس جزءا من
مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي
عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن
عندنا وهو اظهار كراهة الاقامة بحسب العرف كما وفيه
تعسف قوله اي وان لا تقيمن عندنا قوله ان حسنها
فيا عجبي لذا حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل الكل فغير
داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة
فيكون بدل الاشتمال واكتفائهم في ان الجملة الاولى اعني
ارحل منصوبة المحل لانه مفعول القول كما عرف في قوله ارسوا
نزاولها وقوله في كلا المثالين اعني لا يتردان الثاني

اوق

او في تادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال
واما في البيت فلعدم دلالتها على تمام المراد من القصور واو
بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة
عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف
عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه
الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا
يبلى فان وزانه اي وزان قال يا ادم وزان عمر في قوله
اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا
لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان

للفعل فقط لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل عن اشتماله
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فيتأمل وقد
تعطف الجملة التي يصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم و
يذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على
جنس العذاب وما فعليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر
وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا له
من مفرد فيه كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم
فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر
على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما
فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى

فلكون

فلكون عطفها عليها اي كون الثانية على الاولى موهما لعطفها
على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الا
نقطاع ان يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف
المقصود كما ان المختلفين انشاء وخبرا او المتفقين الذين
لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان
المانع فيهما خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن
سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان
معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثاني
محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على
ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف

تراها في هذا الظن فقال اراها تخيرني في اودية الضلال

ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة

الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

فان عطفه عليها يوهم بان عطفه على جملة قالوا او على

جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعها عنها للاحتياط

كما هو في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه يبين

امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهور

امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور بانه لا جامع

بينها لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها

وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل

عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا

جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني

لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم

وتقاولهم

و تقاولهم هذه المقالات في اوقات الخلوات بل اتحادهما

في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين

يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ

بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما لا يعم الجامع بينهما

فليفهم واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى

فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل

الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه

مقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي

النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام

السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال

المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني

وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل

قوله

السؤال بالنحوي منزلة الواقع لا ايصال اليه الا لنكتة كاغناء السامع او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل

ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرًا له وكراهة لسماع

كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد

الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان

الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف كان

للمصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع

الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير

تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك

لان تكون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية

التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشف

حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين

قوله

كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق

لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان

ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين

في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف

بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم

ثم قال فان قلت هذا كما زعمت ان الذين يؤمنون جاء

على المتقين اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المومنين

ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى

ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب

المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك

ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ

في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك

اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا

الجملة الثانية نفسها يسمى استئنافا كما تسمى هذه الفقرة

هو اى الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنه

الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف

انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا

او ما سبب علتك فوذلك لان العادة اذا قيل فلان عليل

ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب

علته كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه يتطابق ان سبب

مرض السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم

ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعلم

ان كيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص بهذا الحكم

نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل

النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء

فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص لان الجواب

عن مطلق

عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد

الحكم كما مر فى احوال الاسناد الخبرى من ان المخاطب اذا كان

مترددا فى حكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان

المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا

على سبيل الوجوب فاذا قلنا عبد ربك ان العبادة حق له

فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له

واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل

ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلنا العبادة حق له فهو

وصل خفى تقديرى لا استئناف جواب للسؤال عن مطلق

السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما

فتتفاوت هذه التنبيه بحسب تفاوت المقامات واما عن

غيرهما اى غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما

قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل

قال سلام اي حيّاهم بتحية احسن من تحيتهم كانت

بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما

الدالة على الحدوث وهى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة

على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني

في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة

عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم

انّ غمرته مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدرك

بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله

لكونه استينافا جوابا لسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا

في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثّل المصنف بمثالين

لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما

في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني

فان النفي حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السؤال

عن تعينه

عن تعينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن

وايضا منه ما يأتي هنا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه

ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي وقع عنه الاستيناف

بعد في المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه

الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان

ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استؤنف عنه دون

اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من

صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح

لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه

ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذلك ذكر ذلك الشيء بصفة

من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل

لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسنت اليه او هل

هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفته

ما استؤنف عنه أبلغ وأحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كصفة الصداقة في المثال المذكور لما سبق
إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف أن الوصف علة له وإنما
قال أعني المستأنف عنه في الكلام السابق بصفته ثم ذكره
في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة كقولك قد أحسنت
إلى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالإحسان فالإشارة
إنه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من
ربهم على وجه فإن قلت إن كان السؤال في الاستئناف عن
السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان بإعادة
اسم من استؤنف عنه الحديث أو مبنيا على صفته وإن كان
عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله
تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل سواء كان
بإعادة الاسم أو الصفة فما وجه هذا الكلام قلت معناه

إنه إذا أثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه وأريد
أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهل له
فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن
سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة بإعادة صفته
فيفيد أن سبب استحقاقه لذلك الحكم هو هذا الوصف
ليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فتأمل
وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان أو اسما نحو يسبح
له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
أي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد
على قول أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
أي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن
تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستئناف كله إما مع
قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم أن إخوتكم

قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم
في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى
الشام وليس لكم الاف اي ما لفتم الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك ما متواجع عار خوفاً وقد جاعت بنو
اسد خافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذه الاستيناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس لكم الاف جواباً لسؤال اقتضاه
الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا
فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف
بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا
جواب السؤال وبياناً لسببه واقيم مقام المسبب قلت بل

يحتمل

يحتمل التأكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكداً
للجواب المحذوف او بياناً له او بدون ذلك اي بدون قيام
الشيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف
المبتدأ والخبر جميعاً من غير ان يقوم شيء مقامهما
ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع
في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع
الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك
فهذه جملة اخبارية والثانية معنى لها بمعنى الدعاء
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب
بعدم التأييد فدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة

اي قوله

لا ايدك الله

للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها
بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى
البيت دفعاً للايهام وأمّا للتوسط اى واما الوصل للتوسط
بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم انّما بكسر الهمزة فوقع فى خبط عظيم وانما هو امّا
بالفتح عطفاً على امّا السابقة وقد علم مما مرّ ان الوصل اما
لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فنقول امّا الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط
فاذا اتفقتا اى الجملتان خبراً او انشاءً لفظاً ومعنى او
او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد
استغناءً عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع بينهما
كمال الانقطاع وبما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق

اذا كانت

اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظاً ومعنى او
انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظاً او تكون الاولى انشائية
لفظاً والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين
معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظاً او تكون الاولى خبرية
لفظاً والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظاً ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم
وكقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم
فى الخبريتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا فى
الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالاً
واحداً لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من
الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيهاً على انه مثال للاتفاق
معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل
فى سورة البقرة

لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى

واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف قولوا

على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان

معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا

تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر

وهو ابلغ من صريح الامر كانه سورع الى الامتثال فهو

يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما

ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة تعبدون

اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون

فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيين معنى

فقط بان يكونا كلاهما خبريين لفظا او يقدر من

اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا

بالوالدين احسانا ومنه قوله تع في سورة الصف وبشر

المؤمنين

المؤمنين عطفا على قوله تؤمنون قبله في قوله تع يا

ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم

تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف

وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة

بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام

فهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف

الامر لمخاطب على امر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء

نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تعالى تؤمنون

بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل

فقيل تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم

قالوا كيف نفعل اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه الا بحسب

انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد

كذا وبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر [illegible] البقرة

فالبشر اي سروهما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط
بان يكون الاولى خبرية والثانية انشائية في معنى الاخبار
قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني
بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم
يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق
ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار
غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل جوز
عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل
من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا و
لن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي
يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب

المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين
كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا با
لعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من
يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة
ما ذكر من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله تعالى و
بشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
الاية فكانه امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا
الكلام لانه قد درج فيه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد
قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك
بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون

باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعاً اى باعتبار
المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية
وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو
يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما
فلا بد ان يكون بينهما ايضاً جامع كما اشار اليه بقوله وزيد
شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما
اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او
الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
سبباً من الآخر وملابساً له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها
اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضاً ولهذا

صح

صحح السكاكى امتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى
ضيق وفى نحو زيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً اى سواء
كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم
التناسب بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة ل
السكاكى لان الايجاز عنده انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى
كذلك ينبغى ان يكون المخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل
القامة وعمرو شاعر كان خلفاً والقول للسكاكى الجامع
بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه
بجعله مختلفاً فيما اراد اصلاحه ونحن نشرح اولاً
هذا الكلام مطابقاً لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى
نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات

للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق
الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا و
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك
الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع
فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فالحس كما هو لها كخزانة بين
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التصرف
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهو دائما لا تسكن

نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما
بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة
العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا
تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين
الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة
العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور
المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر
او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او الظرف
او نحو ذلك فظاهر انه اراد بالتصور الامر المتصور ا

كثيرًا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات
التصورية والتصديقية وتماثلهما اى فى تصور
من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل سببا
يقتضى بسببه العقد جمعهما فى المفكرة بقوله فان العقل
تجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرتفع
بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئى حيث هو
جزئى بل يجرده عن العوارض المشخصة فى الخارج وينتزع
عنه المعنى الكلى فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن
المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما فى
المفكرة حضورا للآخر فانما قال عن التشخص فى الخارج
لان كل ما هو حاصل فى العقل فلا بد له من تشخص
عقلى ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا يدرك الجزئى بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة

الآخر

الآخر فالجسمانية كما يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا
زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما لكن ادراكه الكلى
بالذات والجزئى بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير
هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص
فى الخارج لا يقتضى ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا
بعوارض كلية حاصلة فى العقل مثل ان يعلم من زيد
انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على التسوية باعتبار العقل وانما يتخصص
بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان
التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولك زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو ومثل الاخوة و
الصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما فى الانسانية

فقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب
التشبيه او تضائف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن
تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول
كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر و
هذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل
امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل
كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر او كالاقل والاكثر
فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل
من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال
الاول مثال للتضائف بين الامور المعقولة والثاني مثال
للتضائف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر
لان

لان التضائف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول و
مفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين لا ترى ان تعقل
ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذوات مخلوقاته و
بالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس الى
تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والا
كثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا
العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
وان اراد ان العلية معقولة لكونهما نسبيين فالاقلية
والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي و
المراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما
في المفكرة بمعنى ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل
فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان

يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة

فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه

يسبق الى الوهم انهما من نوع واحد زيد في احدهما

عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان

داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الحال في

السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض

المثلين تجد في الجمع بينهما في المفكرة حسن

الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها

شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها

في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع

واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف

العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما

اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على

ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما

تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان

على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض

في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق

ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان

هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم

مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان

له من غير اباء ولا جحود مع الاقرار باللسان والكفر

عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر

انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا

وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض

والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض

متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين

ومما السواد والبياض والاولان لا يتواردان على محل اصلا
فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية
الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان
متضادين وكالاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون
مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد
فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كالجعل
نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار

اشتمالهما

اشتمالهما على الوصفين اللذين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالامرين
المتضادين فاجعل نحو السماء والارض والاول والثاني
ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار واما الفرق بينهما
فلعل الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض
جزءا مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان
لهما خارجان واما الاول والثاني وان كان الاولية و
الثانوية جزءين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين
اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان المعتبر في بعض الثاني
مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله
فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة
التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين

لهما الا ويحضر الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا

بالبال مع الضد من المغايرات التي ليستا ضدا ولذلك فانه

قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا

السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم فانه

فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر فليس عنده

ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي

ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال

اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث ذاته

غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية

الى ذلك فان جميع الاسباب اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة

ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا

ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في

خيال

خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة

لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تنطبع قط

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان

معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا

سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب

انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين

الاسباب مما يفوته الحصر وههنا امثلة وحكايات

ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد

بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما

يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا

بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني

التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من

الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني

معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان
السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من
الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي فان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض
جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضائفه معه ايضا معنى جزئي
فلا تفاوت بين التماثل والتضائف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت
جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال و
ظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال الا انه

من المعاني

من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تفريق كلام المفتاح مشعر بانه
يكتفي في صحة العطف بوجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر
عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا يعترف
بامتناع نحو خفي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان
الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي
في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام و
ما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وانكان الخبران متحدين فعلم منه

ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصرح
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيّره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين
واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله التخالف ان يكون بين تصوريهما
تضاد في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس
السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما
وكذا التفاوت انما هو بين نفس الصور فيجب ان
يريد بتصوريهما متصوريهما حتى يكون له وجه صحة
واما ما يقال من انه اراد بالشيئين جملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو
غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على

ان ذلك سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه بل باباه في التصور معرفا كما لا يخفى
على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقيق المجوزات
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي و
المضارعة الا لمانع كان يكونا شرطيتين مثلا اذا
اريد مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احداهما
والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو
وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد
قام وعمرو قعد ونحو ذلك الا لمانع اذا قصد بقوله
وكذا الاحتمال لكونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ

وقام مجتمعين وان يكونا فعليين بان يكون زيد وعمرو
فاعلين لقام وقعد وقد ما عليهما يعني يجبان
يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما
اسمية والاخر فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
وما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه
الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وقد اشار
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان
المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة
بان يوتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وعمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو كانت جملة عطف على الجملة
الاسمية واذا نصب يقدر الفعل فهي عطف على
الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيحا لان تكون

باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين
هو جملة زيد قام لا انها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى
اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه
في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي
على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما
التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد
او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل
قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان

جئتني اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب هو
تعقيب لباب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو
جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى
بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون
الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما
يثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة
الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة كونها بعد
والمنتقلة ولنسم دائمة او ثابتة فالجملة الحالية الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها

فلا يبحث

فلا يبحث عنها هنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال
المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا
بالتبعية والاعراب في الاسماء انما يجيء به للدلالة على
المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال
على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف ربط آخر كالواو واستدل المص على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال و
ان كانت في اللفظ فضلة تتم الكلام بدونها لكنها في المعنى
حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث
انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر
المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا اثبت
الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء وهو

يقصد بالمسند اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع
بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا وضعف
له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على
هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان
لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود به حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود و
الابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من
الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما
ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلنا الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر
فكخبر باب كان كقوله الحماسي فلما اصبح الشر فامسى وهو

عريان

عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا
وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر
ثابت كقوله تعالى وسبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم و
نحو ذلك قلنا انا ذلك مما ورد على خلاف الاصل
تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله
ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصفية كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف هذا
الاصل اذا كانت الحال جملة فانها جاز كونها جملة لا
مضمون الحال فيدل عليها [illegible] ان يكون الفصل

مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالاً من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف
على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال
غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق
عليها لما عرفت من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم
ابتداء بل تثبتها ولا تحكم ثم توصل بها الحال وتجعلها
من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة
الواقعة حالاً بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة
الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالاً عنه وكل
من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل
الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى
اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى
زيادة ارتباط فلا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة

له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط
فضلة من الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذاناً من اول
الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام و
بخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على
معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير
كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام
بدونها فظهر ان ربط الجملة التي تقع حالاً اما ان
تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي
تقع حالاً ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع
حالاً عنه فتجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة
فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوّز بعضهم عند

قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة

ظهور المناسبة على قلته ولما بين ان اي جملة يجب فيها
الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا
بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب
عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا فلا تكن محصنة
فانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدأ
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز
ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة
مع الواو وما لم يثبت هنا الحكم اعني وقوع الجملة
حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضميره ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة

بالمضارع

بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجملة وح يكون قوله وكل جملة خالية
عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة
بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد
ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو
حالا من زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان
يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل
للجملة الانشائية ومع لا يصح ان يقع حالا سواء كانت
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيها الدلالة على حصول

مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل
جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصود بالنظر في
سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية
حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد
الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية و
ذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت
فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى
نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك و

الاتحاد

الاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف
الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو
الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من
الكلام وذلك فيما كان ضد الشرط المذكور اولى با
باللزوم له فالكلام السابق الذي هو كالعوض عن
الجزاء من ذلك كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا
العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها
للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه
الجمهور وقال الجنبري انها للعطف على محذوف هو ضد
الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية و
يعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام

متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات

كقوله فانت طالق والطلاق البتة وهي لغو كالاعتراض

فيها وحاشاك فانها قد تجيء بعد تمام الكلام كقوله

صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر و

الا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة

التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية

او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها ماضيا او

مضارعا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي

فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها

يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما

فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت

فعلية والفعل مضارع مثبتا امتنع دخولها اي دخول

الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر

اي لا

روي ان الرشيد وجه الى ابي يوسف ... ان في هذا الكلام يقع الطلاق لزم واحدا ففكر ابو يوسف في نفسه وقال ان هذا مبني على قواعد النحو ولعلي اخطأ فيها فذهب الى الكسائي وسأل فقال ان رفعت عزيمة ونصبت ثلثا يقع الطلاق ثلاثا وان نصبت عزيمة ورفعت ثلث يقع الطلاق واحدة فكتب الجواب الى الرشيد ووجه وقوع الطلاق الثلث على التقدير الاول هو ان قوله والطلاق عزيمة جملة معترضة وقوله ثلث متعلق بقوله طالق وعلى التقدير الثاني يكون والطلاق ثلث جملة وعزيمة متعلق بهذه الجملة ولا يكون الطلاق مقيدا بالثلث حتى يقع ذلك فتأمل مولانا احمد بن مولانا سليمان قدس سرهما

اي لا نعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل

في الحال هو الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب

وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي

المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة

التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم

بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال

المنتقلة مقارن وذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا

له يعني للعامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع

مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا

معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل

على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا

له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد

اما الحصول اي ما دلالته على حصول صفة غير ثابتة

مقارنة لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه دخول
الواو كما يمتنع في المفرد اما الحصول اي ما دلالته
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً مثبتاً فالفعل
تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل
على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعاً والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في
الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو
مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقدر تحقق
اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا
لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد
يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا

فالمضارع

فالمضارع لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان
المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في
النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي عبد
الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم قلما خشيت
اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا
اي وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول
الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني
رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
وا[illegible] وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم
ضرورة وقال عبد القاهر وهي اي الواو فيهما اي في

قوله اضحك وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى
قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى
الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت وقد رهنت عدل
من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية و
معناها ان تفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع
في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني يعني مررت هنا اذا كان الفعل في الجملة
الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير
ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون

الواو

الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعانّ بالتشديد النون
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما
مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال
كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي امران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث
هو منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان
جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية
بما ولا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة
الحالية ان لا تخلو عن حرف الاستقبال كالسين ولن
وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال متنافيان
وان تباينتا تحقيقا لان لفظ مركب في قولنا يجي زيد

عنا يكب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل
للاستقبال لأن الأمر ليس في زمان التكلم لكنهم استبعدوا
تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال للتناقض بين
الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة أن المنفي
بلفظ ما يجب أن يكون بدون الواو لأن المضارع المجرد
يصلح للحال فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على
الحال وهو ما وجوابه أن فوات الدلالة على الحصول يكفي
فلذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع أفادة
من دمي وتوعدني وكنت وما ينهنهني الوعيد أن
كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة
الأمر الثاني أعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير لكان

الفعل في الجملة ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى أنى
يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى
أو جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما
هو ماض لفظا وأما الماضي معنى فيعني به المضارع
المنفي بلم أو لما فإن كلا منهما يقلب معنى المضارع إلى
الماضي وأشار إلى أمثلة ذلك بقوله وقوله تعالى أنى
يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم وأهمل تعالى المنفي بلما مجردا عن الواو لأنه
لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم أشار إلى
سبب جواز الأمرين في الماضي منفيا كان أو مثبتا بقوله
أما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير

ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا الملخص
لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط
في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان
قد يقرب الماضي من الحال وفيه هنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها
لحصول مضمون العامل لا الزمان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متغايرين كما اذا كانا
مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي
سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء
زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هنا المقارنة للحال الذي هو زمان التكلم لوجب
المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولك

يجي

يجيء الامير غدا والجنائب بين يديه لعدم المقارنة
للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما
يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر
الى عامله فلفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط وان كان
شبهتان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي
الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحال فرق
فالواجب تقييده في السنة الماضية وقد ركب كما ذكر في اشتراط
خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال لفظا ان تصدير
الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا
ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله
بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر سورة
الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري اصدق في مرية وقد
امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يحسن

يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة انما يجب ان يكون
حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان
حقيقة ومن هنا يظهر بطلان ما في السخاوي من انك
اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا لان
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع
في الكتابة ثم انقضت ويجوز ان يكون وقد مضى منها جزء
الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انفصال جزء منها مع
بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز
فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه
ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان
فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي
فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة

فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع
الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما
ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار
اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه بعد زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به
نحو ما المنفي او ان الاصل فيه الاستمرار لما لا دلالة عليها اي على
المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على
انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس
ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
الاستمرار فيه ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
صدق بوقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي
واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزائه

الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المنفيان بزمان واحد من الازمنة الثلثة في طرفي
نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الحال
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات
بجزء مطلقا او [illegible] وقصدوا في النفي الاستغراق
ان استمرار الفعل له عدد اقل من استمرار الترك ولهذا
كان النفي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي
دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي
تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب [illegible] الوجود
الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم

فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء
سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم فالحاصل ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود
يتجدد فيه بل لا يفتقر الى انتفاء علة الوجود وههنا سؤال
من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود
وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما اذا كان
فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية واما اذا كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر
في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه

ما انشاه على ان البناء مصدر بمعنى المفعول كان نحو
اى المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم
دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور
الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله
اندادا وانتم تعلمون اى انتم من اهل العلم والمعرفة او انتم
تعلمون ما بينهما من التفاوت حتى ذهب كثير من
النحاة الى ان تجرد الاسمية عن ضمير ذى الحال وجبت الواو
سواء كان خبره فعلا نحو جاءنى زيد وهو يسرع او اسما
نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها
الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتضم اليه فى الاثبات و
تقدر بتقدير المفرد فى انه لا يستانف لها الاثبات وهذا
مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة

اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع
فى صلة المجىء وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا
تكون حتى تقصد استيناف الخبر وتضمه اليه فى الاثبات
لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر
عنه بانه يسرع ولولا انك تركت المبتدأ بعينه وجعلته
فى البين يجرى مجراه ان تقول جاءنى زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ
للمسرع اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجىء
الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشىء الخارج عن قياسه واصله بضرب من
التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى
مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا فى طريقه الذى
جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تساله وجدته حاضره

قوله

الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى
من قولك وجد شيء حاضر لها اي حاضرة عنده الجود
والكرم وتنزيل الشيء منزلة عين ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح
منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع
او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او هو مسرع ونحو
جاءني وهو يسرع او وهو مسرع وقال ايضا في موضع
آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج
التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو
لابس التاج فان المعنى على استيناف الكلام وابتداء
الاثبات فانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو

كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها
عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد و
بهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال
قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك
جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني
زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاديهما ابليس و
يعاديانه وتنزله منزلة المفرد وهنا بخلاف جاءني
زيد وهو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فقال الحكم بتخبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة

جاءني زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل
احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك
قلت جاءني زيد بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان
المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال فلهذا احتيج الى ما يربط
الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق
وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها
مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها
بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من شانها
ان ترتبط بنفسها والجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة
الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه
والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين

يديه

يديه او سيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه
ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف
حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو
قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم
خرجت منهم وفارقتهم مصاحبا للبازي الذي
هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير
منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل
حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم
في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا
مع قد وفي كلام بعضهم ان المختار تقديره باسم الفاعل

لرجوعها الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك
الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله وان اصبح اسرى اليك ودونه من الارض موماة
وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه يوجب
التقدير بلا امتناع مجيئها بالواو هنا كالامر وفيه نظر لانه
كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالوجه
ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت لانا لا نسلم ان جواز
التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون
المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اخبر
تقديرنا بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه
سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء وان

الظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
ابي لنا به رجل واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية
مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردا بتقدير
اسم الفاعل والاول ان مما يجوز فيه ترك الواو والآخر
مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا
اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب
لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس على
كتفه سيف وما اهكذا من قرينة الاول كذا بمعلوم
من كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو
في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل
بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كأنما بني حوالي الاسود الحوارد
من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت

حالاً لمفعول تبصرني ولولا دخول كأنّ عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وبقوله حالي اي في كأني وجاني
حال من يائي لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن
الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفرد حال كقوله اني ابن المروى كالله يبقيك لنا سالماً
برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال عقيب قوله
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو ولكن لا اعني
الجملة وسالما يجوز ان يكون من الاحوال المترادفة
وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف
في يبقيك ههنا ويجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي
يشتمل عليه الحال السابقة مثلا ان يجعل قوله برداك
تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم كان

المبتدأ

المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو لانه لو كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتداء نحو قوله تعالى قا
هبطوا بعضكم لبعض عدوّ او خبراً نحو وجدته حاضراه
الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو لكون الربط
في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والاضو
ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره البيت
الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي
يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر
الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن
ان ينص على التعيين والتحقيق ان الايجاز بهذا المقدار

القدر

من الكلام ايجازا وبذلك اطنابا اذ رب كلام يكون موجزا
بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن البناء على تحقيق
التحديد بان هذا ايجاز وذلك اطناب قال البناء على امر
عرفي اى كلا بل البناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
اى كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات
والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط
في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم
ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق
قال الايجاز اداء المقصود باقل من عبارات المتعارف والاطناب
اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه
تارة الى ما سبق اى كون عبارة المتعارف اكثر منه

تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام
الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام
بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف
به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى
المقام كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام
بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل
من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر
المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من

قوله

عبارات المتعارف ومن مقتضى ظاهر المقام جميعا كما اذا قيل
رب قد تجوز بحذف حرف النداء والاضافة ويصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم يحذف
المبتدأ فانا اقل من عبارات متعارف وهو هنا نعم وليس
اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف
المسند اليه كما مر ويصدق الثاني بدون الاول كما في قوله
تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين
المعنيين في الاطناب ايض لكنه تركه لانسباق الذهن اليه
لما ذكر المص في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايض عموم
من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
بالمعنى الاول فليتأمل وقد يتوهم من كلام السكاكي ان
الفرق بين الايجاز وبين الاختصار هو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى

قوله

مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق
الاختصار يعني كونه اقل من المتعارف ايض فقد لو قيل الايجاز
اخص باصطلاح لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى
مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كونه
النسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا
من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما
واجيب بان المراد بعسر تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق
ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب
على ما هو معناه الضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين
معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسيرهما ثم البناء
على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا

ويجعلون ان المذكور المراد منه اكثر مع جهلهم بالالفاظ
قوالب المعاني وبالقدرة على تادية المعاني بعبارات
مختلفة في الطول والقصر والتصرف في التركيب
مناسبة للمقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون
بين البلغاء والجهال فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم
من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية يدل
بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معدوم بين البلغاء
وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما
جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي اوسط
البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما
شرحه من ذلك في الابواب السابقة فلا وذا الى الجهال
فالاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن

بكلام ابسط من الكلام المذكور رقى في الجهالة لانه لا يعرف
كيفية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى
يقاس عليه ان يسال اما ان لا يسمع منه عطف على اغنائه
مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك
العطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص وكان
المص رح نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير
تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك
بل كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية

قال بعض الفضلاء ههنا ابحاث الاول انه ان اراد بالمقبول اما المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط

المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان
يكون ناقصا عنه او زايدا وان نقص اما ان يكون وافيا
به اولا وان زاد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة
طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد
عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر اصل
المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به و
الاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفائدة واحترز
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل
المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن
عاش كدا اي مكدودا متعبا اي الناعم

في ظلال

في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم
في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل
ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد
اشتهر في العرف ان العيش المنغص لا يعد عيشا الناعم
انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في
عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلاء المتحيرين في امورهم واشار باللطف وجراى ان
العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان
العيش الشاق لا يكون الا عيش العقلاء حتى انه لو ذكر
الناعم في ظلال النوك والشاق في ظلال العقل كان كالتكرار ينبه على ذلك لفظ
الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون
اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ

العاقل

الزائد متعينًا نحو قول عدي بن زيد يذكر غدر الزباء
بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى
قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا
فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان
عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى
لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة
بحيث يكون الزائد غير متعين وهو قسمان لان ذلك الزائد
اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد
كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا
فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا
لقاء شعوب بمعنى اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة

والعطاء

والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت
وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان
الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل
وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء
العمر هان عليه الصبر على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل
بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره
وبهذا يظهر ان في صبر ايوب ومن ابتلي بعمر نوح
بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل
المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله افضل واما اذا
تيقن بالموت فيهان عليه بذله ولهذا قيل فكل ان اكلت
واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل فما يقال ان
المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من

لانطلاق لفظا الندى ولالة على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس لأن عدم التحرز عن الامور التي من شانها
الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره
الامام ابن جنى وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه
من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن
النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير
فضل فلا يكون الندى حشوا مفسدا وعن المفسد كقوله
اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول
زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني و
سمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا من
الحشو لو وقع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم
فكذا امثال ذلك قلنا انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما

وكتبته

نقول

تقول لمن ينكر معرفة ما كتبته يا هذا انا كتبته بيميني
هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه
قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا
معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا تدل على معان
وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم
ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير
ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم
والمساواة قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو قوله تعالى
ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب
ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان
المنتأى هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنه واسع
اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله فالمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب

قصارا الى اقصى الارض لسعة ملكه فطول يده ولان له
في جميع الآفاق مطيعاً لاوامره يبرق الهدايا اليه فان قيل
كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه
وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازاً لا مساواة
قلنا اعتبار ذلك لتمام اللفظ ورعاية للقواعد النحوية من
غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
لكان اطناباً بل ربما يكون تطويلاً وبالجملة كون لفظ
الآية والبيت ناقصاً عن اصل المراد ممنوع على انه قد
صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالاً
لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو
ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه
متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً الى ان لا يقدم على القتل

فارتفع

فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف
فيه فان قلت حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت
لان متعلق الظرف مسدده فوجب تركه لعدم احتياج تأدية
اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلاً فالاصح ان ليس فيه
حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقديره بالفعل انما هو مجرد
[illegible] اللفظ وهو [illegible] ان [illegible] الاهمال يتعلق
بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة
على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل لقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظره من قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم
في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة
لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائداً على معنى

بقلة

قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد

عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل

انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة

لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص

على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل

على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم

لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة

بواحد والمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو

القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم يعني

لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة

للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن

القتل لموقع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل

فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل و

سلم

وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله تعالى

ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص

مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي

هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق

لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى

له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن

التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل و

التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام فيكون

ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من

هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا

التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه

ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر و

هذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن

فى دفة الحجز على الصبر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون
كل من اللفظين بمعنى آخر تا استغنائه اى وباستقلاله بقوله
ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف
قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اى وبا اشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة وتجرا ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان
القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا
للحيوة وبسلامتهم عن تعالى الاسباب الخفيفة التى
تنقص سلامة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما
يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر
وهو ان الشىء ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة
محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص

سياق الحذف وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر
فى مثله محل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شىء والمحذوف
اما جزء جملة يعنى الجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به
ولا يكون مستقلا اعرابا كان او فضلة مفردا كان او
جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسال القرية اى
اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة
وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن
رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها
فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من
المجرور بمن او بفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقول

ما في القرآن دون هذا وفي عين نادر لا سيما اذا لم يضف
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جاء هنا علم وحذف
الشعين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم قديد ولا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره
فاذا جعل الجملة علما فهو محكي في حكم المفرد في اللفظ
وعد سما او صفة نحو كان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يودي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة
دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الاشتغال او جواب

شرط وحذف اما للجزء الاخير نحو واذا قيل لهم اتقوا
ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف
على قوله للجزء الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على ان جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده
الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك و
سكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا
يتراكم لو نص على ضرب من العذاب و
كذلك اذا قال الشيخ اذا رايتني ثبا وسكت جازت الفكاهة

الشيخ

لما لم يحتمل به لو اتى بالجواب مثال لهما اى لمثال الحذف
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على
النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله
جوابا للشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة
وكالحال نحو ابن الكرام بنين اى منا بالمستثنى نحو زيد
جانى ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذا الحى وجهه للصمد
ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر
وليال عشر وجواب لما نحو قوله تعالى فلما اسلما وتله
للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو قوله لا يستوى

منكم

منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من
بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تعالى اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او كجملة
عطف على الجزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو
ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى
الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم
اى فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب
بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه
بها جملة محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اى
فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعالى ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط كقوله تعالى فالله

هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي وذلك في
مثل قوله فانفجرت فسمي بذلك فصيحة وظاهر كلام الكشاف
ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان
يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس
وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها
قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرهما اي غير السبب والمسبب نحو نعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدا او الخبر
في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف وقد يكون اكثر
اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله
فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف وقد بيت السقطرين
لشهد البارق المفاني ببغداد وهنا ما لبث وما لي طريق

فاخذت

فاخذت اسكنها وسي لا تسكني ثم اعاودها فتلقفني
الى ان غضبنا العجب من كثرة معاودتي وشدة صداقتها
والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما
مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله
متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد
له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي
على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية بالافعال دون الاعيان فلا بد
من محذوف والمقصود الاظهر تناولها وتقديرا لتناول
اولى من تقدير الاكل منه ليشمل شرب البانها فانهم

دل على ان المحذوف التناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشيا

ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان الدليل
بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان
يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف
نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على
امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
باشتمال الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل
على تعيين الامر او العذاب كليهما بل ومنها ان يدل العقل
عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه
فان العقل دل على ان في قوله تعالى فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام
على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تعالى
تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب

والمراودة

والمراودة والعادة دلت على الثاني اي المراودة لان
الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه
اي لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان
يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة
تعيين المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة
على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد
من فعل يتعلق هو به على ما تمهد به القوانين النحوية
فيدل على تعيينها الشروع في الفعل نحو بسم الله
فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند
الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع
في القيام والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكل فعل كذا م
يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف

اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اى اعرست فانه كون هذا الكلام مقارنا للاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة
والرفاء الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب
ارفؤه اذا اصلحته وهو من رفأ الاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس
عليه من ان الشى اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها
من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه الم مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم
فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه

تشوق

تشوقت النفس الى العلم به فتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم قال الشاعر
لا تنكر الشكر لكن بشريان وما يلحق بذلك ما فى قوله
تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام
الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء
من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث
يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب
المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع منه الغيث وبدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى
فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشىء ما له اى للطالب

آخر
غرة الداعى ويوم المهرجان

وتصديري بغيره تفسيره اي تفسير ذلك الشي ويتضح
وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض
الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشي المبين
وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد
القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء
محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل
اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي

ووجه

ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من
الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد و
الى الايجاز من وجه حيث حذف المبتداء الذي هو
ضمير الاستيناف او ايهام الجمع بين المتنافيين
اي الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا
شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة
المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها
تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان
حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شي واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن
الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في

عجز الكلام بمثنى معتبر باسمين ثانيهما معطوف على
الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو قيل لا اخصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق
ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف
فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
باسمين بمنزلة لف القطن بعد ندفه واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف والابدال وقوله واما باطنابا لم يحصد
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه

لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه
والتصريح بوجوده لك قد يكون في مفرد نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او
الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد
وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن
المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد

الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله
كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
يكون الدنيا جميع همته ولا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار بالتخويف ليتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول
لقاء الله تعالى وفي تكريره تأكيد للردع والانذار
وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك
ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك
الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا كان الاول بلفظ نحو والله ثم والله وكقوله تعالى

وما ادريك

وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا
متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة
مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان
منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد
بسبب طول في الكلام وهذا التكرير يكون مجردا عن
رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من
بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم

الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد انني خطيبها وقد

يكون مع بابه كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون

بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم

بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله

لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني

واشار بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف

في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى

بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء

في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي

الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان

قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف

بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة

للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي

قول

قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا

اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب فبعيون

الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه

سواد وبياض يشبه به العيون لكنه اتى بقوله لم

يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير

مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي و

البقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا

بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض

بعد ما ماتا والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت

العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وقيل

تبيين بطلان ما قيل ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم

في المفاوز حتى الفت الوحوش برحالهم واخبيتهم فيما

كدفع توهم غير المقصود كما في بيت اسقط فسقيا بكا

من فيه مثل خاتم من الذهب لم يهشم بتقبيله خاتماً

لما جعل الفم كاساً ضيقاً مثل خاتم من الذهب وكان

الكاس غالباً مما يجتمع فيه كل احد من المجلس حتى كان

يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك منكم فكيف

غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص

بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها

ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين

اتبعوا من لا يسألكم اجراً وهم مهتدون فان قوله وهم

مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة

لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا

تخسرون معهم شيئاً من دنياكم وتربحون صحة دينكم

فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما التذييل وهو تعقيب

الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى

للتوكيد

للتوكيد على التعقيب فالتذييل اعم من التكميل بمعناها

لا اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام

وغيره واخص منه من جهة ان الايغال وقد يكون

بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان

ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة

المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا

وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى

وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقاً بما

قبله واخص ذلك على الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء

لكل مكافاة تستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في

معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله

جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي

الا الكفور بمعنى وهل نعاقب الا الكفور فعلى هذا يكون

من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب أخرج
مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو
الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس
ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من
الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب
الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم
للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين
المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين
ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما

ثم حسن نظرا الى شدة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون
لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق
في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا
لعمومه لوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في
لست هنا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه
لم تلمه على شعث اي تفرق وذميم خصال يقال لم
الله شعثه اي اصلح الله ما تفرق من اموره اي الرجال
المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دال
بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال

واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه التوقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي كقول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل فسقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم

فاتى

فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجز فازال هذا الوهم بالاصلاح وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن شيئا واما اصطلاح الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله

وهو انه غير حليم حين لايكون الحلم زينا لاهله

فان من لا يكون حليمًا حين لا يحسن الحلم
يكون مهيبًا في عين العدو ولا محالة فيكون هذا
تذييلًا للتاكيد المفهوم لا تكميلًا كما زعم بعض الناس
وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليمًا حين لا
يحسن الحلم يكون مهيبًا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال
ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل ~~وذلك للمصراع الثاني~~
تكميل وذلك لان كونه حليمًا في حال يحسن فيه الحلم
يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبًا لما به من الشفقة
وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه
مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم

بحيث

بحيث مهابته في ضمير فكيف في غير تلك الحالة او
لاثبات التقييد وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف
المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير
لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن
فيه لانه لتأدية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلًا ذكر ليلًا مع
ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل
وانه اسري في بعض الليل قائما بالاعتراض وهو
ان يؤتى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل

جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد
باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او
تاكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك كالتنزيه في قوله
تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
في اثناء الكلام لان قوله ولهم يشتهون عطف على
قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه وتقديسه عما
ينسبون والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول
عوف بن محلم الشيباني اليس الدعاء في قوله
اي كالدعاء في قوله يشكر كثيرة وضعفان الثمانين
قد بلغتها فقد احوجت سمعي الى ترجمان اي مترجم كلام
الا فصح بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة

وكلمة

ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراض لا محل لها من الاعراب كما لا محل لنا ما هو الحق
جيئة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلت
عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في
قوله الله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه
اعتراض بين قوله اني وضعتها وقوله اني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله اتخذتم
العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير
موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه
في قوله اي كالتنبيه في قول شاعر قاصد فقام المنبه

ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة
وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البتة وان
وقع فيه تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والفاء
اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء وهو
الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة
ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث
امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث

لان

لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فأتوهن من حيث يأتي منه هذا الغرض والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما
نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا
وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة
خصوصا وتذكيرا بحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
مع الاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا

وفصله بصفوان فتكاركمنه فان كون هجر الحبيب مطلقا

للحبيب امر غريب فبين سببه بان في ايا بين لحقوق القوم

قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ماذكر من

دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام

خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين

بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا

افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض حيث

لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون

الاعتراض في اخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها

وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند

هولاء ان يوتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين

متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها

من الاعراب لنكتة لاتهم لا يخالفوا الاولين الا في جوازه

كون

كون النكتة دفع الايهام وجوز ان لا يليها جملة متصلة

بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور

التكميل وهو ان يكون بوقوع جملة لا محل لها من الاعراب

كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا

حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف

قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم

قال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم و

كلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون

لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر به تفسير التذييل

بجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب

يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر به

تفسير تعقيب جملة اخرى مشتملة على معناها بمعربه

باعرابه بل لا محل منها او تاكيدا انها او يكون الغرض منها تاكيد

الا ولى الايهام الا ان يق انه اعتمد في هذا الاشتراط على
والاعتراض بهذا التفسير بان التتميم لانه انما يكون
بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب و بعضهم كونه اي
جوزنا الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة
فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة مافيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل
وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين
معنى وتقرير كلامه على ماذكرنا ظاهر واما على ماذكره
فلا يضح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان
يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا
تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من

التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام
او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في
احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل
او اكثر فقيد لخلل لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند
هولاء ان لا يكون له محل من الاعراب اولا يشترط ذلك
لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام
من الاعراب فلم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه
يشمل من التكميل ما كان واقعا في احدهما الموقعين سواء
كان له محل من الاعراب اولا يكون اللهم الا ان يقال الاعتراض
اذا كان جملة يشترط عندهم الا ان لا يكون لها محل من الا
جملة كان
واما قوله او اقل من جملة او اكثر منها فلان مما هو اقل من

الجملة لا بد من ان يكون لها اعراب ففي الجملة كلامه
لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى لاطناب يكون اما
بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله
ويؤمنون به اظهار شرف الايمان حاثه يتحلى بحملة
العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا
الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر يعرف بالتامل فيها
ومن الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قولهم
رايته بعيني وقوله تعالى ذلك قولهم بافواههم و
نحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد

اتى

اتى فيه بفضلة لنكتة سوى التاكيد والدلالة على ان هذا
قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله
فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم
الاباحة فان الواو تجيء للاباحة نحو جالس الحسن وابن
سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني
الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر
لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان سياق الآية مساق
لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة و
ذكره دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر

لانه ايضاً من قبيل التكميل ونفي الاعتراض عنه من يجوز
كون النكتة فيه دفع الايهام ثم اعلم انه كما يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصاً عما يساوي اصل
المراد او زائداً عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي
قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر
سؤدد اي سيادة ولو برزت في زي عذراء ناهد
التي الهيئة العذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر ولست بنظار الى جانب
الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالعلياء اعلى المراتب
والفقر الحزن يعني ان السيادة مع التعب والمشقة
احب اليه من الراحة فلا يعتز بنفسه بضعفه الطيبة الى الغنى

فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له
في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازاً بالتفسير السابق
وان يكون مساوياً وان يكون اطناباً وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما
يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد و
تغييره من قول غيرنا واحد لا يقدر على الاعتراض علينا
انفيا ذا الهوا الوا فيندا ونحو بنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى
البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل و
البيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايضاً والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه

تم بنو انـ الحاج محمد ابن
حاجي عمر في خدمت مو
لانا سيد احمد صاحب مد الله
عمره وفق له

نحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي وآله ونسأله
التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وكرمه وجوده
الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج
اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة
الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او
نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف
علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد ايراد كلها ولا
ينقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكر القوم
ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال
واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما
سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها

على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته
بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف
من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق
مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق مختلفة
بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض لم يكن ذلك
من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق
مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل
ان يورده بالالفاظ المترادفة مثلا لم يكن ذلك من علم
البيان ولا احتياج الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه
ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة

ببعضها الوضع فلا حاجة الى ذكر الخارج والتفسير المذكور

المذكور للمعنى الواحد يخرج منه الاقتدار على التعبير

عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر

والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح محال بالنظر

في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم

البيان بما ذكر ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى

الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل

التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح

والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود

منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم

بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان

لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط

والعقود والنصب والاشارات وكدلالة الاثر على المؤثر

كالدخان

كالدخان على النار وأضاف الدلالة الى اللفظ احترازا

عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما

يكون للوضع مدخل فيها او الطبعية لان دلالة اللفظ اما

ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها

القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن

والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع

وهي الطبيعة كدلالة اخ على الوجع فان اللافظ يقتضي

التلفظ به عند عروض الوجع له او لا يكون وهو الدلالة

العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار

على وجود اللافظ والمقصود ما تقرر هنا هي التي يكون للوضع

مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها

باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد

لغموضه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا به

ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ
عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقيد
الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة او وضعه لذلك
المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان
الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من
المبنى للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان
من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى و
ايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى
ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة
اللفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام
المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه

المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق
منها صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بان يقال مثل
ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الى آخره قولنا
اللفظ متصف بانفهام المعنى كما انه متصف بالدلالة وههنا
شك قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذ لو ثبت
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى
الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له مطابقة لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فيطابقه
المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة

على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة

ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم

حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول

اللازم والمنطقيون لا يسمون التنشق وضعية بمعنى ان للوضع

مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية

والطبيعية كما ذكرناه ويخص الاول بالمطابقة لتطابق

اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى

الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع

له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد

الكل فاعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها

دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل

تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها

دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن

بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم واعتبر

دلالته على اللازم يصدق عليها انها دلالة على تمام ما

وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من

حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم

مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريفات الدلالات

بعضها ببعض فالجواب انه يقيد تعريف الدلالات حتى يبلغ

في نهاية القيود وانما قصدنا التقسيم على وجه يشعر بالتعريف

فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته

فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام

الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته

على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته

على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه

لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية

الا انهم اختلفوا في ان الدلالة بحسب اطلاق ويراد نفسها اجمالا كما في الوضع الواضع وضعها او وضعا على ما اختاره الشريف او الدلالة العقلية بالمعنى المقابل للوضعية والطبيعية على ما اختاره السيد السند ولا يخفى على المنصف ان الثاني هو الاظهر ... فدلالة اللفظ على نفسه على الثاني كان خارجا عن المقسم وعلى الاول كان داخلا في الدلالة الوضعية الا ان يقال المتبادر من التعريف ان يكون المعنى الموضوع له مغايرا للدال بالذات فيخرج عن المقسم لان المقسم دلالة اللفظ على مغايره ٥ ميرزا جان

كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون
الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك
المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد ايضاً لم تكن تلك الارادة على
قانون الوضع لان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابداً لا يدل الا على معنى واحد وذلك المعنى ان كان تمام
الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام
وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون
تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فان تقول بكون الدلالة
موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام
فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او

اللازم

اللازم كما في المجاز صارت الدلالة عليهما مطابقة لا
تضمناً والتزاماً وعلى ما ذكر هذا القائل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد
اكثر من معنى واحد وقد صرح بان كلاً من التضمن و
الالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق
واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة واريتها الخروج بمعرف
عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم
فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد له وشرطه اي شرط الا
لتزام اللزوم الذهني مما لا بد منه وشرط اي شرط الالتزام
اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في
الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في

القرائن ولا الكنايات لنسبة الخارج الى الموضوع لكنسبة
سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
يكون ترجيحاً بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب بعرفه
عنى اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني ما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او
غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب مشعر في
اصوله بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وصرح العلامة
في شرح بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام
ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم
بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال
الا ظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل الملزوم
الا لتاخر عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك

فظاهر

الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح

الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان

المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم

رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة

الجلد لا نعومة الحرير ولينه لا نفس هذه الاشياء لكونها

اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد

وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان

عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه

بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان

بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس نحو

كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم

الحياة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني نحو العطر

وخُلُق رجل كريم فان العطر هو الطيب محسوس بالشم و

الخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة

عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان

العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك

قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد

من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول

فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو

غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف

الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة

في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا

من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس

بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل

كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه

حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك

به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع
ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي
هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا
استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر
المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى وانظر ههنا في اركانه
اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق
الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة

في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة
نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى
قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد
الطرفين واجب في التشبيه بخلاف الوجه والاداة فالطرفان
اعني المشبه والمشبه به اما حسيان اي الحسي كالخد والورد
في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن
قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي
حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد

الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى هو وجه
التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قاتل زيد
عمرًا وجاءنى زيد وعمرو ونحو ذلك فالمراد ههنا
ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان
هنا الدلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى بحيث لا يكون
على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدًا فى الحمام
ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها
ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدًا او لقينى منه
اسد على ما سيجىء فى علم البديع فان فى هذه الثلاثة
دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى مع ان شيئا منها لا
يسمى تشبيهًا فى الاصطلاح خلافًا لصاحب المفتاح
فى التجريد فانه صرح بان نحو لقيت بزيد اسدًا ولقينى
منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه فى الاصطلاح

عند المصنف

عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر
فى معنى لا على وجه الاستعارة بالكناية والتجريد و
ينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرًا
ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو
وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
لان الاستعارة التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية
فى المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر
لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقى على ما سيتحقق ان شاء الله فيدخل فيه اى فى
تفسير التشبيه الاصطلاحى ما يسمى تشبيهًا بلا خلاف
وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيهًا على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه

فذكر المشبه به واريد به المشبه وصار استعارة التي كان

اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة

فعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي

احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من

علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلنا ذكر

التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فجعل

مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلنا

لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة

واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح

مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا

هذا الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي

وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم

البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل

بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي

اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث

التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة

وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة فهو لما كان

هو اخص من مطلق التشبيه بالمعنى اللغوي اشار

اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه

سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه ينبني

عليه الاستعارة او غيره ذلك ولهذا اعاد اسمه الظاهر

المظهر دون الضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص

فالكلام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس

وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول

فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة

هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له

هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر

التقييد المعاني الافرادية لكنها لما ساعدنا الفهم في هذا القيد نقول
ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون
بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
فاذا عبرنا عن المعنى التركيبي جزء من ذلك المعنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح
دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا اداء للمعنى
الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما
تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم
اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم
ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما
وضع له فمجاز والا اي وان لم يوجد القرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب
الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من

الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة
للازم من حيث انه لازم على الملزوم والا [illegible] هو
الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا
الكلام يدل على ان هذا الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه
كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط بقرينة
على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع
اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم
في الوضع ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز
ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه

يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكيف
ما تفقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل
لطول العهد بها وقلة تكرير اللفظ على الحس والمعاني
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح و
الخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام
قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية
كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب منه قطعا عند
العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤ
انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا

يختلف

يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية
اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط
فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم
بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه
وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات
لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم
بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله

القائل او تصعد اى مال الى العلو اعلام جمع علم

الراية بالقوت نشرن على رماح من زبرجد فان

الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية

مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود

فى مادة حاضرة عند المدرك على هيئات محسوسة

مخصوصة لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام

والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر

وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو

ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل

فيه الوهمى الذى لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير

منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال

اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى الحواس المذ

كورة بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد

[illegible]

يتميز عن العقلي كما في قوله اى كالمشبه به في قول امرء

القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق

كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني

في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف

منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال

يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال بالزرقة

للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال

مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك

الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس

المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه

من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة

بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك

لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال من الحس

المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال

ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور

لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة

بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق

كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان

من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شانها

تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع

اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان او

لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها

منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اى نظام تريد

بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة

او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى متفكرة

فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور

التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته
المخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المخيلة في تصويرها بصورة
سبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان
اي ويدخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة و
يسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم
من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم و
الحبرة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
او الشهوية ما هو خير عندها وكما لكيفية الذائقة بالحلو

والملامس باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء
مرجو وكذا الالم الحسي فهذه مستندة الى الحس واما
العقلي فادراك القوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات
اليقينية فانها تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو اللذة
العقلية وقس على هذا الالم فاللذة والالم العقليان ليسا من
الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهنا
ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس
الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف

هذا

والخوف والفرح وما شاكل ذلك وجهها يشتركان فيه

اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين

فيه تحقيقا او تخييلا ولا فرق والاسد في قولنا زيد كالاسد

يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني

مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه لما انه المعنى الذي له

زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال

الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في

وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في

الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد

ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل

والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي

التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي

الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه التشبيه فيه اي التشبيه المذكور في هذا البيت هو

الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب

شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه

به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه

به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة

وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا

يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت

البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت

جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو

علم بالنور لان السنة والعلم مقابل للبدعة والجهل

كما ان النور مقابل للظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة

والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان

الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو

اتينكم بالحنيفية البيضاء لولا هو ال على خلاف ذلك اي د
تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل ما له سواد وظلام كقوله
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب
تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما هو له سواد وظلام
معناه تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيها
اي مثل تشبيه النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب اي
ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق اولا انوار اي
الازهار موتلقة بالثاني اي لامعة بين النبات الشديد
الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما
شيئا ذا بياض في شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو
تخيل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح
بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين

الابتداع

الابتداع وكان فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هي التي تلمع من بينها فظهر من وجوب اشتراك بين المشبه
والمشبه به فساد جعل اي جعل وجه التشبيه في قول القائل
النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه
رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في
الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار
منتفعا به في فهم المراد وان لم يوجد فيه لم يحصل
النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يتضرر لوقوعه في عمل
الوهم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه هو

كون استعمالهما مصلحا لها واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام
لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص
كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي
التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال
الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد
الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما
اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا
لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما
او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا
او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين

ولا محالة

ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك
الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة
فيها فالصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس
كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
يتلاقيان فيتفرقان الى العينين من الالوان والاشكال
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث
او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير فالمقدار كم متصل
قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبا
الاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك مثلا في عنده
وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون لاجزائه
حد مشترك مثلا في عنده وبه احترز عن العدد وبكونه

قال الثالث ان يكون اجزاء المفروضة ثابتة وبه احترز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة
عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في
مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركة
من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية و
الكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكأنه اراد بها
هنا المقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما
وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وكما

يتصل

يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع
الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار
الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحديب و
التقعر الداخلة تحت الشكل وغيرذلك او بالسمع عطف
على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على
سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات
الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة
والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج
المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع و
المقلوع للقالع ويختلف قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته

كما في اوتار الاغاني المحتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او
شدة التواته كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا
او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروايح ولا تحصى انواعها ولا اسماء
لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او
منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما
يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن
كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة هذه الاربعة اوائل الملموسات التي بها يتفاعل
الاجسام العنصرية فيفعل بعضها في بعض فيتولد منها المركبات

والاوليان منها فعليان لان الحرارة كيفية من شانها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والاخريان انفعاليان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانفصال و (والتفرق م)
اليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة هي كيفية
تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع
والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء وضع الاجزاء (واللين م)
وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينتقل من وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة
وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وعدم سيلانه
اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة
من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه
عائق وكل منها في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد

مع عدم التحرك كما يجده الانسان من الحجر اذا امسكه في
الجو فسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه
يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يشعر بها اي
بالمذكورات كالبذر والجفاف والتزوج والهشاشة والطافة
والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية
عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية
كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء
اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة
استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة
مزاولة المقدمات المنتجة والعلم الالعلم قد يقال على الادراك
المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد

الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو
غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة النفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهي الطبيعة وعرفت بانها ملكة تصدر عنها
صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها
الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار فيه خلاف
ان الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك او الاضافية عطف
على قوله اما حقيقية والحقيقي كما يطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا

بشيئين كالرأي الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها
ليست هيئة منتزعة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات
الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي
لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب
المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه
مطلوبا الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء
تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى و
كان هذا الابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات
المتكلمين فلينه دون الامام عبد القاهر واحاطته باسرار
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء وانه لم يرد في هذا

المقام

المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف
الموجودة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد
لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه
الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان
يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا
يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من
الواحد والمنزل منزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما
بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور
بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه

حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب مما هو عنده
الواحد ايضاً اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه
التشبيه هو المجموع المركب تعين كل واحد من الاجزاء لم
يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان
وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً او متعدداً مختلفاً
لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون
كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس
من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه لما مأخوذ
من الطرفين موجود فيهما فكلما يؤخذ من العقلي ويوجد
فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس
لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز
ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي

شيء

شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس
فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال
التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه
مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل
وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك
فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان
كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكلما
هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي
وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده
اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد
فان افراده الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالحس

ولما كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا يدرك الا بالعقل
واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون هو غير عقلي
لان المصنف رح قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما
ترى قوله والواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة وتحقيق ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب
او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما
حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي
او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي
الحسي حسيين يسقط تسعة اقسام ويبقى تسعة عشر قسما
فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء
الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس

بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات واللين للملموس من
الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر و
الجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن
الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة وهي الشجاعة
ويقال الجراء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على
الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة
بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية وتميز
فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم
الهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة
النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه
فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية

سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا
يسقط ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه
هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في
انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين
الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم
او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل
تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا
يسمى تشبيها ثم قال الا ان الامر كذلك لكنا اذا نظرنا الى الظاهر
نرى لهم موجودا كالمعدوم وشيئا كلا شيء ووجودا شبيها
بالعدم فانا لا بد لنا الا ان نعمل على هذا الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم
بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم يتوصل

الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم
فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي هذا
الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجدة بعض الامثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة و
استطالة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من
امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة
في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو
مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان
في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين

الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوريًا والمركب الحسي
من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى التركيب
والافراد هنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه
المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد
بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من
اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا وجه الشبه ضرورة ان وجه
الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد
فضلا عن الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة
مختلفة او صادقة لشيء واحد لتنتزع منها هيئة وتجعلها

مشبها

مشبها او مشبها به او وجه التشبيه وكذلك ترى صاحب
المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فح لا يخفى
عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني معنى ان لا
يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في
تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمذكور بالمعنى لان تركيب
الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد فتنتزع
منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما
وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتامل
وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه مركبا
يكون اما واحدا او واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم

الواحد لكونه اما حقيقة مثلثة واما اوصافا مقصودا
من مجموعها الى هيئة واحدة محل نظر فالمركب الحسي
اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه
الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية المُلاحي بضم
الميم عنب ابيض في حب طول وقد جاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت حين نوّرا اي تفتح نوره كذا في اساس
البلاغة يقال نوّرت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال
كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع

التضام

التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها
كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسيرا
للمقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبّر عنه
صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف رحمه الله قد جمع
بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا
والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يراد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا
التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها
وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس

من الكيفيات

الشيء والمشبه هو المنفرد حسن تفتح نوره ويجيء
ان المفرد قد يكون معناه مقيدا فانه لا يقتضي التركيب
فيهما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها
في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين وجه الشبه
ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخذ كثير
من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما يطلع عليه في
اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصل
من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حقق الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي

كواكبه

كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب و
نصب الاسياف لا يمتنع من تقديرها لا تصال لان الواو
فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت
الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما يبتنى
على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة الليل
والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة
لكان ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك
لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر
عن هيئة السقوط وقد سلكن من اعتدالها وهي تعلو

وترسب وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت للتشبيه
تفصيلاً لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر
من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب
واختلاف الايدي فيها للضرب اضطراباً شديداً وحركات
بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالاً
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والا
انخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى
وتتداخل ويصدم بعضها بعضاً ثم ان اشكال السيوف مستطيلة
فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
فان الكواكب اذا تهاوت واختلفت جهات حركاتها وكان
لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم اخذها بالتهاوي يستطيل
اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة
هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معنى

انه ليس عطفاً على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى
الاثنان لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولك
زيد ضارب عمراً وبكراً ان بكراً في حكم الصلة للمصدر وليس
المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الفهم و
المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد و
الاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من
نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة
مخروطية والمشبه به مركب وعكسه كما يجي في تشبيه
نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر ويجي لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن
بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات
التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع

عليها الحركة من الاستدارة والاستنارة وغيرهما ليتحقق

فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين

احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل

واللون فقد غيّر المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث

قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات

التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على

وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني

ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله

اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس

كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع

الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه

بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى

يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم و

والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط

الذي بدأه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب الى

الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها

ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك

المرآة اذا كانت في يد الاشل قال والوجه الثاني ان تجرد

الحركة من غيرها من الاوصاف فهنا ايضا يعني كما لا بد

في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف

فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم

الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه

الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق

التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا

مركبا فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها

لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن

المغتر فكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ
فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح
انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك
في الحالين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين
في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه
ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة
المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام
معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب

يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي
المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق
من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول
من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب
في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص
وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك
صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعلل
بسبب وهو اللوثة والكسل فيه الى الجهات الثلاث فلعلق
بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه

من قريب التأويل لانها يقع في نفس الرائي للمطلوب
لكونه امرا حسيا والمركب العقلي من وجه الشبه كمنفعة
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو
الكتاب لانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي
للحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا
مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار
جاهل فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من
متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع
وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما
عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق
الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح هنا شيء من هذين الوجهين

فحكى

وحكى ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس
ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم وتعرضت فحذف الجار واوصل
الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت
فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات
السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاشى ثم تفرقها و
انكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار
ان يكون وجه الشبه المقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر
الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارات وجوده ثم يفوته فيبقى
بحسرة وزيادة الترح ثم الباء في قوله باتصال ليست هي

التي يدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين
الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بالرجي
مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل
فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة
كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصفا المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما
لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت تشبيه
ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء الاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد
الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو
ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء

في الصفاء

في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا
يكدر ثم يصفو لا لافادة تم الترتيب المقتضي ربط
احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقله
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس
من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا
ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا
بالامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف
بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل
الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب
ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم
يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر

وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما

فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي

او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة

في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر و

كمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي

المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب

والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن

الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه و

اشتهاره الذي هو العقلي في تشبيه انسان بالشمس و

اعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال

بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالشبه

بالسكون وعند التحقيق المراد هنا هو التشابه اعني

وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه

اي في التضاد

اي في التضاد فان كلا منهما يضاد الاخر ثم ينزل التضاد

منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة

وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم

اي تخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد

وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح

والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المكان فان كان

الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى

استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح

المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام

الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال

للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك هو التلميح

بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع والتمليح

في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال

الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني عن ابي انس وعيد

مثل لغيظ الضحاك جسمي ان قايل هذه الابيات

قد قصد بها الهزو والتمليح فان قلت ظاهر قوله لا

لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان

والاسد هو التضاد باعتبار وصف الجبن والجراة و

كذا بين البخيل والحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم لانا اذا

قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما

يضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شي

وايضا فحينئذ لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب

بل لا معنى له قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان

هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه التشبيه

لم يمكن لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية

بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراة هو حاتم في

الجود

الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراة و

الجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراة

والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في

الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في

قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح

او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداة

اداة التشبيه الكاف وكان وقال الزجاج انه للتشبيه

اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان

مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر في المعنى هو المشبه

والشي لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا

على حذف الموصوف اي كانك شخص قايم لكن لما حذف

الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه نحو كانك فعلت

كما في قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر

من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام
المولدين ومثل وما في معناه كشبه وما يشتق من المماثلة
والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في
نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكزيد
الاسد وكقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
فان المشبه به هو المستوقد اي حاله وقصته العجيبة
الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي
صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لابد

لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه
على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد
ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك
من قبيل ما ولي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه
اذا كان المشبه به مفردا مقيدا فهو من قبيل ما ولي المشبه
به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى
ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل
ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان
ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم

لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف

اي زمان خفوق فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصار الله مقدر بلى الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المومنين انصارا بقول عيسى للحواريين من
انصاري الى الله فقول صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله وانما المراد كونوا انصار الله وبين قول عيسى
للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله
مثل كون الحواريين انصارا توهم بعضهم من ظاهر
قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول
مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المومنين بدل
الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل
كون المومنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض

بان

بان الاية حينئذ لا يكون نظير القوله تعالى او كصيب
من السماء وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له و
هذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر
التشبيه بين كون المومنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المومنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصارا وقت قول عيسى كما هو صريح
في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما
في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره
الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول
وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه كون المومنين انصار
الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين
انصارا على ما يفهم ضمنا ويتلزم من قولهم نحن انصار الله
والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصارا على انها

وبين قول عيسى كما هو صريح ان المشبه كون المومنين انصار الله

ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح
لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل ان المراد بالحواريين في قوله وقع التشبيه
بين كون الحواريين مع المؤمنين لانهم حواريو محمد عليه
الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخالصته ولذلك
اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه وذلك
اذا كان المشبه به مركبا كالذي عبر عنه بمفرد وما يليه وانما قلنا
ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة
العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حالها في نضرتها

وخلاصته

حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه

تقديره

وبهجتها

وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال
النبات الحاصل من الماء الذي يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان
قلت لم لا يعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل
ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله
او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي
ان يصار اليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر
من قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها
من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب
لا في انواع الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام سواء
ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى
الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الماء
في سورة يونس

وما يتعقبها

المنتزعة

الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره فما هو بين من في هذا قول لبيد وما
الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم
في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار
فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه
فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير
ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان
المشبه به ليس ذوات ذوي صيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على
تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة
الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير

فتقدير

فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير
ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف
عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد
ظهر بما ذكرنا ان من حق الكاف ان تقدر في قوله كما انزلناه
من ان المشبه به الذي يلي الكاف يكون ملفوظا او مقدرا
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكونه محذوفا وفاقد فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل
ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في
علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت
او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في
الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار
بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك
ويخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر لقطع

بانه لادلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه
علمنا بان اسدًا لا يمكن حمله على زيد تحقيقًا وانه انما يكون
على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما
في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من
القرب والبعد لكان اصوب والغرض اي من التشبيه في
الاغلب يعود الى المشبه وهو اي العائد الى المشبه بيان
امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك
في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما
في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كا
كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل

الخاصة

الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج
لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك
الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه
من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنًا
وان لم يدل عليه صريحًا لان المعنى ان تفق الانام مع
انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض
دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها ففي ذلك تشبيه
بحال المسك وليسم مثل هذا تشبيهًا ضمنيًا او مكنيًا تشبيهًا
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه
على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان
الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال

اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه

المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في
تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة — اي تشبيهه
السواد او تقريره كما مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في
تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء
فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجد في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه — الفكر
بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا
يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كا
كاطول ما يكون او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس
ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا
واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم
كاقصر ما يكون او كلمح البصر او كانه ساعة لا تجد فيه

ما تجد

ما تجد في قولهم اياهم كاباهيم القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن
ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله
عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف
من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به
اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف
ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك
وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله
دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا

بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان
الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار
حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه
به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص
ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان
وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي
الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل
فالتشبيه بالزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت
لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا يقتضي لا اتمية ولا الاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي

المتزيين

المتزيين مع ان السواد ليس فيها اتم منه في وجهه ولا
هي اشهر منه بالسواد وكذا في التشويه كما في الهيئة الكائنة
بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست
في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه ازيد في هذه
الاغراض او في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
المطلوب من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم
يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان
امكانه ولا الزيادة تقريره ولا الابراز في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير
الشيء بما يساويه او التقرير بالابلغ او في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب

نقله لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى

الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته

كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي تقليل

حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور

المشبه الى المشبه مثل ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر

هكذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم

صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص و

اقوى في صورة الاطراف خاليا عن التفصيل وفيه ما

لمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وهذا

اي انسب لسياق كلامه والجملة قد ليلة لا يطابق دعوى

لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع

وجه التشبيه دعوى الا فيما يكون لزيادة التقرير بعد

لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف

ان يكون

ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او

الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي

هو الهيئة المشتركة فلا وهم حينئذ لا يبعد ان يكون مراد

السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه

اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه

لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه التشبيه

اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان

مقداره ولكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به

مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا

ان يدعو لا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا

كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير

عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد

من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه

او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد
استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي
تزيينه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي
او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابانه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرازه
المشبه في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به
نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم
فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول
ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو [illegible]
تزهي الرجل وهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها
ابن دريد زهاه يزهو بزرقتها بين الرياض على حمر

اليواقيت

اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة
باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار
في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك
موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبها لنبات غض
يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه
اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم
يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو
ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه

مشبهًا به قصدًا الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن
وهيب وبدا الصباح كان غرته هي باض جبهة الخليفة
الدهم ثم يقال لغرة الشيء لاغرة وما كرمه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح
في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند
الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملًا
في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدائح
فالضرب الثاني بيان الاهتمام به اي المشبه به الجايع وجهًا
كما لبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبهًا والاخر مشبهًا به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه

وغرة الصبح لبياضه

الذي يعود الغرض منه الى المشبه به او ادعاء كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد في وجه الشبه
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق
فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصًا في ذلك الامر والاخر زايدًا
سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين
مشبهًا ومشبهًا به احترازًا من ترجيح احد المتساويين في وجه
الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري
ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطلا
اسبلتا السماء فانه لما في الخمر للتعد ية وليست بزايدة على

ما ويم لم من عبرتي كنت اشرب لها اعتقدا لتساوي بين
الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة و
الاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة
الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك
المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء
والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من
ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد
في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى
لم يقصد ضربا من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم
يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر على الجمع
بين الشيئين في مطلق الصفة والشكل واللون او جمع

وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه
في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد
شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد
المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه
اصلا قلت ان التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز
ان يجعل المتكلم احدهما مشبها به لغرض من الاغراض
ولسبب من الاسباب من غير القصد الى الزيادة والنقصان
لكونهما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان
الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان
التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له
تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر
باعتبار الغرض فنذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق

اى م

وأشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين
اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد
الخد بالورد وكتشبيه م
وهما المفردان غير مقيدين كتشبيه كل من الرجل والمرأة
باللباس للآخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس
لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة
الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله
المشبه به م
لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى
التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدين
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان
وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو

موقوف

موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون — القيدين م
بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اى احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس
كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد — والمشبه به هو المرآة مقيدا م
بكونها فى كف الاشل وعكسه اى تشبيه المرآة فى كف الاشل
بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه
مركب بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع
البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال ان العرب تاخذ الاشياء فرادى معزولا بعضها
عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من

مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا
واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما
يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملاء القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية
كقوله وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف
بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كان المريخ
كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف

اجرام النجوم

الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب
الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو
ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي
الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيبهم من الافزاع والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب
فكما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح
من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب

من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار

ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا عضاه

مقطوع الذنب

بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فالمشبه

به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط

ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة

الجبلي انما هو المجموع المركب من الامور المتعددة

بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة

الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين

الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من نورت الشريع نورها

من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها

بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع

النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله وكانما المريخ من

والفرق

تشبه

تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه و

المشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض

لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب

فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي

وقد جعل السكاكي التشبيه في قوله كان محمر الشقيق مركبا خياليا من عدة

بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعددة

بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه المركب بالمفرد كقوله اي

قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما واجهدا في النظر

نظريكما اي بلغا اقصى نظريكما واجتهدا

يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه

الارض كيف تصور اي تتصور بحذف احدى التائين الصورة

صورة الدنيا

حسنا فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد

شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة

جمع ربوة وهي المكان المرتفع

فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمرا اي ليل ذو قمر

شبه النهار المشمس الذي اختلطت به ازهار الربوات فنقص

بالخضرة لما ارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد

بالليل المقمر والمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا

من تسامح وايضاً تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين

وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يوتى على

طريق العطف او غيره بالمشبهين اولاً ثم بالمشبه بهما كقول امرء

القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير

رطباً بعضها ويابساً بعضها لدى وكرها العناب والحشف

هو البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب

واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما

هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ

الامام في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة من حيث

اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا ان للجمع

فيه فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يوتى بمشبه و

مشبه به

ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر

يصف النساء النشر اي في الطيب والرائحة مسك والوجوه

دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم وهو شجر

احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني

فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما

كالليالي وثغره في صفائه وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه

الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله

اي قول البحتري بات نديماً لي حتى الصباح اغيد مجدول

مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن

عن لؤلؤ منضد منظم او برد وهو حب الغمام او اقاح جمع

اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول

الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع

وعن حبب تشبيه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب

التشبيه نظر لان المشبه اعني الشعر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا لان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على
انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما انشاء الله
تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه اثني الاس ابياته تغل روحي بروح
الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني
وعهد الصبي ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير
تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار
الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه
الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف

الامثل

الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله
تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا والتشبيه في قوله تعالى كما ابرقت قوما
عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد
السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم
التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه
هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه
فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى
التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية
وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه وقال
الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور

فاذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه فقط
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل ولكن عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا
كذا كما يقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم
فاما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور
ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما
لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا
بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس عند السكاكي
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما
مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو
ظاهر وجهه اى فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة
كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها اي

هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و
بعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء
في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها
مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا وذكر الشيخ جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت
الخرشب حين مدحت بنيها الكملة هم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولادها يا العبسي
وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة
المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اى من المجمل ما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه

وزيد الفاضل اسد

نحو زيد اسد فقولك زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه
وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا
ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف احدهما
يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولهم هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلوم الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول
النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم
يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل
سيصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة
الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني
وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك
ريقه ويقال الغيث في رونقه اي اوله واصابه

المشبه ص

كقولهم كالحلقة ص

وانك م

ربق

ربق المطر وربق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في
الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او
ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه
اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال
عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه
وحده كقولك فلان كثر ايادي لدي ووصل مواهبه
الي حديث عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله
اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء
وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور
حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له
واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يتبعه مكانه اي

يتبعه ص

بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى الشئ الذى يكون

وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى

الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه فى هذا التشبيه

لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل و

الكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال

السكاكى لان الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال

السكاكى قاله السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث

يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع جاز انجذاب

ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه

الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما

مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن

هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا

وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا حملهم

لازما ص

الفصيح ص

ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما

الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو

الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة قطعا كما ذكره

الشارح العلامة وفيه دقة لان جعلهم وجه الشبه

فى هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه

على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة

التى هى من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل

على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك ما الذى

يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم

وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسميته بعضه حسيا انما

هو من قبيل التسامح فى تسميته ما يستلزم وجه الشبه

وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو

الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للحمرة المحسوسة فهذا الكلام

وبيانه على ما ذكره فى شرح المفتاح وهو انهم قد صرحوا بان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد وهو الحمرة وفى تشبيه الثياب بالغراب هو السواد وكذا سائر الوجوه على سبيل الحقيقة دون الاتساع فكيف كان الحامل هو هذا الذى اعتقدوه انه على التسامح والتجوز دون ذلك الذى اعتقدوه تحقيقا ... قاضى قطب

سمو الحسي وجه الشبه وايضا تقسيم آخر للتشبيه

باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي

التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير

تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي

اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا

من بدا فمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه في

بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل

فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان

ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل

واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك

بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء

آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه

في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان ادراكه

تصل

تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك

قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر ولم يمنعه

وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح

وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى

او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل

التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند

حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ

لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا

يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل

فان وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل

لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا

عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه

به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اي لتكرر المشبه به

على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر
غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة
القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا في
ما لكن المرآة غالبا الحضور في الذهن مطلقا فالمعارضة
كل من القرب والتكرار التفصيل اى وانما كان قلة التفصيل
تحصل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب
المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية
يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرار
يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى
وجه التشبيه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال الشبه

كما سبق

كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه في بادي
الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها
من التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره
متمهلا او ندوره اى او لندور حضور المشبه اما عند
ينبغي ان يراد
حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا
يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام

بندور حضور المشبه به مع عدم غلبة حضوره وحينئذ لا يتوجه الاعتراض بلزوم الواسطة ... ان يكون التشبيه قليل التفصيل ... حضوره ... مساويا ...

ياقوت منشورة على رماح من زبرجد اثمر كما عقيق

كمثل الحمام يحمي اسعافا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من قلة

المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس

كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف

الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل

دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل واما كان

ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه

لانه فرع الطرفين بعد ما يحصل اليه لكونه المشترك

الجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما

يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف

الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه

الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان

تنظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان

تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض

كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع

اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من

الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها

كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه

سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه

الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل

عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت

تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان

لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان

تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع

على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما في قول امرئ

القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده

السنان نصل الرمح ه قاموس

والثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها

فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه الثريا بالعنقود الاشخص الشكل

والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة

فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك و

الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس كما فى عين الديك فانك

لا تقصد فيها الى نفس الحمرة بل الى ما ليس فى كل حمرة ثم

قال واعلم ان هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على

الاغلب لا عرف والا فدقائق لا تكاد تنضبط وكلما كان

التركيب خياليا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون

تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية

عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه

البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون

القريب المبتذل لغرابته اى كون هذا الضرب غريبا غير مبتذل

للاستماع ولا ممنوع عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى

الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشئ

بعد طلبه الذى هو يقع من النفس الطف وبالمسرة اولى و

لهذا ضرب المثل بكل ما الطف موقعه ببرد الماء على الظماء

ويعنى بعدم الظهور فى بادى الراى ما يكون سببه لطف المعنى

ودقته او ترتيب بعض المعانى المعلوم على البعض فان المعانى

الشريفة قلما تنفك من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق

فيحتاج الى نظر وتامل وهذا اخلى من الفكر اذا صادف نهجا

قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود

والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه

سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور

الى المعنى المقصود وقد يتصرف فى التشبيه القريب المبتذل

بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اى كقول ابى

الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه
حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن
حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله
على زيادة دقة وخفاء ولقد لطف ان كان من لطيفة بعض
ما التشبيه في البيت مكني غير مصرح وانكان من لطيفة يعني
~~ابن الشمس المشبه في البيت مكني~~ فابلغ ونعم من عني
التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت
الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته
مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثواقب افول فان
تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى
الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد
المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل

عليه صريح

تصريح

عليه صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر
يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه
القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا لما فرغ من تقسيم
التشبيه باعتبار الطرفين والوجه شرع في تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد
وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب
ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد
حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب
الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى
المغرب وذهب الاصيل صفرتها اي الشمس في ذلك الوقت يعني
صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فمن هنا ذهب
الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر ونبهها بالفراق

يوصف بالصفرة

اصيل فجرى كلا لونيهما متناسب وعين الريح بالغصن

عمان عن اذانهما اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب

الاوقات كالسوار لا يبيّن لناظره اسحار وفيه هواجر

كما خضك والشمس تنعس اصائلها هكذا يجيان ينفقا لذهب

واللجين المذكوران في البيت كما سبق الى بعض الاوهام

الفاقدة للبصائر النافذة من ان اللجين انما هو نبح اللدم

وكسا الحجم اعنى الورق الذي يسقط من الشجر فقد شبه

به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق

وذهب هو ~~ورق الذي له اصل معرف وذهب هو~~

ورق الذي اصفر بعد الخريف وسقط منه على وجه الماء

فكل من هذين الوجهين ارذ من الآخر ومن سل عقله

على قوله اما موكد وهو بخلافه اي ما ذكرناه فصار مرسلا

من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب

الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما ص من الامثلة السابقة

المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما

مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون

المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان

يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق

الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلّم الحكم

فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان

الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن

افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا المق

فصل الخاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في

المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان

اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية

لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه

خاتمة

مذكورًا او محذوفًا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما
مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما
مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه
قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولك زيد كالاسد
وكأن زيدًا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها فانه اذا ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود
في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق
بالاختلاف الدال عليه فحوى سوق الكلام لان اعلى المراتب
انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى
واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط

او كالبرهان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولك زيد كالاسد صح

اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى
بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف
احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار
عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو كالاسد ونحو
كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في
الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن
زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان
متساويتان في عدم القوة والاربع الباقية متوسطة
بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو نظرًا الى الظاهر
فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا

ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة صح

عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما
فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق
بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه
الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي
ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا زيد اسد ورايت به اسدا او اسد
في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني
تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظ
ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في
ان يكون المشبه كما ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه
به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان

بجعل

نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو

ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه في الثاني

وان

لباب علمت

وان وكباب علمت والمفعول الثاني والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به
اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات
معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد
فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى
الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه
لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد
لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان
المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت
اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه
لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على
الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد
التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل

مصوغا

واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق

بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها

والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار

البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب

الى ان الثاني ايضا نحو زيد اسد استعارة لاجرائه

على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي يرجع

الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان

اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر و

ان لم يكن كذلك نحو رايت اسدا ولقيني منه اسد

فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على

ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا او

لا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين

ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به

ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة

وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل

خلافا للسكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف

ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا

ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد

اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن

اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو

زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد

وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من

الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة

اقرب لغموض تقدير ادوات التشبيه فيه وذلك بان يكون

نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر

يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق

والفراق غروبها عنا وبدوّها الصدود والكسوف فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون
في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل
تقدير ادوات التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسدٌ
دمُ الاسد الهزبر خضابه موتٌ فريص الموت منه ترعد
فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت
لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت
ومثله قول البحتري وبدرٌ اضاء الارض شرقا ومغربا

وموضع رحلي منه اسود مظلمُ فانه ان رجع الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر ولزم ان يكون قد جعل
البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد
ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي
لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه
بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه
متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا
لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم
من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما
العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف

في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان
كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك
كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا
اسد والتكرر فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت
عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت
وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث
شيء من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم
يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقييد التشبيه
فيه معنى مثلا قولنا ادم الاسد الذي خضابه صفة
عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها
على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقييد
التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح

انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بثابتة للمجاز الذي
هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بالنسبة الى الحقيقة
التي هي ذلك اللفظ بعينه عند الاستعمال فيما وضع له وانما
الفرعية لدلالة المجاز بالنسبة الى دلالة الحقيقة لا

اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة

ولنا في هذا المقام كلام سنذكره في اول بحث الاستعارة فصح

بحث الحقيقة والمجاز

اشار الى بحث الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز و
هو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي
انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة
ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث يشتمل
الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز
وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما
وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما
في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يفهم قال اي هو في الاصطلاح

والمطلق الى معين سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة
الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من
الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث
على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل
يذكر ويونث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل
ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة
قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث
اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا
لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو
مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا

من

من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت اي تلك الكلمة
له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به
يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا ب
المستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة
عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى
مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في الاصطلاح
به التخاطب ولا غيره بل في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان
الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند
الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل
واحترز بقوله في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب

غلطا كقولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس هنا قد
استعمل في غير ما وضع له

ولا تعيين فيه كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني

الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرته بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو

قوله لو سلم سيذكر في بحث المجاز المركب ما يدل على ان المركب يوصف بالحقيقة حقيقة فالمنع المستفاد من لو سلم غير مرضي فلهذا تنزل

في جملة قام زيد سلمناذ لك لكن معنى قوله الدلالة

بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك

اي فخرج المجاز المجوز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين

او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين عين

للدلالة على كل احد من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة

على احد المعنيين على التعيين بعارض الاشتراك لا ينافي

ذلك ونعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا

مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني

ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين هذا مفهومه

ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم من

الحقيقة اما اذا خصصنا احد الوضعين كما اذا قلنا القرء

بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين

والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه

للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه

على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة

لدفع المزاحمة لا ان يكون الدلالة بواسطة وحصل من

هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة

على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان

الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة

بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع

بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه

اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا

يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق

يدل عليه وبان قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال

بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قولنا بمعنى

الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كذلك

معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله
دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي
موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد
انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى
الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليس
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من
غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
له في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز
وايضا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير
في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في اللفظية
في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة وهو
اي كلام المصنف

موضوع

معنى بالكناية

المجاز

المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي
حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما
حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما
استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا
فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله
تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن
العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وهنا
اعتراض
العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هنا
تتمة لاعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة
بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحتاج الى التحاد
يبطل كلام غير محمول على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه

بالدلالة بنفسها ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم
... المصنف حيث ذكر ان
دلالة اللفظ لذاته ظاهر
الفساد توهم ان السكاكي
اراد ...

واقول كيف حمل الشارح كلام المصنف بحمله على معنى هو
بمعزل عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي
ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا
الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول
هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون
معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
وضعه لمعنى دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان
الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري
من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع
ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

في واحد

في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو
ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ وذلك المعنى واتفق
الجمهور على ان هذا القول فاسد لان ~~دلالة اللفظ على~~
ذلك المعنى ~~واتفق الجمهور على ان هذا القول~~ فاسد لان
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول
عن الدليل كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات
لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع

والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ به

وضع مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان و
الريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بـ
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه
لانه ممنوع وقد تاوله اى القول بدلالة اللفظ لذاته
السكاكي اى صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه
ائمة علمى الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها
تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم
من الصمت واللين ... والانفتاح وغير ذلك
بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
جواب اذا
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو
لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ
لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف

نفصل
شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف
ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان و
الحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
ولثبوت افعال الطبايع وعدم تغيرها
والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
اشعار بانه مصدر ميمي بمعنى الفاعل او المفعول والاول هو الاولى
المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف انه
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور
معناه فاعتبار التناسب في تسمية شيء باسم ينافيه اعتبار
جواب سؤال مقدر وهو ان تسمى الحقيقة
المعنى في وصف تسمية شيء كتسمية انسان لحمرة باحمر
ووضعا صاحبه فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح

الاسم على عين حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفي الوصف لتصحيح اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون الصفة المسماة فعلى هذا الحمرة لا يصح وصف باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعلم ان المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد واما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي عدم ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل

فان الكلمة

فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا في ما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا

الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وبخرج

الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية

مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ

المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون

كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون

منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع

له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى

الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه

بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان

المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة

في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بل

بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول

كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس مجردا انه يدب على

الارض

الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية

والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما

من حيث العرف فهي موضوعة له في ابتداء ورعاية

معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف

الحقيقة فان رعاية المعنى فيها للصحة الاطلاق حتى

يصح اطلاق لفظ الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب

بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو

لصحة اطلاق اللفظ على ما كل يوجد فيه لا لازم ذلك

المعنى حتى يصح اطلاق اللفظ على ما كل يوجد فيه

لازم ذلك الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح

اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب

ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل

منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي

خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالفعل

والنصب في كلام النحوي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين

ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة

فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة

او خاصة والحقيقة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان

الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ

مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان

هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح

الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع

والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب

بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية

وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة

والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ

استعمله

الصلوة

الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية

وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ والحدث

يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص

يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع

والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول ومجاز

في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز

وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى

الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة

انما سمي مرسلا لان الارسال

غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا

فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل

فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا

يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني

على استعمال المشبه به في المشبه وح تكون بمعنى المصدر

استعمل

اسم

فيصح منه الاشتقاق فيكون المتكلم مستعيرًا ولفظ

المشبه به مستعارًا والمعنى المشبه به مستعارًا منه والمعنى

المشبه مستعارًا له واشار الى هذا بقوله فهما اي المشبه

به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ

المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية

من المشبه به لاجل المشبه المرسل وهو ما كان العلاقة

غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة

المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر عنها وتصل الى

المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية

لها واما ابدًا يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية

لها ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كثرت

ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك

اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان

اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون

الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب

والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام

المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم و

هم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم

في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا

يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضًا وان يختلف

بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم

على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم ومما ذكر

الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو

مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه اذا كان مما لا يحسن

دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل

من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على

من سوابهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل
فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر فالراوية في الاصل
اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير
حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى
عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا
اى العربية
يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على
المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا
معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه

ترتقي على

الخمسة

الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة غير
بعلاقة السببية
ما سبق ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة
السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة
المجاورة ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم
جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ
الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان
نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة
المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء
منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون
الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا
بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع

علاقة المجاورة
للمزادة وقال

على الترجيح وان كان كل منهما جزءا منه وبعكسه اي ومنه
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الاذان
في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم والانملة جزء من
الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن
لئلا يسمع شيئا من الصاعقة او تسميته اي ومنه تسمية الشيء
باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا
لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية و
العجب منه انه قال بعد في تفسيره اي الدية المسببة عن
الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان
هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين

كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسميته اي الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم
محله فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس
او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم
آلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في
الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت لا بد
في جميعها اللزوم لو جد ما في الاستعمال فقط لان وجه

الشيء انما هو اخص اوصاف المشبه فينتقل الذهن من
المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستعار للشجاع
لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها ففيه بايراد
كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق
على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان الغير مما يتصف
بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي
اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد
من ان يراد باللفظ معنى لازم لمعناه الحقيقي ذهنا
اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة

فلا يشترط

ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني
محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم
خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وذلك اما ان يكون
احدهما جزءا كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا
عنه والتلازم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر
كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورته او كون
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا
يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاقها على
الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب و
هذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من

لحدهما الى الآخر يعني في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا
المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد
ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه
الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا القيد
تميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق
معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي

فيجعل

فيجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه
بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي
سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك
السلاح وشائك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف
به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة
ونبالة له لبد اظفاره لم تقلم لبد الاسد ما تلبد من
شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي
والعقلي فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر
متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق
عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله
لباس الجوع ان انظر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل

ما لكان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعير

لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره و

رثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه

استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية

لانه لما شبه ما غشي الانسان وما تلبس به من بعض الحوادث

باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه

يحتمل ان يريد به الضعف الحاصل من الجوع فتكون عقلية

وان يريد بانتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما

ذكر السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر

الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال

المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد

بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا يخرج

قولنا ما تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا

وهذا في قوة الجملة

ودليل

ودليله ايضا انه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له

لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه

الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز

اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها وما

في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع

له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل

فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا

واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا

دليل لهم على ان اداة التشبيه هنا محذوفة وان التقدير

زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك

بانا اذا قلنا زيد اسد او قلت اسدا على زيد ومعلوم ان

الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف

اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك

وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان

مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق

ذلك انا اذا قلنا في نحو رأينا اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني

انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما

نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولك زيد

اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا

المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان

المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور

كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل و

كقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه الصلوة و

السلام هم يد على من سواهم ولهذا كثيرا ما يكون بحيث لا

يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر

وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا

المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رأيت اسدا

في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا

بدور نحورها تبرجها اكتنان في الشجاعة ونحو ذلك ففيه

اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم

المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر

وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا

كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج

البدر في البعد بينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل

في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه

لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا

من جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما

يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعة بدليل

انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله حتى يتبين لكم الخيط

الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان

بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود

ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر

كلام الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا

فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما

يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح

اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في

الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس

بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال

بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع

اللفظ له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه

ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت

اسدا ان تقول رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك

على ما

على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين

الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون

لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد

التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج

على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو

عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او

اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار الخ

ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل

الاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف

ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة

للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة

مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز

لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة

وان صاحب الكشاف اوردها مثالين للاستعارة صح

المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في

قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع

المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم

من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه

على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم

قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه

استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة

الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام

صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار

خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء

انما باعتبار انه فرد من افراد العام

كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ

انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع

في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واهنته

اوكسوته

بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الا

منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله

عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط

مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب

الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا

يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر من

ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن

لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل

صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية

عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا في المقصود فيه

نظر بل هو كناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة

بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال

منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطا

عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة صح

بالكناية قد يكون هو الوصف المفهوم المصرح وقد يكون
غاهو كناية عنه ههنا كذلك ان لم يكن الانتقال بواسطة
فان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من
كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها الى كثرة
الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع
آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك
بالتتبع للامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من
اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر
لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان

عائد الى الكثرة م

بتتبع الامثلة

المطلوب

ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد به
بالتخصيص الحصر اذ لا رجحان ههنا كقوله اي قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروءة والندى في قبة ضربت
على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
ام لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص
بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او ان يقول
نحو قوله انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى
كالاضافة ومعناها اي الاسناد ومعناه مثل ان يقول
سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن
الحشرج او حصل السماحة لابن الحشرج فنحو كما ان
اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم
الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف فضمير

اي كمال الرجولية م

اي او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول مح

او لابن الحشرج م

الايدى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى ضميره فى قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره فى
قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى
المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا
هو الحصر فيزل ما التصريح باختصاصها الى الكناية
جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان
محلها ذو قبة وهى ما يكون فوق الخيمة تتخذها الرؤسا
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتيج الى هنا
لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه
فقد اثبته له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح

بثبوت

بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين
برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى
اعنى طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى
ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد
وهو ثم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد
الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
وان كان ذكر طول القامة غير مصرح وليست فى قولنا
المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير
امثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا

قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معًا
كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة
المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل هما كنايتان
احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن
المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهي
جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورًا كما مر
وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها
وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات
صفة الكفر له مع انه كناية عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر

ساحته

يقال

ولا يخفى

ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور
في هذه الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم الموصوف ذكرًا
محال فاذا كان الموصوف فيها غير مذكور كان القسم الثاني
مستلزمًا للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم
ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض
اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى
تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح
المفتاح انه قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض و
امثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه
نظر في المناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت

قوله وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد

جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء

عن الشيء قال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء

بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به

على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك

لاسلم عليك وكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود

ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير

في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي

الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد و

المركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة

الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة

فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني

محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة

ولا مجازا

ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه

ولغيرها اي والمناسب لغير التعريض ان كثرت الوسائط

بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب و

مهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى

غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط

مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة

الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية

لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان

قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رأيت المجد القى رحله

في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي

والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف و

انت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب

ولو اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان

انتقل الى بيان التعريض اي بعد بيان الكناية

المجاز فيه كلمة ثم لبيان التباعد بين المجيئين والافتراق في كلامي السكاكي يدعائهم

كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معًا و
المجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بدفيهما اى فى الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو
الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازًا و
فى الثانية كلاهما جميعًا ليكون كناية وههنا بحث وهو
ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازًا او قد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز
وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة
معناه عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما فى
الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء
المخاطب فيما هى غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور
فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة
للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة



استعمال

استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادًا منه غير
الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان
يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازًا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثانى كناية كما صرح به المص وهو الذى قصده
السكاكى وتحقيقه ان قولنا آذيتنى فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم
منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعمل
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة
اشتراكه للمخاطب فى الايذاء اما تحقيقًا او افتراضًا

تقديرا كان مجازا والله أعلم فصل أطبق البلغاء
على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع
انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر على الاشكال في
بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز وأطبقوا أيضا على أن
الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أبلغ من التشبيه لأنها
نوع من المجاز وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة و
انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لأن
التخييلية والمكني عنها ليستا من أنواع المجاز عند الشيخ
عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة
في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لأنه يفيد تأكيدا لإثباتها

المعنى

المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على
قولنا رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن
الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم
يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا
لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست
فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الأول
أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد
تأكيدا لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض على الشيخ
المص بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه
الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا
رأيت أسدا يفيد للرجل شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت
رجلا كالأسد لأن الأول يفيد شجاعة الأسد والثاني
يفيده شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن ليس واحد
دون شجاعته

من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان المشبّه في كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء
من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدًا بالنسبة الى
قولنا رايت رجلًا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلًا
مساويًا للاسد او زائدًا عليه في الشجاعة ولا يتحقق
ايضًا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم
من الوهم بل معنى كلام الشيخ ان شيئًا من هذه العبارات
لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلًا
اذا قلنا رايت اسدًا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع
زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلًا كالاسد و
هذا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى
او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا

الحكم

الحكم ثابت او منتفٍ وقد بينا ذلك في بحث الاسناد
الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
راينا اسدًا على قولنا رايت رجلًا مساويًا للاسد في
الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من المعنى وفي الثاني
من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان
يكنى عنه بمعنى آخر فلا يتغير معنى مساواته الاسد بان
يدل عليه بان تجعله اسدًا وهذا صريح في ان مراده
ما ذكرنا لكن المصنف كثيرًا ما يغلط في استنباط المعاني
من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم
هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نعماه و
المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله وصحبه الفن
الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها

كثرة القرى بانا يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى م

بعد رعاية المطابقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر
تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وقوله ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق
بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد
بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل لمطابقة مقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام
حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون
قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا
عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان

واللغة

واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما
ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه
تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين
المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو
عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك
وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فالاول اما المعنوي
فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة
ويسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا
وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في
الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
بينا المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد

وبالبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل
وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا
او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل ما يشبه شيئا
من ذلك على ما يجيء من الامثلة فقد يكون ذلك الجمع
بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر
بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس و
تنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن نوعين
عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هنا

التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل ... م

ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق
الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي
مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما
امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا
الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا
من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في
معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق اللون الواحد ولما كان هذا داخلا
في تفسير الطباق وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج

لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بان من اقسام الطباق ...

الكناية نحو قوله اى قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردّى ثياب الموت حمرا
فما اتى لها اى لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس
خضر اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول
الجنة وما في هذا البيت عن الفضل قد بلغ من الوضوح
الى حيث يستغنى عن البيان ولا يفيده الا من لا يعرف
معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ
اغبرّ العيش الاخضر وازورّ المحبوب الاصفر واسودّ
يومي الابيض وابيضّ فودي الاسود حتى رثى لي العدو
الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب

اللطيفة

من الكناية

الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو
اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد
الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة
للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال
النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع
بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبي

يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه
اي ظهر ظهورًا تامًا فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين
البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهوره بالضحك
الذي يكون معناه الحقيقي مضادًا لمعنى البكاء ويسمى
الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم
يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيًا لكنهما قد ذكرا
بلفظين يوهمان بالتضاد نظرًا الى الظاهر والحمل
على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي
سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره
قسمًا برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اي بمعاني متوافقة ثم يؤتى بما يقابل
ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني
المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه حينئذ يكون

المشيب م

جمعًا

جمعًا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان
ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يختص
اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين
نحو فليضحكوا قليلًا وليبكوا كثيرًا اتى بالضحك والقلة
المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل
الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على
الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى

وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في
الجميع ظاهرًا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بيّنه بقوله
المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغنى عنه
اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا
عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزمًا لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة
قد يتركب من الطباق وقد يتركب من الطباق مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة بالرحمة
وزاد السكاكي في تعريفها المقابلة قيدًا آخر حيث قال هي
ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما
واذا شرطهما اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده

ای ضد

اي ضد ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير — التيسير
مشتركًا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده
اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره — فسنيسره
للعسرى مشتركًا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله
اي ده اثنان من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الا — جماع
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنها اي من المعنوي
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوافق والايتلاف — مراعاة النظير
والتلفيق ايضًا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلًا للآخر وبهذا القيد يخرج — اي
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس
والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله
اي بحساب تجريان يعلم بها المواقيت
اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم

المحبان من عطفها الهرد وعطفه حنانا بل انها شهم مبرية
اي منحوتة من براه اي نحته بل الاوفق ان يجمع بين القوس
والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم
الا هل اتى الغزير ان انا اتيهما الغزير اسمعيلي او غيثيني
بالتوفيق يوسفي الفضل محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر
كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من
الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن
الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين
الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في
البيت الثاني من حسن الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية
لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها
المطر واصلها البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح

على

على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان
اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد
قد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان
تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله تعالى ان تغفر لهم
يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان
الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب
من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على
سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم

من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم
العقاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك وهو الحكمة فيما
فعلت وملحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين هٰهنا نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان
لله تعالى فيما خلقنا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو يناسب
لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن
ايهام التناسب بيت ابن سقط محرف كنون تحت راء ولم
يكن ثبات لربّما لم يمسّ غيره النقط الحرف الثالثة المهملة
وهي مجرور معطوف على الرهط في البيت السابق تجلى

عن الرهط

عن الرهط الاماثبي غادة لها من عقيل في مماليكها
اي اللباس
رهط والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه ان قة
في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم
ذيل اسم فاعل من ذال اذا ضرب بيته وكذلك دال
النقط
اسم فاعل من ذال الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط
ما يتقاطر على الرسوم من المطر وقوله بوَم الرسم صفة
داء والمعنى تجلّ هذه الحبيبة عن ان تركب من النوق
ما هي في العقم والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة
الاطلال فيضرب بيتها اذ لا حراك بها من شدة الهزال
يريد ان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة ففي ذكر
الحروف النون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها
معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتخيير من
قولهم برد مفوّف الذي على لون وفيه خطوط بيض

على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول
من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر
نقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش والخزوز
جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع
مطرف وهو ثوب رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع
طراز وهو علم الثوب وكقول بعضهم احل وامرر
وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالى
اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف
نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اذ
اى اصلح حال من يحتمل حاله وابر من يحتمل القلم

اسند

اسند حال المسند وانتدب للمعالى اى اجب للمعالى
والجمهها يقال ندبه للامر فانتدب اى دعاه فاجاب
فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور
المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور
المتقابلة ومنه اى ومن المعنوى الارصاد وهو نصب
الرقيب فى الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع
الذى يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كا
كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمونث ويسميه بعضهم
التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة البيت من
الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى
وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر او من

الارصاد

البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما
يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي
وهو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر
و يجب تكرره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا
يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة
سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه
لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز
هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله
احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء
كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما

توهم

توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معديكرب اذا لم
تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن
المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في
صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله
قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم واصل
اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر
من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة

طبخ الطعام ونحن تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى بانه في وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا
بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من
الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله
مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي
الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله
لنفوس المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير
الله لنفوس المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله مؤكدا
لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه
مؤكدا لآمنا بالله ثم اثبات البيان المشاكلة ووقوع تطهير الله
في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه

اي في

اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل
الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتكم وطهرنا به تطهيرا لا مثل
تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين
فاما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم
ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة
الحالية وهي التي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول

صبغتنا م

وانه لم يذكر

لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان
يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير
المصدر كما في قولهم حيل بينه وبين كذا بين
معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي
ومنعني عن حبها فلج بي الهوى وان اصاخت الى الواشي
اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته
فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما

اللجاج

اللجاج بشيء ومثله قوله ايضاً اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين
الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء
في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة
للمزاوجة تعلم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم
من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين
في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لم يقل
احد بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
علي اجلسته وانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر
ذلك المتقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره
القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس

فتقدم ما اخرت وتوخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المفتاح
فيصدق على مثل قوله وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها
ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد
وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات
وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه
قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي
واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان

بفعلين

بفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين
لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون
لهن وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على — بين هن وهم
هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي
جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملتين كما تقدم طويت — الجملة
باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين
تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون
ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير
قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة — وهي

والدهش حتى كانه احس اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فائق
لهذا الدهش لا هذا ومنها اي من المعنوي التورية
ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية
وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما
يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه
اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقترن
به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى
القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ
قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فانه اراد به معناها البعيد

اعني القوة

اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول
القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا كأن الغزالة من
طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني
كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت في برج الجدي اوان الحلول في برج الحمل
اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشأ حيث
ذكر الخرافة وذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين
ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم
للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبا
لعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قيل قد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى

بالقوة

انه قيل لانه كان الاستوا على العرش وهو سرير الملك
مما يردفا الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله
مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد
من غير تصور يد ولا بسط ولا غل والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة
المناخ حول المورد چلپي
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته
وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهته
حقيقة او مجازا بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام
من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير
على من يفسر اليد بالنعمة والايدى بالقدرة والاستواء
بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير

الاستخدام

منهم على الجملة وقصده الى نفي الجارحة بعينه خوفا على
السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل
ذلك من طريق التمثيل فلك قد جرى المصنف في جعل
الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من
المفسرين ومنها اى ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين ثم يراد بضميره
المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي كما في چلپي
اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد
ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين ثم
يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد
بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت و
الثاني كقوله اى قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وانهم
شبوه بين جوانح وضلوع اراد باحد الضميرين الراجعين

بيان اللف والنشر

الى الغضا وهو الموقد في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المضرم
في شبوا النار اي اوقد وابين جوانحي نار الغضا يعني نار
الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف و
النشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما
لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع
يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد المتعدد الى ما هو له
فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول
من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على
الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء
من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب

هذا م

اللف

اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر
من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس
الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه
به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى
مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا
وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على
الاجمال نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك
ان يجمع قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين في قالوا

حقف

أي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله
في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا
الباب هو المتعدد المذكور اولاً على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر
ثم تتبعهما كلاماً مشتملاً على متعلق بأحدهما ومتعلق
بالآخر من غير تعيين أي قالت اليهود لن يدخل الجنة
الا من كان هوداً او نصارى وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين
القولين اجمالاً لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد
الى فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
اي مقول كل فريق او مقول كل قول
واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست
اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب و

عدمه

عدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو
ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظاً او مقدراً
فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل
وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيداً
واعطيت عمراً او خرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام
مخافة الشر فعلت ذلك كذا وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني

يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه من الترخيص في ايام
الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير فهذا نوع من اللف والنشر لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبيينه الا النقاد المحدث من علماء البيان هذا كلامه
وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل
راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام و
يمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم

الشهر

الشهر في تفاصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء
من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص
ومراعاة العدة وامر كيفية القضاء عليه ويشهد بذلك
انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال
من الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
له بمراعاة ما افطر فيه ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة
واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد
الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة
العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص و
جميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من
العلل راجعا الى كل واحد من هذه الثلاثة وقد نبه الى
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد

بصوم الشهر بناء على ان العدة من الشهر كله في الشاهد
وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى
لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر
على انه لا ارتياب في ان الامر براعاة العدة في قوله ولتكملوا
على الامر براعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر
المرخص له براعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي
الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة
الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع
بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء
يقال وجد في المال وُجداً ووَجداً وجِدةً اي استغنى
مفسدة للمرء اي مفسدة اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد
ومنه اي المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين

من نوع واحد في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال
الامير بدرة عين وهي عشرة الاف درهم ونوال الغمام
قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر
متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد
يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون
التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وللقائل ان يقول ان
ذكر الاضافة مغني عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع
اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى
منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم
به الا الاذلان الا لان هذا استثناء مفرغ وقعا

اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندا
الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى
وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى
الذل المربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد
يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا
يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط
مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا
متساويان فى الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان
يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين و
حينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم
التساوى بينهما فان فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه
اقل ولهذا يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى
ولو سلم فسواء جعل هذا اشارة الى عير الحى وذا الى

الوتد

الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين
محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتامل ومنه
اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل
شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله
اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى
كالنار فى حرها ادخل قلبه على وجه الحبيب فى كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من
جهة الضوء وجهة ادخال القلب من جهة الحر والاحتراق
ومنه اى من المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم
متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم
التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المدوح وهو
سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها

ومنه الجمع مع التفريق

ومنه الجمع مع التقسيم

يعني قفا رعلى أرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة
خرشنة هي من بلاد الروم تتغفو بالروم والصلبان
جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهو معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في
البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قادها العساكر
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت بالروم بد
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير
ذلك ثم قسم هذا بالبيت الثاني وفصله فقال السبي
ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا
ليوافق قوله والنهب ما جمعوا وانه بما ذكرنا وكان
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر
صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر
والسيف

والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال
قد جمع فيه ارض العدو ومنافيها في كونها خالصة
للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من
نسخ ديوان ابي الطيب ومما وقع عليه الشروح موافق لما
اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة واثاني كقوله اي التقسيم
ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم
اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي
الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي
في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد
هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالقرآن منها اتم

في البيت الاول صفة الممدوح من ايضاح الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال

سجية تلك منهم فمنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيرها لكونه معلوما

مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى

يوم يأتي اي يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله

والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس

بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله

كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا

في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم

فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب

الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل

الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد

وجبت له

وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا

ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس

والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض

اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد

او هو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما

اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك

ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة

خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك

عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية

فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت

هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم

الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده

بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى

عذابات النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر
منها واجل وهو رضوان الله ومما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على
مذهبه واما عندنا فنمنعه بان فساق المومنين لا يخلدون
في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم
عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المومنون الفاسقون الذينهم فارقوا الجنة ايام عذابهم
والتابيد من مبداء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء فاطلاق السعادة عليهم
باعتبار قسرهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق
بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد
بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف
واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة
والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار فاما الذين شقوا
الى الاخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا
ومشائخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا لاقوا
طوال اذا طردوا خفاف اذا دعوا كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا
حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان كل
واحد منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني

استيفاء اقسام النفي كقوله يهب لمن يشاء اناثا و
يهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل
من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون
واذا كان فاما ان ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها في الاية وانما قدم ذكر الاناث
لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه
الانسان اهم لكنه يجبر تاخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين
لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم
والتاخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقدم
الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنها اي من
المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر

يجعلهم

يكون

الفرسان الذين هم مشاهير التوقير

اخر مثله

اخر مثله فيها اي مماثلا لذلك الامر ذي الصفة في تلك
الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك
الصفة الى حيث انه يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك
الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من
فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن
سألت فلانا لتسألن به البحر اي بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من
التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف فمعنى قولهم
لقيت من زيد اسدا اي لقيت من لقائه اسدا والغرض

اي ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفات صح

تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدًا لقيت بلقائه
اسدًا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي
من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل
لي من حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول
باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من
شاهت الوجوه اي قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما
اصابها من شدائد الحرب تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى
اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة
وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق و
هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد

الفنيق الفحل الكريم لا يؤذى لكرامته على اهله

ومعي من نفسي

الحرب

الحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها
ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله عز وجل لهم
فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون
توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن لغزوة تحوي اي تجمع الغنائم
الجملة صفة غزوة ويروى نحو الغنائم فالظرف منصوب
بارحلن او يموت منصوب باضمار ان كانه قال الا ان
يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع
فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول

اعني ما يكون من التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة
عليه وبهذا يسقط ما قيل انا اراها ان في البيت نظراً
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل
هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويخاطبها
لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في
قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي
او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير
من يركب المطي ولا يشرب كاساً بكف من بخلا اي يشرب
الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جواداً يشرب
هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب
بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب

بكفه

بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هنا على بعضهم لدقته
فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس
من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
على ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً براسه ويكون داخلاً
في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد
انه ينتزع فيها من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي
سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب
لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد الحال اراد بالحال [النطق ان لم تسعد الحال]
الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد
الخيل والمال بالحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة [اسم حبيبة]
ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً ايها الرجل ومنه
اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون

من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها
مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق و
جاء على منهج الصدق كما يشهد به قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا
فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا
وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها
لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث
استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت
الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن
ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها
مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا

الجفنات

الجفن القصعة جمعه جفان وجفنات قاموس

والى

والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم
يقل وهي بل قال فالمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة
او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما
يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه
فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والا
غراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ
كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان
اكثر العدو فعادى عداء اي والى بين الصيدين بان يصرع احدهما على اثر الاخر في عدو
واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش
وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل
مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى

ان هذا الفرس يدرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه
الى جانب الا وهو يبعث الكرامة والعطاء على اثره وهذا
ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق
مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عادة ولا عقلا
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله
اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه
لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من
الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة
والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه
ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها يضيء

وقوله

وقوله تعشق تاو ومثله بيتا السقط تجاركا وافراسنا و
ابلا لو نزاد فكاد ان يتجاوز الحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها
الضميران للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير
عليه اي على ذلك الغبار لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار
المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما
يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي
ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن

التجو الهم والحزن يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه صحاح

فوق رؤسها

العنق السير الفسيح اي الواسع

فكأنها وان أجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها فانتفائها
وهذا امر ممتنع عقلاً وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل
مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من
العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم
المقدمات المسلمة مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد بفسادهما خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم
وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم
ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان المراد بذلك ما يكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية

المذهب الكلامي

التي لا يحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك
لان تعدد الآلهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
هي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء
الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى
الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي
اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة
للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب
من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد
اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلأ طلبه
وانتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب واخوان اذا ما

جفنة قبيلة من اليمن الصحاح

المنتجع طلب الكلأ والمنتجع المنزل في طلب الكلأ

اي موضع ذهاب للحاجة

مدحتهم احكم في اموالهم واقرب لفعلك اي يحصلون لحكما
في اموالهم مقربا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم
اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك
اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد
احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا فكذلك مدحي لمن احسن
الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء
قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان
مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن
اللازم باطل فكذا الملزوم ويمكن رده على صورة القياس الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اي الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون
فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله

تعالى

تعالى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فلما
افل قال لا احب الآفلين اي الغائبين وربي ليس بآفل فهو
فالقمر ليس بربي ومنها اي من المعنوي حسن التعليل وهو
ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي
اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر هنا الوصف علة
له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه
كما تقول قتل فلانا اعاديه لدفع ضررهم وههنا بحث
ما يتوهم من ان هذا القيد غير مفيد لان الاعتباري لا يكون
الا غير حقيقي ومنشاء هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما
توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو ابين ضرب هذا الصفة التي ادعى لها علة مناسبة

علة له

حسن التعليل

اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى
اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع
عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم تحك اي لم تشابه نائلك
اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب
نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء فالمصبوب من السحاب
هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة
لتكون علتها المذكورة غير حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به
قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء
اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة

الكرم

الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته
على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو
ان يتسع عليها الرزق وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في
الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها
فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال لحوم اعاديه وفيه
ايهام مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ
والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
وفيه نفي ما يتوهم من ان قصد اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا
يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير
الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم
بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري
اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان

اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث
لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنة عقبه اي
عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذار اي
حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان
عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا
منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت
للمصنف وقد وجد فارسيا في هذا المعنى فترجمه بيتا م
لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق
من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها
نطاق الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد
اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان
ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه

تنبية الجوزاء صح

ورؤية عقد النطاق عليها عن الحالة الشبيهة بالانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك
السحاب البيت عن زعم ان اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فقد اخطا لم يرى لان حديث نطاق الجوزاء
اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد بالحالة
الشبيهة بالانتطاق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف
ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء
من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي
دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد

المنتطق م

الا انه والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة
لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين
لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت بنية خد
الممدوح علة للانطاق كان من الضرب الاول واذا جعل
الانطاق دليلا على كونه خصمة الممدوح كان من الضرب
الرابع فيصح التمثيل لكنه لا يخلو عن تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق اي بحسن التعليل ما بني
على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل
لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول
ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر وتانيثه الغراء وهو الابيض
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا

الجوزاء

الغر بالكسر الكثير من كل شئ

فائدة

فما ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع و
الضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى
شفعت ريح الصبا لرياضها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني
ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم
القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول
المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي
عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال
عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا
بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الفضلاء في هذا البيت
قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
فلعل وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني
الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان نحو هذا البيت

التفريع

قيل قوله كان السحاب تغرو على هنا فالضمير في تحتها
للديار البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي
فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات
ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
احترازاً عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله
اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم
لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح
اللام داء يشبه الجنون ويحدث للانسان من عض الكلب
وهو الذي يكلب باكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه
جنون ولا يعض انساناً الا كلب ولا دواء له انجع من شرب
دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف
وفي طريقته قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم

تأكيد المدح بما يشبه الذم

من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم
لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب و
منه اي ومن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر
وهذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك
في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف
ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم
غيرهن كذلك والغرض هو المبالغة في تحريمه وتأكيدا
لشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء
بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة
الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير
ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد فل

من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم
ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه
اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من
العيب وهذه زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير
وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اى اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض
المطلوب وهو اثبات الشيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال
محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق

الاستثناء

الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر
المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان
الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج الشيء وهو المستثنى مما قبلها
اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم
السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما
نفاه من الذم ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من
العيب يوهم ثبوت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا
وليها اى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة

ذ اتش بها علم و شاعد و تاریک
د حنش سحاب اندا و جود غرمسار

معنی بعز تو دوستان لیکن بری

والتخلب من الاخلاب بالضم وهو الخديعة باللسان

الخلابة الخديعة باللسان يقول منه خلبه يخلبه بالضم

مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب و الضرب

الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشي صفة مدح

ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح

لذلك الشي اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له

اي لذلك الشي نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب

بيدا اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء

فاصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون

منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون

المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان

الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه

اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا

كما في الضرب الاول فبقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في

هذا الضرب ذم منفي عام يمكن تقدير دخول صفة صفة

المدح

المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب

متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من

الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل

في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر

المستثنى يوهم اخراج شي مما قبلها من حيث انه استثناء

فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد

لا انه يفيد التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشي

ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير

الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التاكيد في هذا

الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل

لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون

فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول

بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين

وان يكون مواضع بانتفى بان لا يقدر ذلك ويجعل
الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر و
هو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى
السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك
فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لما فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا
النوع من اللغو وقوله عز وجل لا يسمعون فيها لغوا و
لا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على الوجه كل
من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن
حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان
قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن
جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في
الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من

الاول

من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا
زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان توخر ذكر الرجل
ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو
ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى
الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم
منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي وما تعيب منا الا الاصل
المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال
نقم منه وانتقم منه اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل
يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما
انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي تاكيد المدح بما يشبه باب م
الذم كالاستثناء في افادة المدح كما في قوله اي قول ابي الفضل في المراد

بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني

هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل

فالاولان استثناءان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله

لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب

من الاستثناء لان الا في الاستثناء المنقطع والا فيه بمعنى لكن

ومنه اي ومن المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو

ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن

الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة

الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء

الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب

باداة الاستثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان

فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين

والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي في

من الضرب الاخير على الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن

منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو

جاهل لكنه فاسق ومنها اي من المعنوي الاستتباع وهو

المدح لشيء على وجه يستتبع المدح لشيء اخر كقوله اي قول

ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت

الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه

بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع

مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل

الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة

له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران

من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما

ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي

قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها

وذلك لان تهنية الدنيا انما هي تهنية لاهلها فلو كان ظالما
في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنها اي من (سرورهم)
المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر
منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا (الاول ص)
المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا (اسعافنا في نفوسنا ام)
واسعافنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا (واسعفنا ص)
ان المهم المقدم ادمج شكوى الزمان في التهنية فقد سها لان (انه ص)
الشكاية مصرح بها فكيف مدمجة ولو جعل التهنية مدمجة (تكون ص)
لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره
واخص من الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعدها على الدهر

الذنوبا

الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
يعني لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعدها على
الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس فهو اعم من ان
يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة
ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه
ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام
عن وجود خل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام
مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح
لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب المتوقف على
الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه (ان ص)
حلمه اودعه فان الودائع تستعاد آخر الامر ومنها اي من (اياه ص)

المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا
خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني ان
تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني ان يصير
بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد
ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل
التورية والايهام ومنه اي ومن المعنوي الهزل الذي يراد
به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن
ذا كيف اكلك للضب ومنه اي ومن المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال

لا احب

لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كا
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور اسم موضع من
نواحي ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق
كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع
على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال
على الشك ومن هذا يعلم انه ليس يجب في كأن ان يكون للتشبيه
دائما بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة في
المدح كقوله ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها
بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها
حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او كا
المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري أقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم
للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في

قوله اى قول الحسين بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع
هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من
البشر فاضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر
ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم و
المنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما
هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او
يدفع البكا ثلثة الاثافي والديار البلاقع وكالتغابي كقوله
تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وسلم كان لم يعرفوه منه الا انه رجل ما وهو عندهم
اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات
ومنها اى ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما

ان تقع

ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اى لذلك
الشيء حكم فتثبتها الغير اى تثبتها انت في كلامك تلك
الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او انتفائه
عنه نحو من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
او انتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
ولكن فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه
بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة
اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال

كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر

متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر

قال ص متعلق ذلك اللفظ كقوله ثقلت اذ اتيته مرارا ثقلت كاهلي

بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة

وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه

قلت ص بالايادي والمنن والنعم بعده طولت قال الابل تطولت

فابرمت قال حبل بكاذبي اي طولت الاقامة والاتيان و

ابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام و

التفضل فقد ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي و

خلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا

قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت

الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لانها

اللفظ

اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل

وقع في ظنه بمعنى تحمل على خلاف ذلك المعنى ومنه

اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح

او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف

في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها

كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان

يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا

ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اي ان

ابتهجوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم

وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه

قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف

بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الصنف

المعنوي وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام
فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب
وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير
تام فالتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه
يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو
البَرد والبُرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة
هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها
فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني

للفاعل وضُرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم
بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف
والمحنة ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن
الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي
اللفظان المتفقان في جميع ما ذكرنا من نوع واحد من
انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى متماثلا
لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم
الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من
ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال
آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو
القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد بحدق
الاعيان واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد الاول

حدق م
قتال م
وطلاع النجاد م

صفردات في جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان
كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم و
فعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى
بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده ايضا
تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي
التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب
و بعضهم يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي
لفظا التجنيس اللذان احدهما مفرد والاخر مركب
في الخط خص هذا النوع من الجناس المركب باسم
المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي
الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة
فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء

الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في
لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة
وهو فاعل وجدت اضيفا الى المنايا وروي يد المنايا
فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية و
الفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا
قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم
لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم
في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية
استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك
سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها
ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهذا بعينه من النظم
انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة

الباء في قوله اسر به زائدة يقال اسر اخفاه والمراد بالمودع حبيبته قوله هو ذلك الدر اشارة الى الدمع الذي يدل عليه قوله لم يبكني والمراد بالدر حديث الذي حفظه اودعه جعله درا لحسنه ونفاسته لا شرح ابيات

باتفاق الوزن والقافية والاضمومنه مذموم جدا كقول
ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي
في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي
ونادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغادي
قلبي عن فنائك غير غادي محبك حيثما اتجهت
ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب
الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله ان اخذ
اللفظ سمي اخذ المعنى وحده المامًا من المّ اذا قصد
واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط
الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد
فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو

ثلثة

ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني
ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها
اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول
كقول ابي تمام هو الضمير الثاني الصنع اي الاحسان
وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يجل
فخير وان ترث اي تبطو فللريث في بعض المواضع انفع
وقول ابي الطيب ومن الخير بطوء سيبك اي تاخر عطائك
عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي
لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطاياك عني يدل على كثرتها
كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه واما
فيما لا يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله
على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول

كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندي اي في
المجلس كلامه المصقول المنقح
خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه
بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد
جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان الشجر
قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنتهم ونفاذها
كان السنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت
ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده
البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية
ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية

ثالثها

ثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول
كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا
روي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام
السوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في
الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما
اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس
باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في
البيت الذي قبله تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون
كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول
الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا
عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى
لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير

الظاهر ومنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول و
معنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة
لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك
من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال
منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف
الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن
في كفه منهم قناة (نيزه) كمن في كفه منهم خضاب فتعبير
جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في
كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في
كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد
البيتين نسيبا والآخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير
ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس
لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه

من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته
ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحتري سلبوا (على صيغة المجهول) اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اى
على السيف وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان
الدم اليابس صار بمنزلة الغمد فنقل المعنى من القتلى و
الجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون معنى
الثاني اشمل من الاول كقول جرير اذا غضبت عليك
بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله
بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض
العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ومنه

لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
احسانه في زمانه غار عليه غيرة اقتضت به الى التنكر له
لجعفه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون
امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك
من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد وليس من الله ابيت
فامر هارون باطلاقه ومنها اي ومن ضرب النقض القلب وهو
ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي
الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار
راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة
كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما
على تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض اي على
تقدير المبتدا اي وانا احب وان جعلناها للعطف فالانكار

راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة
فيه يعني لا يكون الا واحدا لان الملامة فيه من اعداء الحبيب
وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا
فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع
ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا
كقول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه
من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سيبه بسؤال اراد ابو تمام ان الممدوح
يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية
الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطا
الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان
عادته ان يعطي بغير سؤال ومنها اي من غيره ان يوخذ
بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى

الطير على آثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على
ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي
يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها و
اعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم
من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها الظل
عقبان اعلامهم ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من
نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير
مع الرايات اي الاعلام على انها ستطعم لحوم قتلاهم
حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح
التي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها
فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي
اي لم يقصده

اعلامهم

اعتماد ام

عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام
انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد
بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرئية اي عين وقربها انما يكون لاجل
توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم
بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا
يؤكد ولما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين
وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان ابي تمام ظللتها الماما بمعنى
قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على
الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد
ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي

القرينة ما اندرست السباع الطير

المقصود م

قوله م

تسايرهم

اخذه من الافوه وهو تسير الطير على اثارهم بقوله الا انها

لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات

حتى كانها من الجيش فبهما اي باقامتها مع الرايات

حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها

لم تقاتل لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير

الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك

مظنة

الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة

انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي

هو دفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع

يكون

ظلها على الرايات ويحتمل ان معنى قوله وبهما يتم حسن

الاول انه بهذين الزيادتين يتم حسن معنى البيت الاول

اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق

لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة

لغيره

ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع

الاتباع

ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع

وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد

خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد

اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه

ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف

هذا الذي ذكره في الظواهر من ادعاء سبق احدهما

سامحى

واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسماء

المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني

اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول

حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه و

الا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يبنى عليه

الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق

القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده

توارد الخواطر اي مجيئها على سبيل الاتفاق من غير قصد

الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد

ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل

له اين تذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني

شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان

ابن عبد الملك أتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا

فامر سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما

اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله

فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع

يعني سيفه فكانه قال لا استعمل ذلك السيف لانه لم

او ابن ظالم ثم ضرب بسيف الرومي والغلوان فنبا السيف

فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس

ولا اضرب بسيف ابي ظالم

نبا السيف نبوة عن الضريبة اذا لم يقطعه

ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى بها المطر لم ينب

سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن أخر القدر

ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة

الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا

ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول

كأني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي

رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

وقام وانصرف وحضر جرير فأخبر الخبر ولم ينشد الشعر

فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت و

لم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهدهم

ثم قال جرير يا امير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق

قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل

الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالجواب دونهما

صبا صبوا وصبوة اي مال الى الصبى

نفك الاعناق عن حمل المغارم ... اعطائهم الفدية الكثيرة

عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها ۞ وتقطع
احيانا مناط التمائم ۞ ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم ۞
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ۞ وهل ضربة الرومي جاعلة
لكم اباً عن كليب او لخالصٍ دائم ۞ فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم
بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب
ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول
في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين و
العقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا
ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات
ان في كل منها اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو
ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن

قال — يضمن

او الحديث بعينه على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن
او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال
الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام كذا وفي الحديث
كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الا
الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا
كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل
قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما
جرم فصبر جميل ۞ وان تبدلت بنا غيرنا ۞ فحسبنا الله ونعم الوكيل
والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع
ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على
ما روي انه لما اشتد الحرب في يوم حنين اخذ النبي صلعم
كفا من الحصباء فرمى بها في وجوه المشركين وقال شاهت

مثال النثر من القرآن — اي ابو زيد — واغرب اي اتى بشيء غريب بديع — اللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق — صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم — الحصا

قبحه

الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل بعدا من قبحه الله بفتح
العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي
اي الحبيب ان رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة
وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني
وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته
بكذا اي جعلته محفوفا محاطا يعني ان وجهك جنة
فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من
مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من
الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي نقل فيه المقتبس عن
معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت

وجهك

او منع عطايك عني

في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد
غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله
تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع
عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا
نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير
فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في
صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر
لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا اقد تجرد للموسى
لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه
قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا
وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين

اي كاشفا ثيابه

سؤله

جمع مغربي والتاء في الجمع عوض عن ياء النسبة

فهو ان يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير بيتًا كان او ما فوقه
او مصراعًا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من شعر
الغير ان لم يكن ذلك مشهورًا عند البلغاء وان كان
مشهورًا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير آخر كان
احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئًا من
قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار
العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمى اذا ضاق
صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتًا بحالى يليق فبالله
ابلغ ما ارتجى * وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول
بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت
سيرة مجمل * وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات

من شعره

كراكب

دون المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى وما
نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورًا لا احتياجه
اليه قوله اى ابن العميد كانه كان مطويًا على احن ولم يكن
فى قديم الدهر انشد فى ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من
كان يألفهم فى المنزل الخشن البيتان لابى تمام وتضمين
المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اى الحريرى
يحكى ما قال الغلام الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى
سانشد عند بيعى * اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع
الثانى للعرجى وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضى
الله عنهم نسبة الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل
هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد
الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال

قوله

قال الجوهرى السداد بالفتح الاستقامة والصواب وسداد الثغر بالكسر لا غيره

والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في
وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج
ما كانوا اليّ واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه
تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت
وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري
العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع
الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما ان يتم المعنى بدونه كقول الشاعر كانها عاس
في بوس نكابده والعين والقلب منا في قذى وازى
الآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى ان الكرام
اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير اياها في مثل ان
المعنى لا يتم بدونه فاحسنه اي احسن التضمين ما زاد
على الاصل بنكتة اي يتضمن البيت او المصراع المتضمن

في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب و
بعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي صاحب التحبير
اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتها
وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من
الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق
النصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود
الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا
ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر
والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر
عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين

العذيب و العذيبة مصغرين ماءان ه قاموس

وكان الجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقن
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه العذيب وبارق
معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب
وعنى به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق
وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجري
دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي
الطيب بهذه التورية والتشبيه فلا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام
كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر
غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود قوله

شعرا او نثرا في النظم فالتلميح الى قصة كقوله اي قول
ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها
وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم
من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى
لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم
ألمت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم
للاحبة المرتحلين ولم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير
على الماء دار حوله عطشا ونضا اذهب به وازاله والضمير
في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة
الظلمة انطوى انطم المجزع ذو اللونين وقوله احلام نائم
استعظام لما راى واستغراب اشارا الى قصة يوشع بن نون
فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اى طلبه وقوف
الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت

التلميح

الشمس فخاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت
فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من
قتالهم و التلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء الرمض
رمضاء اي حارة ترمض فيها القدم اي تحترق والنار
تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه تلطف
وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار
عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت
المشهور وهو المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته
الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كا
المستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي
ام جساس بجار لهما من جرم بن ربان له ناقة وكليب

جساس قتل كليب

قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس
للمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى
حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها
الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتبا
عد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه
فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فا
عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب
وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من
البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن
دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر

فبلغ

تغلب قبيلة جساس بكر قبيلة كليب

القتادة والخرط

ودون عليان خرط القتادة ودونه خرط القتاد يضرب
للامر الشاق فان كليبا لما سمع قول جساس لا تعقرن فحلا
فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر بيدك
على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما
في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت
بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت

التلميح

كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى
قصة يعقوب عليه السلام والى المثل كقول العتبي يا ابا
من هرة نعقا وكادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل
اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا
قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال
النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها

غلطوا او غضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا
من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم فهذا وصف
بالرشد وارادة الغي على طريق التهكم وربما سمي
تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع
فما دونه ايداعا لان الشاعر قد اودع شعره شيئا
من شعر الغير وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب و
رفوا لانه يرفو شعره بشعر الغير واما العقد فهو — العقد
ان ينظم نثر قرآنا او حديثا او مثلا او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس
هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه
منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث
فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة — اوله

آخر يفخر اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه
وما لابن آدم والفخر انما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان
قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث بحيث يكون لا
على طريق الاقتباس كقول الشاعر أنلني بالذي استقرضت
خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت بجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين
الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رحمه
الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن
بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام
بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه

لا يتحمل مثله في الاقتباس اولم يتغير تغيير كثير ام

وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر
نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا ينقص
عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في
محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته
مضطرب
وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخله كالحنظل في المر
لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة تصدق توهمه الذي يعتاده اي يعتاده
دي باجمه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي
الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيفا لمولده واستماعه لقول اعدائه
اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه
وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح
متعلق بالتوهم والتصديق
صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه

تفسير

وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات وهذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غيره
من الابيات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر
ملّح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه
وهو ههنا خطاء محض نشاء من قبل الشارح العلامة
حيث سوّي بين التلميح وفسّرهما بان يشار الى قصة او
شعر ثم ضابا لغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز
فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل
سائر من غير ذكره اي ذكر تلك المضاف القصة او الشعر
او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل و
اقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في
النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون في النظم او في
النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او

شعر مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس
عنّي بمقلع فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا اسناد
قاله اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب
والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي
قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضرّ
مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل
في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب
مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن
تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثّل
لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان
مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر
مرّ والصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا نزل

ومما غير متفقين في الخط فقط يسمى مفروقا تنبيه لا يجب
في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة
يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق وقد صرح
بذلك في الايضاح نقلا عن صاحب الكتاب شارح هذا اذا كان
اللفظان متفقين في انواع الحروف وفي اعدادها وفي
هيئاتها وفي ترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئتها او في ترتيبها
لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم
يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما فيدخل تحت
المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف

بل من كلمتين صح
كلية صح
مرفوا صح
التشابه

على الجملة

بالطريق الغير لانه في قوة قوله ان اتفقا فتام ا
ه منه

على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا اي
على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا
المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع و
العدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة
احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون
في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظا البرد
چادره سپر سرما
بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحو اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من — جبة البرد جنة البرد صح
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم
الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط والثاني
ومفرط صح
مشدد كالحرفين وهذا يقتضي ان يكون مفرط مختلفين — والمشدد صح
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا — عنها

في الصورة حرف واحد زيد في كيفيته والى هذا اشار بقوله

والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف نحو هذا الرا

من مفرط مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما

في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني

متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير

قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في

الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين

من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والرا من الاول

مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها

اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان

يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث لو حذف ذلك الزائد

اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا

لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان

الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في

الاول او الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله

ذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت

الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط

نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون

من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب

من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد

زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم

هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع يمدون وعواص

جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه

حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه

قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء

حاميات للاولياء صايلات على الاقران بسيوف حاكمة

عطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى ركبتيه صحاح

بالفلاق طغنة وربما سمى هذا القسم الذى يكون زيادة
الحرف فى الآخر مُطَرَّفًا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ورود
آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت
انى بها تاكيدًا للاولى حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك
ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك
فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف
ولم يذكر منه الا قسمًا واحدًا وهو ما يكون الزيادة فى
الآخر كقولها اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفا من الجوى
اى حرقة القلب بين الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون باكثر
من حرف مذيلاً وان اختلفا فى انواعها اى وان اختلف
لفظا المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الا
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان عن التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب

الجوانح الضلوع تحت الترائب مما يلى الصدر واحدتها جانحة قاموس

فيشترط

وفرق

وفرق والضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما
الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس
مضارعًا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى
الاول نحو بينى وبين كنّى ليل دامس وطريق
طامس او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى
الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين
الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة
الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من
اعراض الناس والطعن فيها وبناء فُعَلة يدل على الاعتياد
ولا يقال ضُحَكة ولُعَبة الا للمكثر المتعود او فى الوسط نحو
ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم

غير حون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد
وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب القلوب المبهم
لتفوينا ان يصفا او في الاخر نحو نا اذا جاءهم امر من الامن
وان اختلفا في ترتيبهما اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر
سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي
قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي
قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه
حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك منه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو
اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض

نظرا

الحتف الموت والحسام السيف القاطع

وإذا وقع

تجنيس القلب

وإذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت
والمجانس الاخر في اخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا
مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح
انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين
سواء كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم والظاهر
دون المضمر المجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
وبغير الدسم ومثل عواص عواصم بقواض قواضب
وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد
يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى
تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين
واذا مرضت فهو يشفين وقوله عليه السلام عليكم بالابكار

فانهن اشد حبا و افدحا وكقولهم غرك عزك فصار
قصارى ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد
يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف ونقطها
كقولهم في مسعود متى يعود في المستقر بحذف
الميم تصحيف وقيل لفاضل استعمح كتاب البنى
تصحيف فقال البنى تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما يشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اللفظين المشابهة وهي ما يشبه
الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل
من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها
لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قوله تعالى

لعملكم

لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم
بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق
في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر
والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من
هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله
حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه
اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان
يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ
والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون
المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان

اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول
الفقرة وقد عرفت معناهما واللفظ الآخر في آخرها
اي الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون
اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان
تخشيه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم
يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من
السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو
استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمع اللفظين يجمعهما
شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
هو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع او حشوه
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون

اللفظ

اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه
وزهده وعهده مشتهر مشتهر وداعي الخصر تركه
اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فا
لمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر اقسام
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع
الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان مكرران او متجانسان امام
او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة
في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر الاقسام
حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد
من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق

فيهما الاعتبار اورد للشعر عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر
في صدر المصراع الاول كقول شبيب الى ابن العم يلطم
وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قول الصمة
ابن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد
العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة
وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول
اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين
المنيفة والضمار يعني اجاري رفيقي انا ثم قصدنا وارو حمى
تشرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متمتعا
استمتع بشميم عرار نجد فانه اذا امسينا خرجنا من
ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع

المنيفة م

زائدة م

الاول

الاول مثل قوله اي قول ابي تمام فمن كان بالبيض الكواعب
جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها النهود مغرما
مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع
مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله وان لم يكن الا تعرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها
وقبله شعر الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان
وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة
عليه والنصب تعرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام
وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان تريد الا تعريجا قليلا في ساعة
فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ و
نافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في
الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان

النهود الارتفاع م

الثاني م

ما كان وحشا م

موضعها من حيث خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها
وان لم يكن المكا بها الا تعريج ساعة فان قليلها اي قليل المكا يفني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين
فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني
اي اتركاني من ملامكما سفاها وهو الخفة وقلة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع البلابل
بلبلة بالضم وهي ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب
فالمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي

دون

دون المصنف وما يكون المجانس الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني
في صفة اهل البصرة والفاء في قوله فمشغوف
اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل
من المائتين ويسمى فاتحة القرآن مثاني لانها تثنى في كل
صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران اية الرحمة باية
العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير
التي ضم طاق منها الى الطاق الواحد مثنى مفعل من الثني
وما يكون المجانس الآخر في صدر المصراع الثاني قوله اي
قول القاضي الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر
لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
الملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب
ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب فلسنا

جميع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل فى ضرب القداح
فهما راجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق ومما يكون الملحق
الاخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول امرء
القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شئ سواه بخزان
اى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه
فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى
العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء
يهجر للافراط فى الخصر اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم
لكثرة انعامكم على فهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين
فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الاول الا انه من
القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق

وقاصتين

ومما يكون الملحق الآخر فى آخر المصراع الاول قوله فدع
الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومما يكون الملحق الآخر
فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مرثية
محمد بن نهشل حين استشهد ثوى فى الثرى من كان يحيى
بالثرى ويغمر صرف الدهر نائله الغمرا وقد كانت البيض
اى حوادثه
القواضب اى السيوف القواطع فى الوغى بهن فوات اى قواطع الجفن
استعماله اياها فهى الآن من بعده بتر جمع ابتر اى لا يوجد
بعده من يستعملها استعمالا مثله والغمر مما يجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر فالاستلة الثلاثة التى اهملها
المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه
الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المصراع
الاول قول الحريرى شعر ولاح يلحى على جرى العنان الى
اى يلومه

ظبي مضحكاً له من الابح لاح فالاول ماض يلوح والآخر
اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق في آخر المصراع
الاول قوله شعر ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى
تخليص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو
ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في
الثرى فالثراء ممدود من الثروة والثرى بالقصر اي من
اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من
الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى
كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهو
معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر
وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها

او الحرف

او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال
انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة
في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ
الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد
المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا
مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي
الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي
الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان القافية ثمة لفظ
فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقهما وهو اي السجع
ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو
ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والا

طوار

مختلفان معنى نادرًا لا اي وان لم يختلفا الفاصلتان وزنًا

فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره

اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى

في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع

نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع

بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله

من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها

شيء من القرينة الاولى ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر

ما في الثانية موافقًا لما يقابله من الاولى والا فمتوازي

وان لم يكن ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله

من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في

احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين

في الوزن والتقفية جميعًا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب

موضوع

اي يقابل ما في احدى القرينتين

الثانية

جميع

نحوه

موضوعة او في الوزن فقط والمرسلات عرفًا فالعاصفات

عصفًا او التقفية فقط كقولنا حصل

الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل

كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا

اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع

يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار

التاليف وكون اللفظ تابعًا للمعنى لا العكس وكون كل واحد

من القرينتين دالة على معنى آخر والا لكان تطويلًا كقول

الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين بالحاظها ولا

تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا

تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثر

الا طمسه ومحاه ولا رسمًا الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين

مرور العصور وكرور الدهور لا بين محو الاثر وعفاه

الحاسد

[illegible]

الرحم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى ثم بعد ان لم
تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى بقرينة اخرى
اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام
الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا
لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد
جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع
له في القرآن غير نظير ويستثنى منها ما كان من ثلث فقرات

فان الاوليين

فان الاوليين تحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة
بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساويا لهما
كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود وفي هذه الثلث كل منها
من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو
عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول
لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه
كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير
واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا
صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير
ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلاثة الى العشرة وما

نادعليها فهو من الطويل ومنها ما يقرب من القصير بان
يكون تاليفه من احدى عشرة الى ثنتي عشرة واكثر خمسة
عشرة لفظة كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة
الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة ولا سجع
مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القراين لان
الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في
كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد
ما فات وما اقربه ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع
لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا
غير جائز في القوافي ولا وافٍ بالغرض اعني تزاوج الفصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج
فيقولون اني لاتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات
وهنا في نطعم ومراني اى امراني واخذه ما قدم وما حدث

اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة رعا
ظنته بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان
السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال الفواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص
بالنثر بل يجري في النظم ايضا لا يقال الفواصل الا لها
وقيل السجع ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى
به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي وهو الماء
القليل واصله في الماء فاوري به زندي اى صار
ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والتمادي فيه
تيه الى نصرة المتكلف في البيت السابق وهو قوله تجلى

نصرًا اما للمدة حينئذ فانى لا علم ان قد حل نصر
من الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل
من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة
التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على
المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة
مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول
الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل
فقرتين مسجعتين سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقوله
الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن
الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء
اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله
حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم

الاغتراب من الغربة

لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اي منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله لله
مبتدأ وخبر في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما
ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع
على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل
العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر
المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني
قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى
ان يكون كل مصراع بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع
الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا

مستقلا

مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اي امهل مهلا والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد والعزم

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح
وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو
المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في
المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامس ان يكون
التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة
يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما
مختلف المعنى لكنه [illegible] كقول ابي تمام شعر فتى كان
شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا

الشعب القبيلة العظيمة وهو ابو القبائل التي ينتسبون اليه وشعب جبل باليمن صحاح

السادسة

السادس ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التضمين كقول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الا
صباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب
جدا السابع ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته
ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد
ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فضيّع
بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابع
خارج عما نحن فيه ومنها اي من اللفظي الموازنة وهي
تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من
الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة و
مبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول

الموازنة

على القافية والثاني على التاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على
ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدراً
والملوك كواكب هو البحر جوداً والكرام جداول وانما
من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى
الفاصلتان في التقفية المشروح يكون بينها وبين
السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي
في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية والمشروح يكون
بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة
بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا وما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة
هي تساوي فواصل الكلام فقط في الوزن ... هي تساوي بعض الشعر ... مصراع البيت وعجزه في الوزن

لا في الحرف

لا في الحرف ايضاً كما في السجع فكل سجع موازنة وليس
كل موازنة سجعاً فمبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والحرف الاخير ايضاً ولا يشترط
في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب
ونحو ذلك فان كان اي ثم ان تساوى الفاصلتان في الوزن
دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من
الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله
في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة
بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالاً
من النثر ومثالاً من الشعر تنبيهاً على انها تجري في

فى النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى
الوهم من قوله هى تساوى الفاصلتين فقال نحو و
آتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اى نحو قول ابى تمام مها الوحش اى بقر الوحش
الا ان هاتا او انس اى هذه النساء مشابه لك
بجديتك وهيا الوحش لو افرقنا لحظ الا ان تلك
القنا ذوابل وانساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر
ان الا من البيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لا جميعا اذ لا يتحقق تماثل الوزن
فى آتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم
لما لم يجد عنك مهربا وقد مرَّ اى من اللفظى القلب وهو ان

مطمعا

يكون

يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه
الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر
اما فى النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للاخر كقوله اراناه الاله هلالا انارا وقد لا يكون
كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى
قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل
كل مودته تدوم واما فى النثر فما اشار اليه بقوله وفى
التنزيل كل فى فلك وربك فكبر والحرف المشدد فى
هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحرف المكتوب
ومنه اى من اللفظى التشريع ويسمى التوشيح وذا
القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى
على الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه

ان يقول بصحيح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما
لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي
القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات
القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين من
بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما
والجواب ان لفظ القافيتين مبني بذلك كقول الشيخ الحريري
الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية
الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة
الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها
ابكت غدا تبا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها
لا يفتدي بجلائل الاخطار فكذا سائر الابيات فهذه
الابيات كلها من الطويل الكامل الا انها على القافية
الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من

ضرب

ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن و
القافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه
ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية
فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة
الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى
والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر
او لفظ دار نفسه وهنا اقوال آخر مذكورة في علم
القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان
احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر
الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى
المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان
قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد الظاهر

فقد وجد البناء على قافيتين

لزوم ما لا يلزم

قوله هو بناء البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما
فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له
الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان
يجي قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة
وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية ونونية مثلا سمي بذلك
لانه يجمع بين الابيات من رواء الحبل اذا فتلته وهذا
لان الفتل يجمع قوى الحبل ومن رويت على البعير
اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال
او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان
عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي
في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع في مثل التزام

حرفا وحركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة
حال مما في معناه فقوله ما ليس بلازم فاعل يجي و
المراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر وفقرتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق
لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم وقوله
ما ليس بلازم في السجع معناه ان يوتى قبل حرف الروي
من قافية البيت وقيل او ما في معناه من فاصلة الفقرة بشي
لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلت هاتان
القافيتان او الفاصلتان سجعين لم يحتج الى الاتيان
بذلك الشي ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما

يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في في
ليوافق
السجع او في القافية ليتوافق قوله قبل حرف الروي او
في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى
حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد
جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في
السجع لتحقق السجع بدون ذلك نحو فلا تنهر ولا
تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتح الهاء لتحقق السجع
في لا تنهر ولا تنصر ولا تضجر كما ذكر في قوله تعالى
اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا و
يقولوا سحر مستمر وتجيء قبل حرف الروي نحو قوله
سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي
جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي هذا

شكرت

شكرت لله نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت له
يريدون نعمته وكانا ارادوا سأشكر لعمرو فحذف الجار
واوصل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي هو فتى
غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا
النعل به زلت يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان
المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية
اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه
من حوادث الزمان وفي طريقته قول الاخر انا انفق
المال الدهر برفقه وان ايسر المال ايسر صاحبه راى خلتي
اسم رجل
اي فقري من حيث يخفي مكانها لاني كنت استرها بالتجمل
فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت قذى صح
باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله
كالداء الملازم حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو
كالداء

الثاء وقد يجيء قبلها في الابيات باللام مشددة مفتوحة
وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو
جلل وصدق ومنق والشفق ونحو ذلك ففي كل من
الآية نحو والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد
يكون الاول بدون الثاني كالمستمر وبالعكس كقول كالقمر
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء
حوادثها
الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
عيش رغد واسع طيب ناعم
مما كان فيه ولد هذا حيث التزم فتح ما قبل الدال فان
قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في
غير الفاصلتين ايضا كقول الجوهري ومما اشتار العسل
من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل
والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد

شار العسل شورا استخرجه من بيت النحل كاشاره واشتاره اي اللذات والمطالب العالية انما تحصل بالسعي والجد

التزم

التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فقيل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور فقد يجيء
ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم
من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في
غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام من التي هي
حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم
انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي
ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه
او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني
من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان

بقوله في البيت وانفق وقوله في الايضاح وقد يكون

ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا

الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في

كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل

الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات

ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا

ان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا

تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها

فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة

مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على

باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب

على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض

المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات

اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات

ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا

يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف في الايضاح

هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول

الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض

المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله و

يجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة

او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البديع وهو ضربان

احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ

مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين

في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى

بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري

فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل

للقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط اورثك ان
زرت دار عدو ذرا او ودا او وزرا فمثل الحيا
وهي الرسالة والقصيدة التي تكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي
التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير
منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر
فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة فيها بعض حروف
المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد
وهو ان تعلقها الكلمة في المصراع او القرينة بمعنى ثم
تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل
ما اوتي رسل الله الله اعلم حيث وكقول زهير من

يلق

يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى
خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل
ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا
مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلامك خفاء لا لفظيا فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في باب الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور
في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس

يذكر لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد
ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون
الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في
السرقات الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل
الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير
ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق
القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد
سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا

المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على
الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز
والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها [وكذكرهم]
بمن هي له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك
الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة
اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة [عند ذلك اى عند ورود العفاة صح]
ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه
الدلالة على الغرض لاستقرارها فيها اى في العقول والعادات
كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول
اى فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض

اكمل ص

كالاتفاق في الغرض العام فانه لا يعد سرقة ولا اخذا
فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس في
هذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة
فالا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه
كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في
هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر
وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان
احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر
عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب
الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال

او مع

او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما في الاسئلة المذكورة ثمه واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر
وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله مع
اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر باعتبار ضربان احدهما

بهذا صح

ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان
يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان
الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليه بقوله
فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم

لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن
عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس فانه
لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة
ولم توفه حقوقه صنوخيا المعد له ولم توجب له
عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران كان يعقل اى وجدته هاجرا لك متبدلا
بما خانك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب
حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع
تقطيع السيف وتوثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب
والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن
عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى
مبعد يعنى لا يبالى ان يركب من الامور ما يوثر
فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه

علما

علما واهتضاما متى لم يجد عن ركوبه مبعدا و
معدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على
معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بعدي يا ابا بكر فلم يفارق عبد الله
المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل
على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان
البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى له
وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي
معناه اي فيما معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل
بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا
مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ۞ واقعد فانك انت الطاعم
الكاسي ۞ ذر المآثر لا تذهب لمطلبها ۞ واجلس فانك
انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا
بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل
واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل
وقال العباس ابن عبد المطلب ۞ فالناس بالناس
الذين عهدتهم ۞ ولا الدار بالدار التي كنت تعلم ۞
فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف
مقام تعلم وقريب من هذا ان تبدل بالالفاظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والتركيب
كما يقال في قول حسان ۞ بيض الوجوه كريمة احسابهم ۞
شم الانوف من الطراز الاول ۞ سود الوجوه لئيمة
احسابهم ۞ فطس الانوف من الطراز الآخر فاكثر
بيته

الطراز علم الثوب معرب والمراد المجد والشرف اي من نمط الجماعة الاول في المجد والشرف ۱۲

اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ
او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة
ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ
من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من
الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار ۞ من
راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه
حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر
بحاجته ۞ وفاز بالطيبات الفاتك اللهج ۞ اي الشجاع
القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسارته في تجارته في الاساس
سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا وغيره واشترى

نهب والغصب علانية ۱۲

ثم منه عودا يضرب به من واقبا الناس مات هما اي حزنا

انتصب على انه مفعول له او تمييز وعنا نبا للذة لب

الحشوة اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا

واخص لفظا روى عن ابي معاذ رواية بشار انه

انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي

فهو اخف منه واعذب والله لا آكل اليوم ولا اشرب

بغلو وكقول سلم الاخر لهم في كل عين وحاجب

بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة

نعيد خلفنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع

السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة

معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن

والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون

الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول

فهو

فهو اي فالثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في

مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض

غزواته هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدل

كما بعده او بعد انسيا في بدلالة ما قبله وهو قوله

اني ابا نصر نسيتا اذ يدي فجعت بمنصر الفتح

فيقول لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل

قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا

البيت تفصيل لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان

يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله

بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل

ولم يمتنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود

بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به

لقد يكون بالزمان بخيلا فالمصراع الثاني من المصراع

الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان

قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لرُتَب

مُحَرّة اذا المعنى على الماضي فالمراد لقد كان فان قلت

ههنا مضاف محذوف فما الفعل المضارع على معناه اي

يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه

ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت

السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد

بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه اي يخل يسمح

اي يجيء بهلاكه به كما ذكر المم فاعترض عليه

بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا

للحاصل واما اعدامه فباق فباق بعد في تصرفه

فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي النام ذلك

الحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيدان من سخا فسخا هو

.با

بايجاده لكن لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح

قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي

تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي

لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب

اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان

من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا

سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه

لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض بعيد

لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوي وانما الم

سخا به على وكان بخيلا به علي فما اعداه سخاؤه

اسعدني بضمي اليه وهكايته له وعلى التفاسير

الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان

معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الي

الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام تحلة بمثل
المراثي فاشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث
لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان
ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة
ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار
مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
الا تيا ابو الطيب وما صاقت المرتاد الى المنية البيان اي
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها
ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا

الفراق

لوم

او كسوته فقلت بفعرما فعت لم يكن اللفظ فعت مجازا
وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فتبينا
فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهموا
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاء عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيق وقيل انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما
لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول
المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان جوابا لما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع

مثلاً استعمالاً فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على
المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما
كانت الاستعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق
الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت
اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده
اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير فيفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول
جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل
اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه
اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه
اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا

كما لا يصح ان يقال

اسدا

اميرا

يكون

يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في
الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي في قول ابي الفضل بن
العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي
تأنيث الفعل لاسناده الى النفس
توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني
من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله
شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في
ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي
ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى

تظللني وتظللني في الموضعين في موضع الحال وان شئت صفة شمس وقعت مبتدأ او فاعل لع

وقد يجتمع النهي عن التعجب مع التصريح بالتشبيه كقول الامير المعزي

آن زلف مشک بار بران روی چون نگار — گر کوته است کوتهی از وی عجب مدار

شب در بهار میل کند سوی کوتهی — آن زلف چون شب آمد وان روی چون بهار

غلالة هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً

قد زُرّ ازراره على القمر يقال زررت القميص عليه ازرّه عليه

اذا شددت ازراره

فلولا انه جعله قمراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب

معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر

الحقيقي لا بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة

انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي دعوى هذا الدليل

في جنس المشبه به

بان ادعاء دخول المشبه لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة

مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل

الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق

ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد

الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو

الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهيكل

الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني

غير المتعارف

غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة

لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد

انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف

استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى

المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال

ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب

القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب

والنهي عنه في البيتين المذكورين فعلى ما قلنا بناء على تناسي

التشبيه قصداً الى المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث

لا يتميز عن المشبه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبه

به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضاً والاستعارة

تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة

على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول

المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل

افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا

بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى

الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر

الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر

بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح

ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى

فيها اى في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب

القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل

بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف

ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما

عليه الجمهور وان كان السكاكي ومع هذا فلا جهة

لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب

بل يختص بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا

نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق و

الكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع

بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياس

الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه

التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من

انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده

قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم

لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك

والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن

العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف

كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل

وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه

تخص بحاتم في الجود وبيانا ول في حاتم فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او آخر غيره
كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا
او غير فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود
لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع
له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك
رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او اكثر يكون كل واحد
منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا
فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق
قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد

بالنيران

بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون و تلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة اي مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى حسن كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتداء موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى ورب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم فلما ذكر رؤس الاقران جمع القلة والكثرة يستعار للاخرى استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد

انتم

سيف مه

الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك ان المراد بالتسع
الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير
ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له
قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن
نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه
استعار الاحياء من معناه الحقيقي هو جعل الشيء حيا
للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول
المصنف الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واما استعارة
الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت
بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه
ولنسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية

لما بين

لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما
ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو
بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في
المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك
استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت
والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان ان كانا
قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار
له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان
الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة الحيوان لان الفعل
المختص به اعني الحركة الارادية مسبوقة بالادراك وافا

كان الادراك اقدم واشد اختصاصاً بكان النقصان فيه اشد
تبعيداً له من الحيوة وتقريباً الى ضدها وكذا في جانب الاشد
فكل من كان اكثر علماً او اشرف كان اولى بان يحق له انه حي
هنا كالاصل ولا يخرج عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة
والضعف مثل العلم والجهل والقدرة والعجز لم يستعمل
احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين
على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق الاسم عليه اولى فالباب
غير وافية بذلك و لتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع
طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه
لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة

تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخال
في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسداً وانت
تريد جباناً على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء ولا
ستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذي يسمى في التشبيه وجهاً وههنا جامعاً قسمان
لان الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له
والمستعار منه نحو قوله عليه الصلوة والسلام خير الناس
رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل
في شعفة في غنيمة له حتى يأتيه الموت قال جار الله المطيعة
الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا
جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ

بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنيم له قليل
يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه
الموت فاستعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومها
فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه
في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو لهذا الكلام ان هذا ان تشترك
تجده في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد و
الانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما في جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها
قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة

المرسن

المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران
خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص
الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو
بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثم فلهذا لا يلاحظ فيها التشبيه كما
في قلعة المثال فعدت استعارة وقال انه كان الواجب ان لا
اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة
ونبهت على ذلك بان تسميتها استعارة غير مفيدة و
وجه الفرق بين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى
مجانس له كالمرسن والانف والجحفلة والمشافر من واد
واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما

قد لا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة

منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة

وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف

بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلاً

في مفهوم الطرفين قلنا امتناع الاختلاف انما هو في

الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب

من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف فالجامع

انما يجب داخلاً في مفهوم الطرفين لا في الماهية

الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون حقيقة

وقد يكون امراً مركباً من امور بعضها قابل للشدة والضعف

فيصح كون الجامع داخلاً في المفهوم مع كونه في احد

المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران

للعدو ومن هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة

بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له والاكثر

كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع

لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض

لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى و

قطعناهم في الارض امما والجامع وابعاد بعضها عن بعض

ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في التقطيع

اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب

للسرد الذي هو ضم حلق الدرع والجامع الضم الداخل في

مفهومهما الا انه في الاول اشد واما غير داخل عطف على قوله

اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع و

الشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ

في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة

لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها

ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فا
لجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له
واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع
المركب منهما واما المستعار له فهو الرجل وفرق بين المقيد
والمجموع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار معنى
داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم
آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية
وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي
او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة

التشبيه

كما

كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف
فرسا له بانه مودب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه
عله الشكيم الى الفم اي ان الشكيم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالشكيم نفسه بدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر
شبه وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا
الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي
المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان
يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في
قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت هل يصح ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في

القربوس ممتدا الى جانبي الفرس بحيث وقع المثنوي في
ظهر الحنبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الطرفان
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس فقد
الاحسن ماذكرناه اولا لان الركبتين منضمتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين ما يلائم الى العنق ثم يمتد
مستقيما الى الظهر كان الطرف الذي يلي القربوس من
العنان اعلى من الذي يلي ظهر الفرس وقد يحصل الغرابة
بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل
حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على حدب
المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا
باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح فالحدب
جمع الحدباء وهي المهزولة والمهاري جمع مهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح

ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن
اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع
وشددنا الرحال على المطايا لارتحالنا ولم ينتظر السائرون
في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة
المشتملة على لين وسلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن
قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد
انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير
الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي
وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل و

في المخففة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات

لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له

لما تمطى بصلبه وارد فا اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل

بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب

يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا

يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره

والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به

والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما في لشماله

والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له

والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما

حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له

عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة

الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم

قبله
وليل كموج البحر ارخى سدوله
علي بانواع الهموم ليبتلي

بعده
الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل

الاول ينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي

او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام

والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع

اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد

البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط

التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة

التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع

الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا

كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل

والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي

يدرك بالبصر واما عدّه السكاكي من هذا القسم قوله تعالى

واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو

الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى

الحاصل بالمصدر وان اريد ايقاع تلك الحالة فهو المصدر الذي وضع المصدر له وليس له تحقق في الخارج اما المعنى الاول فموجود في الخارج محسوس او نقول المراد حسية متعلق المصادر على ما قال الفاضل الكاتبي من ان حسية بعض المصادر لاعتبار حسية المتعلق ٥ قطب ح

الجميع حسيٌّ والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وانارته وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصوله عقيب

الشواظ والشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه ٥ صحاح

الرأس

التلألؤ درخشيدن ٥

له دائماً او غالباً كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد و ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار

كالكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه مجمل ١٢ نسخه

شكوت فلانا واشكو شكوا وشكاية وشكية وشكاة
اذا اخبرت عنه بسوء فعله بك فهو مشكو ومشكي صحاح

تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال
الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها
الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى
ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فلم لم
يقم مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر العلامة ان
السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
اي نزعته عنها وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة
من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر و
السكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في
قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظ على قول غيرهما واما على
قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات

فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
بحيث عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى
ان اذا المفاجاة انما يصلح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه يستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجا مجيء الظلام كما لا يستقيم ان
يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى
نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ

بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقريره
لذلك لا شك ان التشبيه انما يكون ابدا اذا اشتمل على نوع
استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتناص وذلك
انما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال
ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي
كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن
الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهو عقلي وقد اهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وفرعه ولانه في الحقيقة
استعارتان لان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي
فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الخمسة انواع تنوع التشبيه
اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة عاطفا
على قوله الا الحسيين اي فان لم يكن الطرفان حسيين فهما

اي الطرفان

اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان
اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية و
التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل
والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان
المذكور فههنا التشبيه هو الموت والرقاد لا بمجرد القبر و
المكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا
له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع
يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال
في الموت هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع

وههنا اللفظ المستعار اسم مكان وهو المرقد

البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله
هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع
عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه
نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه الله
من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب
ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على
قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي
الحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار
منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع
التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحي كما لا يلتئم
صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى وضربت عليهم الذلة
اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من

فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب
كما يضرب الطين على الحائط فيلصق به فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي و
المستعار له تثبيت الذلة والتصاقها بهم والجامع الاحاطة
واللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل
ان يكون تشبيه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس
ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا
لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع مع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل
على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير

شمله عليهم فهم فيها كما يكون في القبة

المكان معنى لان التشبيه انما يصح باشتهار وجه الشبه واختصاص نوع اختصاص ببعض من المعاني ولهذا يدخل في التشبيه انما هو بالنظر الى نفس القيام المعتبر في مفهومه وهو معنى المصدر

اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي الاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون
متاولا باسم جنس كحاتم في نحو رأينا اليوم حاتما والا
فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فكا
نت الاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم
الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه وبكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه و
انما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال
والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة

دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل
وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع
باسل كما ذكره القوم وهو محل نظر وهو ان الدليل بعد
تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والالة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس
فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة
وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولانهم صرحوا
بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو
المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة
فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه
فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر

التشبيه في انفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا

قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه

ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل

وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره على تشبيه

الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم

في الصفات واسماء الزمان والمكان وما لاخذ هو المعنى القائم

بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار

صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه في هو

المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ

الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها

تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه

لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي

لما تعلق به معنى الحرف وقال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك

المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق

معنى الحروف كالمجرور في قولك زيد في نعمة غير صحيح

كما تشبيه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة

بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال

بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم

يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور

فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة

فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة

تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة

للنطق فلا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا

مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد

الى التشبيه ليكون استعارة فقيناه اللفظ الواحد بالنسبة

الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلاً وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل
باعتبار استعمال المقيد اعني مشفراً لبعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا الطلاق
النطق على الدلالة فتح يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام آل فرعون
ليكون لهم عدواً وحزناً للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط

والحصول

لترتب آه ومن البين ان الغرضية ليست عبارة عن الترتب بقي شيء وهو انه صرح في
التلويح بان اللام انما يدل على ان مجرورها علة سواء كان معلولاً باعتباره كما في ضربته للتاديب
او لا كما في تعدت عن الحرب للجبن وهو يقتضي ان اللام موضوعة للعلية التي هي اعم من
الغرضية لا لخصوص الغرضية فلا يصح استعارة اللام منها لترتب العداوة على
الالتقاط وكون الغرضية مندرجة تحت العلية وفرداً من افرادها لا يجدي نفعاً لان
اللفظ انما يستفاد مما وضع له لا من افراده اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون اللام بحسب
اللغة موضوعة للعلية مطلقاً
وغلبت في بعض افرادها
الذي هو الغرضية او تكون مشتركة
بين نوعي العلية
ابو القاسم

والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة
فيها تبعاً للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف
ملخص من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى
التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدواً وحزناً بل المحبة والتبني
غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب
المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكاً في الاستعارة
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب
ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في
نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلاً

العلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر
ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل والتحقيق
ان الاستعارة التبعية وذلك لانه شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو
المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام
حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
ان ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي

كما قد

كما افاده في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان
المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة
التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه على
الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا
يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام
قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول القطامي لم تلق قوما
هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم
الاسنة القاطعة واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى
الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة

انما قال في الاولين لما سيجيء من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ١٥

شبه الطعن بالقرى بجامع الايصال الشيء الى الباطن ١٥

كما قريتها القنا القطع وشربتها الذريع وسددها مخيضا

فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم

استعارة وقد يكون المفعولان جميعا يصلح كل منهما قرينة

كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا يقود

الحرون الشموس فان تعلق اقرى بكل من المسامع و

البيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم

بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة

او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قد زرت

بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل

السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن

مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح

لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما

ذكر الشارح من قرينة على ان سرى استعارة لان السرى

في الحقيقة

في الحقيقة السير في الليل فليس بشيء لان المقصود ان

يكون الجميع قرينة غير ذلك كقولك من الاحوال نحو قتلته

اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير

مضبوطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين

والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء

يلائم المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او بما يلائم

المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا

تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار

منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت

النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير

العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه

كما يصون الرداء ما يلقى عليه وصفه بالغمر الذي يلائم

العطاء دون الرداء تجريدًا للاستعارة والقرينة سياق
الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكًا اي شارعًا في الضحك
اخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن
في يد المرتهن اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه يعني اذا
تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم
يقل فكساها لان التجريد وان كان ابلغ لكن الاذاقة لما
لذوق يستلزم الادراك بالنفس من غير عكس فكانه في
الاذاقة استعارة بشدة الاصابة بخلاف الكسوة ولم
يقل طعم الجوع لانه وان كان يلائم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو
ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثاثة

الهيئة

الهيئة على ما مر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون
تجريدا قلت المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها لباس الجوع
والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال اذاق فلان البوس والضر
واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه
الاية ان في لباس الجوع والخوف استعارتين احديهما
تصريحية وهو انه لما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث شبه باللباس لاشتماله على اللابس ثم
استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر
البشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا
يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا

الضحكة المرة الواحدة صح

وان لم

اللباس

فان قلت

والاذاقة في الاصابة

فلا يكون ترشيحا

فالثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرّع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وقد يكون
الترشيح بالصفة كقولك جاوزت اليوم بحرا زاخرا متلاطم
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم
المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره
لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه
اعني الحيوان المفترس الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق
والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على
تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة
في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق

لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على
تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار
منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي
يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله
اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد
الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر
علو ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في
السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج
الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى
السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على
انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية
لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو
القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من

التعجب في قوله وقامت تظللني ومن عجب شمس تظللني
من الشمس فالنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه ولكن
لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب
التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات
وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه
اثبات خاصة من خواص المستعار منه للمستعار له
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان
هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من جعل

تسمية

تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد با
لاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرناه صريح في الايضاح ويدل على ما ذكرنا لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله
اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في
السماء فعز الفؤاد من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد
عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود
ولن تستطيع الشمس اليك النزولا فيجب تقديم النظر
على المصدر فقد سبق في شرح الديباجة فمع جحده
اولى وهذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فا
فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى

بالمجاز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل
الكلام خلواً عنه ونقل الحديث مع المشبه به فكيف
لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى شبه
بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعاً
من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في
المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبهة بالمطابقة اللفظ الدال على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى

المراد بارجل الخطوة يعني انه يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف كذا قال الشيخ

كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد
بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم
رجلاً وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد
من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو
الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما
ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه
منتزع عن متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقاً من غير تقييد
بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال

تشبيه تمثيل

له تشبيها تمثيلاً او تشبيهاً تمثيلياً وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار فاذا استعمل
المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك
لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كما في قوله
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان التركيب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحسر والتحزن فخص المجاز المركب بالاستعارة
وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله

أي استعمال

اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل
الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي
سمي مثلاً ولهذا اي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله
على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملاً في المشبه فلو تطرق
تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلاً وتحقيق ذلك ان المستعار يجب
ان يكون اللفظ هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه
فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي هو يخص
المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه
تذكيراً وتأنيثاً وافراداً وتثنية وجمعاً بل انما يعتبر مورد
المثل مثلاً اذا طلب رجل شيئاً ضيعه قبل ذلك تقول له
بالصيف ضيعتِ اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد

الذي

فى امرائه واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعة اللبن

فى الصيف على التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل

اشارة اليه ولكن المثل بما فيه غرابة استعير لفظ المثل

اى الصفة اذا القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله

تعالى كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيبة

وكقوله ولله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله مثل

الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب

قصة الجنة العجيبة فصل فى تحقيق معنى الاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان فى

مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية و

استعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين

اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصله ذلك

يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء

وثانيها

والثانى ما ذهب اليه السكاكى ويجيء بيانهما والثالث

ما اورده المصنف رح ولما كانتا عنده امرين معنويين

غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا فى ذيل

بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى

تطلق هى عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى

فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه

فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب

البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان

وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد

ان المراد هنا الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذلك

التشبيه المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه

به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى

عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر فى النفس استعارة

بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلم يصرح به وانما دل عليه
بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسميته خالية
عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به
للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله وقوامه في وجه
الشبه لتخييل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص
بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه
الشبه في المشبه بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه
في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق
الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي
انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا

فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت
ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد
وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنه دخل
على معاوية رضي الله عنه يعوده فلما رآه معاوية قام و
تجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر
لا اتضعضع فاجاب الحسن على الفور واذا المنية انشبت
اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتياله
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار
ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي المنية
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك

مفصح فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم

في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت

لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة

فيه اي الانسان المتكلم وهذه استعارة تخييلية فعلى

ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان

مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز

لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا مجاز عقلي

كاثبات الشيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات

للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة

التخييلية امران معنويان هما فعلان للمتكلم ويتلازمان

في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان التخييلية

يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينة

للتخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص في مثل قولنا

حقيقة مستعملة

قرينتها التخييلية

اظفار المنية المشبهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول

بعد تحقيق هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى اطولكن

في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا

ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما

ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له

في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية فكان استنباطا

منه فما تفسيرها الصحيح قلت ما عليه الفحول المذكور في

كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه

ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة

السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت

اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على

ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار

هو وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين

الشبيهة

هو لفظ السبع الغير المصرح والمستعار منه الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية

اي ان المستعار هو لفظ المشبه به المتروك ميرزا جان رحمه الله

ينقضون عهد الله حيث قال ساغ استعمال النقض في ابطال
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة
بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على
مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه
به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكن قد تشعر
منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة
تخييلية بل هو قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال
العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد
القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما
دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت
للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو

السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التلخيص وذلك انه قال
في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم
عن مسماه الاصلي الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا ومعلوم
انه ليس هناك مشار اليه يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان
يقال اذا صحبت شيئا مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا
مثل الاسد وانما ثابت في ذلك التشبيه فهذا بعد ان تغير
الطريقة فنقول اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة
شبه المالك في تصريف الشيء بيده فنجد الشبه المنتزع لا
يلقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال

مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال

مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت لها حكم من يكون له ذلك الشيء

فقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لا يمكن ان يحمل

على شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى

على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي

سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر

باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه

قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه

لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس

الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية و

التخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون

تحقيقية وهي التي سماها السكاكي بالاستعارة المحتملة

للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة

بالكناية

بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية

فقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه

زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته

فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في

معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات

المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة

الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به

وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا

محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة

بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بالجهة

المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس

والرواحل فالصبى على هذا من الصبو بمعنى الميل

الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح

الصادق قال صبي صبا ومثل سمع سماعا اي لعب مع
الصبيان قد انتقل الى الحقيقة بقوله ويحتمل انه
اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان
الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان
والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية معناها عقلا اذا اريد به الدواعي
وحسا اذا اريد اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب
المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها
فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة

اللغوية

اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل
واحترز بالقيد الاخير وهو ما يفهم من قوله غير تاويل
في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع لها بالتحقيق فلا بد من الاحتراز عنها واما
على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر
عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ فيما
وضع له فتكون لغوية فلا يصح الاحتراز فانها اي
انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه قسمين
متعارفا وغير متعارف فبمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت
له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من

الغزم

غير تاويل هذا هو الصحيح الذي يجب ان يقصده

السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما

ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة

يعني الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين

ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ

المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل

والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة

فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس

بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا

لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة

للاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في

الجملة وانما الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين

ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل وعرف

السكاكي

السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي

موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع

حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع

والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير واللام في بالغير

للعهد اي مستعملة في غير المعنى الذي الكلمة موضوعة

له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة

تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة

قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا

وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا

في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود

اقام المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق

في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة معناها

في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد

الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل
فيما اي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على
ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق
فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا
يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح
لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق
احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما
اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له بالنسبة الى
نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة

في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
فذلك التقييد في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز
عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك وردّ ما ذكره السكاكي
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل
لان السكاكي نفسه قد فسّر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعيّن بازاء معناه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه
بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اريد
ذلك فقوله يحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز و
تسامح والجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول

الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين
اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد
قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو
لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي
الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا
ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا
فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ

ان المطلق ينصرف الى الكامل فلا ينافي ... الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة لا الجهة اذ لو لم توجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور ...

لانه مستعمل فيما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل — في الجملة وان لم يكن ما وضع له
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل فانه مخصص
باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مخل ثم لا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب — يكون
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما
له استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها
لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة
ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره بذكره في تعريف المجاز — فيه ص
لكن البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي
ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف
الوضع بلام العهد يغني عن هذا القيد لانا نقول المعهود — يغني ص

اللام في الوضع للعهد اي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد منه

هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له
بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة
~~عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع في~~
~~قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب~~
اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوع
في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور
التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد
بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من
اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذفه
جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمتقدمين — والمتقدمون
من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة
الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب

وضعين

وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة
له اي مع قطع النظر عن امر آخر لا سيما ان تعليق
الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال
ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج
عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة — استعماله
للدعاء والا لما احتيج الى قرينة بل من حيث انها لازم
للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في
تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد
وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في
تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال

المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع
له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف
الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريفه
للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه
يصح وأجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بان ذكر الكلمة عن قصد و لا قصدية [illegible] ذكر الغالط وهو غلط اذ ليس المراد به
بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس
وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها باعتبار ان تضمن المبالغة
في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرّف الاستعارة

بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور
اي م
الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه
به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو
اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه
به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد
كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية
اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي ابو
فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها وسمي المشبه به سواء
كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وسمي المشبه
مستعارا له هنا كلام وهو ان المستعار منه في

والآخر ليس بالكلام

ويسمى اسم المشبه به مستعارا صح

الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو

لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة

الشمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار وسيجي

من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبط

في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة

الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف

المذكور اي من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها

اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما

لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية و

التخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها

المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر

التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا

او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك

اراك

اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى منها اي من التحقيقية و

في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ورد

الا انه اي التمثيل استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين

من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل

مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة

التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم

يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين

ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه

عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة

التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى

الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما

تقول الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون

ابيض وقد لا يكون وهما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق

الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له ثم اقول بعد تعريفنا المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع
الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى
اي او ابه ه
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه
ليس موردا للقسمة واجيب بوجوه آخرها ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع
وا ريد به جملة القرآن ه
حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد و
المركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز
في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة

مع انه

مع التصريح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم
المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتشخص لم يدخل
المركب في التعريف لانه ليس له وضع تشخصي وان اريد
اي تعريف المجاز لانه لم يوضع بالوضع الشخصي لمعنى
ما يعم من التشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف
الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت هنا ان مثل م
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام
المصرح حيث ادعى استلزامها التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام
التمثيلية
الامام السكاكي لانه قد عده من الحقيقة مثل قولنا اراك تقدم

اقول الا اختصاص لهذا السؤال بان يراد بالمفرد ما يعم المفرد والمركب لوروده على تقدير ان يراد بالكلمة ... ان يقال ان اريد بالوضع ... خرج المفرد ... الحقيقة ...

وان اريد ... لمعنى اصلا فالمركب له وضع ... لجواز ان يكون لمعنى آخر غير الموضوع له بالتخصص

لا يخفى ان المنع المزبور بعد لو ثبت ... مع السند ... عقيم

رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه
به بمفرد ولا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم
يستلزم الافراد ايضا فهذا كاف في الاعتراض انتهى ان
اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا
يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم
المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو
التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا ممن هو علم في الحذاقة والاشتهار
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا
الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد

فيؤخر

التركيب لم يستلزم

فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق الحسي او العقلي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع
في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس
به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار
المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار

العقلي

فيه اشارة الى وجه تأنيث

المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب
ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثّل لها بنحو اظفار
المنية الشبيهة بالسبع وصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وفيه انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية
غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف
انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف
شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء
اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون
من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا

ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب
مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية
بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة
وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في
غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييليا ذكر
ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة
الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب
والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف
تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها اي تفسير غير السكاكي للتخييلية

يجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يدا وجعل الظفر
للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال
صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها
استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما
وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن
شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يقال انما
يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي
دون المصرح لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هنا الا

بمجرد

بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه
الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التشبيه
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون
مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من
معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي
هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة
في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناها الحقيقي
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة التي هي
الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من
الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر هذا

حاصل الجواب اختيار الشق الثاني

لانه قال السكاكي انه مستعمل في غير الموضوع له والمصنف انه مستعمل في الموضوع

النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان
التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية
ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي
في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيما في الترشيح
لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص
السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت للمستعار
لاختيار الضلالة على الهدى هو المشبه ما يخص المشبه به
الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى
وهمي شبيه بالتجارة والاخر شبيه بالربح والتجارة ثم اعتبر
هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا

الترشيح ذكر ما يلائم المشبه به

الذي هو

هو

ايضا معنى

ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون
استعمال التجارة والربح فيه استعارتين تخييليتين
اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت
له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه
الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار من الاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له و
هذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض
لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه
في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
فالمتبادر ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت
له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم
فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة

في قوله

بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه انما ليس
بلفظه بل بلفظ المشبه اعني بالاظفار التي هي موضوعة
للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو فقد هذا
الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وبعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون
الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا
بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه
منا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم

يمكن اثباته

يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه
به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت
بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي
بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح
خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد
والمجموع فالمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه
لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعني بالمكني عنها اي واراد السكاكي بالاستعارة
المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت

اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد
المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به لا يكون الا على سبيل
الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة
المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع
بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو
الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر

الى المشبه به

والنفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال
مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناه الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان
قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الا
حيث ورد سؤالا وهو ان الاستعارة يقتضي ادعاء ان
المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا
غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم
جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم
اي لا اعتراف اتم من ذكر اسم الجنس ... لكونه ... بالمطابقة
جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة
~~المصرح بها بمسمى المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها~~
بمسمى المشبه فكما ندعي هناك ان الشجاع مسمى بلفظ
الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض
بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل

الخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع
كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع
لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا
الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية
فان قيل سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
قلنا سلمنا انه مستعمل في غير ما وضع له على التحقيق من
غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف
الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس
مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعماله فيه
بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية

مراد

مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة تخييلية
وبالجملة ان كل واحد يعلم ان المراد بالمنية هنا الموت و
هذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا لغويا
لانا جعلناه مرادفا للسبع بطريق الادعاء
على هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا
القائل الخلخالي
للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء
لا تحقيقا ولا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به
المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول
المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير
المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية
وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد
عن ايراد المصنف بان المنية مستعملة فيما وضعت له
في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق

ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في قولهم
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق
من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له
بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد
يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان
وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية و
استعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد
من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه
ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع

على ما فهموه

ازعم تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد الا عدم كون
لفظ المنية حقيقة تنازعا اتفاقا وقد [illegible]
الحقيقة [illegible] انه مستعمل فيما وضع له [illegible]
لا من حيث انه موضوع له [illegible]
مستعمل الى غير ما وضع له [illegible]

المكني عنه بذكر رديفه والمنية مستعار له والحيوان
المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر
الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها
المعنى المصدري وحيث جعلها من المجاز اللغوي اراد　　　اقسام
بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال
عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان
المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى
غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية
استعارة بالكناية حال كونه عبارة عن السبع ادعاء على
ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال

المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف و
الافعال وما اشتق منها الى الاستعارة المكني عنها
بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها
وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة و
هو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل

اي جميعه يقال في الصحاح حذافير الشيء اعاليه

نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم
لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة
ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط و
يجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى و
لاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة
على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة
تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد

ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية

كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد منها

الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية

مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام

الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر

المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون

مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية

محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة

المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في

مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية حينئذ

ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام

المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم

يقدر التبعية التي جعلها قرينة للمكنى عنها حقيقة

لاجلها.

بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة

لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي

المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن

ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها

مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الا

التبعية حيث لم يتات له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت

الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة

في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة

اي في جواب الصدر

هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت

جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين

الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من

بيه وقصد المبالغة في التشبيه

~~له حذاقة في غير هذا الفن فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه~~

وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض

اي صدر الشريعة

الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه المضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة فيها

اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه وارادة مشبه الا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاء ها في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بكلد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به واشترط في امثلتها ان لم يذكر ذلك على سبيل الاستعارة التخييلية قال وبه ظهر ان الاستعارة المكنية لا تنفك عن التخييلية على مذهب الاصحاب وهذا صريح في ان الاستعارة بالكناية لا توجد بدونها والا فقد صرح بان التخييلية توجد بدونها كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي ذكرها واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كالاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح ۵ منه رح

المص رح بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كانت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المص فاذا قلنا نطقت لسان الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا يصرح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق عبر السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية

نطق لسان الحال لو اردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا صح

على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق صح

رد لكلام من يعني الحال الذي ... بعض ...

وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية اي المكنى عنها كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح نقضا لابطال كلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهم كالاظفار فيجب ان تقدم

امر وهي شبيه بالنطق كما ذكر في الايضاح وهذا قول
بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يكون رد
التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكني
عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تقسيما لمثل مثلا
في نطقتنا الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت
حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في [illegible]
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة لكنه
اشار الى ما ظهر المصنف في شرايط حسن الاستعارات
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل [illegible]
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض

ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناها
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة
لفظا اي بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة
انما قال لفظا لان المبني على التشبيه قطعا اه جلبي
التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا
في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة
التشبيه من جهة اللفظ يبطل الغرض من الاستعارة
لعل المراد كمال الغرض
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه
به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى من
في وجه الشبه كما قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك
بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم
المحاكاة المشابهة
ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة
بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان
لا تخص احسن انواع الاستعارة نعم المجردة انقص الحسن
مع انها ليست مطلقة غير معقبة بصفة

بالشبه الى المرخة كالمرة لذلك اي ولان شرط حسنه ان
لا يشم رائحة التشبيه لفظاً بل ولا يكون الشبه اي ما به
المشابهة بين الطرفين جلياً بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح
خاص لئلا يصير كل منهما الغازاً اي تعمية في المراد يقال
ألغز في كلامه اذا عمّى مراده ومنه اللغز والجمع ألغاز مثل
رُطَب وارطاب يعني يصير الغازاً اذا رُعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه لم يصر
الغازاً لكن يفوت الحسن كما مر قيل في التحقيقية ايضاً
خفية واربما يشتمل الجزء في التمثيل بالابل المائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس
كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس
كابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جملاً كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده

في الكلام

كالعجيبة

كالعجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول
ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على
الحال كما قيل كالابل المائة غير موجودة فيها الراحلة او
مجرور صفتها فبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلاً
اذ يعني ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيها الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفياً فيصير تعمية والغازاً
وتكليفاً بما لا يطاق كما في مثال المنكرين ويتصل به
اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن
الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه
فاذا فهمت مسألة تقول في قلبي نور ولا تقول كان في

ولا نقول كما في قلبي

قلبي نوگا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة

فالاستعارة المكني عنها كالتخييلية اي في ان حسنها برعاية

جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر الاستعارة و

التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون

الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه

لانها حقيقة فكان حسنها تابع لحسن متبوعها واما

صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني

عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت

تابعة لها فقلما تحسن الحسن البديع غير تابعة لها

لهذا استهجن ما في الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية

عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن

حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا [illegible]

فصل

التحقيقية والمكني عنها اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها

فصل

عن اعرابها

عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان

الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر

في الحذف كالنصب في القرية والرفع في جاء ربك لانه

نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا

يتحقق ذلك لانتقال فيه فهو قد صرح بان الجر في ليس

كمثله مجاز فالمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول

لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف ولئلا

يضيع السامع عما لو تلقى عنها اتصاف الكلمة بالمجاز

بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها

الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ

المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او

زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية

والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك

لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم
يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او
لنفسه متعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك ثم الحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر
وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب لانه خبر
ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان
المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء
مثل مثله فلا حسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من

باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للمثل بنفي لازمه
لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لاخي
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ
هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير
انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه
عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون
الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام اي ارتفع
ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله

ليس كمثله شيء إلا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته
تعالى ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه
بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا
مثل له فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم
الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي
صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة كلمة
لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف
بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان
شيء يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالف الاصل كنقصان
الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا

زيد منطلق

زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله
تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت
يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى
واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز
ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة
كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في
شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف
كما لو قيل بكونها بين الجدران والاهل وان الثاني يسمى مجازا
بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب
فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو
الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه

والاعراب

بع

بالكلية مثل ان زيدا قائم وقتيبه فقط لان تغيير المعنى و
الاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة
هٰهنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل
فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه
ذلك قال صاحب المفتاح ورأى في هذا النوع ان يعد
ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل
الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له
ولكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد
اي في علاقة من المجازية
بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في
ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم
جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع [illegible]

عباراتهم

عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع — واحد
تعلق
لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا
النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا مدخل
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع — تقسيمهم مر
وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما في المستثنى متصل
ومنقطع فلا تعرف للسكاكي هٰهنا لما تفرد به الكناية في
كنيت
اللغة مصدر قولك كنوت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة
الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه

الانسب بسياق كلام المص ان يقول بمعنى ذكر الملزوم [illegible] وما ذكره انما يوافق [illegible] وارادة اللازم [illegible] اصل السؤال [illegible]

فان قلت ارادة المعنى الحقيقي مع [illegible] الملزوم يستلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ممتنع قلت الممتنع انما هو ارادتهما بالاستعمال [illegible] مرجع الصدق والكذب في الكناية انما [illegible] لا المقصود [illegible]

اى ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ النجاد طويل المراد به لازم
معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع
ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقى مثلا لا يجوز فى قولنا رأينا اسدا فى الحمام
ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان تكون فى المجاز
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقى فلما انتفى هنا انتفى
المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان
المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم
معاند الشىء معاند لذلك الشىء والا لزم صدق الملزوم
بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى

في الكناية

جائز

جائز لا واجب وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية
لا تنافى ارادة الحقيقة فلا يمتنع فى قولك فلان طويل
النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا
هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقى ولكانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول
الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفى موضع آخر من
المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى ولازمه
جميعا لا ندرك المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده
او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول
الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة

قد سبق ان ارادة المعنى الحقيقى فى الكناية ليست [illegible]

انتهى كلام صاحب المفتاح مع تغير كثير وحذف قليل منه

لارادة المعنى مع ارادة لازمه ولكان مشيرا الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولك نجاد
زيد مع عمرو وههنا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال
جاء الامير معه فوجه التفريق بين كلامي المصنف معنى
قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى
مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح لان المراد
بالمعنى ما تعلق باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وملازم
المعنى معناه الصريح الموضوع له ففيه ما فيه وفرق اى
السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها
اى في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول
النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى وفي المجاز

يعني ان بينه عناية بعيدة لا يفهم من اللفظ حلبي

من الملزوم

من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو
ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم
الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن
ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه
لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على
الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما
فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا
ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وحينئذ
اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى
اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لان الفرق
مبني الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وههنا
يتوقف على مساواة اللازم والملزوم وح يكونان متلازمين

نسخه: فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك

للملزوم

فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال

من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين

من خواص الكناية دون المجاز او هو شرط لها دونه قلنا

لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده باللزوم

ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع

لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كالضاحك

بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو

تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز

بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كا

ستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي

اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية

باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكنايات المطلوب

بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هو معنى واحد

التعريف مثال الاخفى فيه فان غير صفة ولا نسبة كناية عن الموصوف فافهم

وهو

وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف

معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل الى ذلك الموصوف

كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع

الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان

معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان

وهو ان يؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها

مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان

حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة

مركبة وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص

بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل

السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية

اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر

ولعل النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال

بالواسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم

متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع

معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال

من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه

الى الانسان والجواب ان القرب هنا باعتبار آخر وهو سهولة

المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق

بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعيد بخلاف

ذلك قال الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة

من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو

ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من

الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان

واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول

القامة طويل نجاده وقوله طويل النجاد بقوله بقي له

وفي رواية النجاد غير انتفاء الى الفرق بين الكنايتين على تقدير الاضافة

والاولى

قال الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح

وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع

الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه

فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل

على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل

نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل

نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى

الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان

طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني

وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف

وانما جاز اسنادها الصفة الى ضمير المسبب مع انها

في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية

على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى

دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه
او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير
الاخوان اي متفق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة
الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف
فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت
تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على
اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير اعادة الى المضاف انما هو لمجرد
امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع

على الكلام فوعى جميعه ولا اعرض عنه ورد نقضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل والسقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل
معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى
بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل
القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى و
استبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت مع عذوبة
اللفظ وسهولة السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني
بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فاين الاول
احسن من هذا يعني ان بغت كليني لهم يا اميمة ناصب

الجار والمجرور اما متعلق بمنزل صفة له واما بقوله نبك او حال

لها ايضا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

الفصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي يتتبع الانق والاحسن يقال تأنق في الروض اذا وقع فيه متتبعا لما يونقه

وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام فالاساس خلع عليها اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والتهنئة على الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمري بفي برود وهو في كبدي جمرة وينبغي ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقول ابي مقاتل الضرير في مطلع

قصيدة انشدها الداعي ~~موعد احبتك الفراق وعيدها~~

~~جمع سرير هدية لان هذا النوع من اشنع الجمع~~

~~ويقل في المصادر كذا في الصحاح وغيره المشهور~~

اى يجب فى ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع
الثلثة اعذب لفظا بان يكون فى غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون فى غاية البعد من التعقيد
والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة
فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعانى مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف
صياغة صح وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاوم واصح معنى
بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان
يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام
البعاد وفى استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وانما قال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع
فانكان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع

على الداعى العلوى موعد احبابك بالفرقة غدا
فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل
السوء وروى ايضا انه دخل على الداعى فى يوم
مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان
غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال يا اعمى
يا اعمى تبتدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على
وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ
من ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب
المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام
لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا فى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق
اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنئة اى قول محمد

ابن الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنه بشرى فقد انجز

الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية

اى قول ابى الفرج الساوى فى مرثية فخر الدولة هى الدنيا تقول

بملء فيها حذار حذار اى احذر من بطشى اى اخذى الشديد

وفتكى اى قتلى بغتة وكقول ابى تمام يهنئ المعتصم بالله

فى فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح فى ذلك

الوقت السيف اصدق انباء من الكتب فى حده الحد

بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف فى

متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابى العلاء فمن عرضت

له شكاية سوء عظيم لعمرى ان الم عظيم بآل على والانام سليم

وكقول ابى الطيب فى التهنئة بزوال المرض المجد عوفى اذا

عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار

به فى انتهاء الكتب الى الغرض المصنف فيه كقول جار الله فى الكشاف

تسكين الفاء ضرورة

الحمد لله الذى انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفى المفصل الحمد

احمد على ان جعلنى من علماء العربية وثانيها اى ثانى المواضع الثلثة

التى ينبغى للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به

اى ابتدء وافتتح قال الامام الواحدى معنى التشبيب ذكر ايام

الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء

الكلام تشبيبا وان لم يكن فيه ذكر الشباب من نسيب اى وصف

الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود

مع رعاية الملائمة بينهما اى بين ما شبب الكلام به وبين المقصود

واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى

اللغوى والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود

مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغى ان يقول

مما ابتدأ به الكلام وافتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه

وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو

وهو الانتقال الى ما لا يلائمه

يشبب بفلانة اي ينسب بها من تشبيب الكلام بالنسيب اي تحزينه مما لا يظهر معناه في
اللغة الآن يقال ... الآن اكثر ما يفتتح به القصائد والمراد تشبيبا او نسيبا
ذكر التشبيب والمراد مجرد الافتتاح (الابتداء وهو) وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود
كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع
واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة الشاعر ... كقوله اي قول ابي تمام
في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقص منه والسرى مصدر سريت اذا سرت
ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب
يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا
الوزن من ابنية الجمع وتقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود

ذكر في الاساس والمغرب شبب قصيدته اي حسنها وزينها فيجوز ان يكون التشبيب بمعنى التزيين والنسيب بمعناه ... الكلام ه قطب

نشاط السامع

قومس بضم القاف وفتح الميم وهو صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس وكان الممدوح ... ابن طاهر

الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية
المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل
المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
قوداء اي يقول في قومس قومي والحال ان مزاولة السرى ومشاق
المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
خطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان
السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل عليها
بتوهم ومفعول يقول قوله أمطلع الشمس تبغي ان
تؤم بنا فقلت كلا دع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق
قد ينقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو

قال في شرح الابيات ... [illegible]

أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
أي دأبهم وطريقتهم
المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين أدركوا
الجاهلية والإسلام مثل لبيد قال في الأساس ناقة مخضرمة
جدع نصف أذنها ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية
والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والا
قتضاب وإن كان مذهب العرب ومنهم المخضرمين لكن
الشعراء الإسلاميين أيضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون
وإذا كان كذلك فلا يرد على المصنف ما اعترض عليه بعضهم
على مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم التخلص كقوله أي قول
أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية
لو رأى الله أن في الشيب خيرا جاورته الأبرار في الخلد شيبا
جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام
إلى ما يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من
أبي سعيد غريبا ثم أي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص

في أنه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله أما بعد
فإني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل
من حمد الله والثناء على رسوله إلى كلام آخر من غير
رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت
بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما
قبله بل أتى بلفظ أما بعد أي مهما يكن من شيء بعد حمد
الله فإني فعلت كذا وكذا قصدا إلى ربط لهذا الكلام
بما سبق عليه وقيل هو أي قولهم أما بعد حمد الله فصل
الخطاب قال ابن الأثير والذي أجمع عليه المحققون من
علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح
كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى أو تحميده فإذا
أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه
وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب

أما بعد

من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر
هذا م — اهل الجنة ان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه
نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر
مبتداء محذوف اي الامر هذا او مبتداء محذوف الخبر
اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى
حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة
واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن
لفظة م — الاثير هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من
الى كلام م — الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر
قال وكذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن
موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب القريب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ

الحديث الآن نجى ذكره ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين
من الكتاب وثالثها اي ثالث
المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها ص

بل اخذ الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله ابن طاهر
يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى
اخذت منا اي اثرت فينا ونقصت منا والسرى مصدر سريت
الليل سرى ليلا ويقال سريت سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسري بمعنى الهرب بوثت السري لانها يجب
على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة احسن
خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان
مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع
الذي م — فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ يتناول بعد الاطعمة
حتى م — التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى
المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في
الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي حقيق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير

[illegible]

فان تُولِني اي تعطني منك الجميل فاهلٌ اي فانت اهل

لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اي ما صدر مني من

الابرام وشاكر لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او

من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن

بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق الى ما وراءه

كقوله اي قول المعري بقيتَ بقاء الدهر يا كهف اهله

اي ملجاه

وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سببٌ لكون البرية

في امنٍ و نعمةٍ وصلاح حالٍ وقد قلّت عناية المتقدمين تقدم

بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعاية هذه

حُسْنُ المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور و

خواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها

فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفصلها رايت

من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تتقاصر عنه

العبارة واذا نظرت الى خواتمها من البلاغة وصفرم

وجدتها في غاية الحسن و نهاية الكمال لكونها بين

ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى

غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها

تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله جل

وعلا في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من

الفصاحة وقد عجز مصاقع البلغاء وخرس شقاشق

الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض

الاذهان حيث انتهى بعض السور بذكر الاهوال

والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها

الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله

تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء

عظيم وقوله تعالى تبّت يدا ابي لهب و غير ذلك وكذا

خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى
ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة
في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن
فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك
بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة
في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر
بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب
هذا اخر ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع
مع تنوع البال وتشعب الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن
وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع
ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا
للاتمام وحققنا الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من

الفراغ من نقله الى البياض من يد
من صنفه وقد ختم بالظفر سنة ثمان و
بجروستة هراة صانها الله تعالى عن الآفات
افتتاح يوم الاثنين الثاني من شهر رمضان المو
في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات فالحمد لله على التوفيق
ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه
محمد خير البرية وعلى آله واصحابه ذوي
النفوس الزكية والله اعلم
بالصواب ه



٦٨٩ برگ

